www.kassioun.org

1013

الاثنين 12 نيسان 2021

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

بين اللجوء والهجرة أكثر من 5,5 مليون في الإقليم

[12]

الافتتاحية

2254 المخرج الآمن الوحيد والإجباري

أمران أساسيان شغلا الربع الأول من هذه السنة سورياً. الأول: هو انهيار مستوى معيشة عامة السوريين في كل المناطق السورية بمستوى وسرعة غير مسبوقة طوال السنوات العشر الماضية. والثاني: هو محاولات تعميم حالة اليأس مع انتهاء الجولة الخامسة للجنة الدستورية دون تحقيق أيّ تقدم، ومع وضوحٍ كامل للنوايا بعدم الرغبة في إحراز أيّ تقدم.

ترافق هذان الأمران مع جملة طروحات خلّبية تتقاطع في أنها من خارج القرار 2254، وبينها الحديث عما سُمّي «مجلساً عسكرياً».. بالتوازي والتلازم مع موجة مقالات و«تسريبات» واجتهادات، وبكلمة واحدة مع موجة من الضجيج الإعلامي حول أمرين: التقسيم و«التطبيع»...

وكنا قد أشرنا مراراً إلى أنّ تدهور الوضع الاقتصادي بفعل الفساد الكبير والعقوبات بالتوازي مع تكريس تقسيم الأمر الواقع عبر اللعب بمسألة المعابر وغيرها من الأمور، وكذلك بثّ اليأس وإنهاك الناس، كل ذلك يصبّ في إطار محاولات نزعم أنّ مركزها هو الصهيوني «وإنْ بالتقاطع مع الحرامية وتجار الحرب السوريين من كل الأطراف» وهدفها هو المسارعة للاستفادة من لحظة ضعف قصوى يعلم الصهيوني قبل أيّ أحد غيره أنها لن تطول...

ما يستدعي الوقوف عنده من الطروحات الجديدة المتعلقة بالحل السياسي، هو تلك الطروحات التي تتحدث عن مجموعة عمل دولية جديدة، وعن «قرار دولي جديد». ويذهبُ أصحابُ الطرحِ إلى أنّ المقصود هو تجاوز القرار 2254.

ما ينبغي أن يكون واضحاً في هذا السياق، أنه وفي حال تشكلت أية مجموعة دولية جديدة، وفي حال دفعت باتجاه أيّ قرار دولي جديد، فإنّ ذلك لن يكون سوى في إطار التأكيد على 2254 وإيجاد آليات ملموسة لتطبيقه... ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين:

أولاً: من وجهة نظر دول المنطقة المعنية مباشرة والمتأثرة مباشرة بالمسألة السورية، بالإضافة إلى روسيا والصين، فإنّه ليس من مصلحة أيٍّ منها تقسيم سورية، لأنّ ذلك سيعني ليس استمرار الفوضى فقط، بل واشتعالها مجدداً بمقاييس أضخم وأكبر... وفوضى كهذه ليست إلّا مصلحة صهيونية بالدرجة الأولى، وأمريكية/ غربية بالدرجة الثانية. وتجاوز القرار 2254 في هذه اللحظة لم يعد مطلوباً منه مجرد القفز فوق التغيير أو فوق الحل السياسي، بل بات المقصود منه تجاوز وحدة سورية نفسها التي ينص عليها القرار الذي بات هو نفسه أحد ضماناتها، وذلك في ظل الواقع المزري الذي تعيشه البلاد على الصُعد كافة.

ثانياً: مسألة حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه هي جوهر السيادة السورية، وجوهر وحدة سورية ووحدة أراضيها؛ ما يعني أنّ الحفاظ على وحدة البلاد بات يمر حصراً عبر تمكين السوريين من تقرير مصيرهم بأنفسهم، وضمناً إعتاق رقابهم من سطوة المتشددين من كل الأطراف الذين يسهمون مع الغرب والصهاينة في الفتك بالسوريين، وفي تكريس تقسيم الأمر الواقع...

القرار 2254 كان ولا يزال الطريق الإلزامي الوحيد لإنقاذ سورية وشعبها، وتطبيقه ينبغي أن يتم بيد السوريين ولمصلحتهم. وإذا ما كان هنالك توافق دولي «جديد» حول التطبيق، فإنه سيبقى ضمن فلك 2254، ولكن وكما قلنا مراراً لا يجوز انتظار التوافق الدولي، ولا يمكن انتظاره، بل على الوطنيين تكثيف عملهم المشترك للوصول إلى توافق سوري وفرض توافق دولي...

شؤون عمالية

وزارة العمل لا يعنيها تطبيق الدستور!!!

02

ملف «سورية 2021»

على أستانا أن تتجاوز نفسها، وبسرعة!

06

شؤون اقتصادية

اليوان الإلكتروني في 2021 خطوة نحو العالمية

14

شؤون محلية

عام الغليان السوري!

15

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

جلاؤنا يوم يرحل المستعمرون عن أرضنا

توج شعبنا السوري نضالاته بإعلان اندحار المحتل الفرنسي عن وطننا، وبين بداية العدوان 1920 وإعلان الاستقلال 1946 مشوار طويل من المواجهة والمقاومة بكل أنواعها وأشكالها «العسكرية والسياسية والحراك الشعبي المتجسّد بالإضرابات والمظاهرات» افتتح المقاومة ثلة من الفدائيين في مقدمتهم الوطني الكبير يوسف العظمة، الذين أخذوا على عاتقهم ألّا يمرّ المستعمر دون مقاومته، وهذه الخطوة كانت إشارة البدء لكل الشعب السوري بألّا يقبل بالمستعمر، وأن مقاومته فرض عين على كل وطني سوري وهكذا كان.

نقول قولنا هذا، لنذكّر بمن جروا عربة غورو مراهنين بفعلتهم تلك على ديمومة المستعمر الذي يؤمّن مصالحهم، حتى لو كانت على حساب دماء شعبهم وحرية وطنهم وسلامته ووحدته، وإذا سحبنا ذلك التاريخ إلى الأمام إلى اللحظة التي يعيشها وطننا بأزمته الوطنية، لوجدنا أن أحفاد من جروا عربة غورو عوضاً عن البغال موجودون الآن بكل تفاصيلهم وألوانهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستقوين بمن يحقق لهم تلك المصالح التي أوهمهم المستعمر بإمكانية تحقيقها لهم، وهنا لا فرق بين مستعمر وآخر أو بين التابعين وتابعيهم، فمن يحدد السّمت النهائي لهم، هو من يقرر عنهم إلى أين يذهبون، وكيف يتصرفون، حتى لو كان الثمن دماء السوريين ولقمتهم وحريتهم وخياراتهم ووحدة أراضيهم واستقلال قرارهم، فمن يغتصب لقمة السوريين الفقراء ويزيد من فقرهم وعذاباتهم ويُعمّق الكارثة الإنسانية لهم، كمن يوافق على أن يتولى المستعمرون المزيد من تدمير بلادنا، وجعلها خراباً، فمن يدعو إلى استمرار الحرب اقتصادية كانت أم عسكرية، يلتقي مع ما يُبيته الأمريكي وغيره من مشاريع لشعوبنا، وشعبنا السوري بالخصوص، فما الفرق بين التدمير بالحصار الاقتصادي الخارجي، أو بنهب لقمة الفقراء، وبين التدمير المباشر بفعل العدوان، كلاهما يُفضيان إلى نتيجة واحدة، وهي: دماء السوريين ومصالحهم الوطنية.

أيها المعتدون الغاصبون للقمتنا وكلمتنا وحريتنا وأرضنا، القابضون على الوهم بأنه سيكون لكم مكان فيما بيننا، سنعيد جلاءنا، الذي حققه أجدادنا لنبني وطننا من جديد، لا مكان فيه لجارّي عربة غورو، أو للطامحين أن يأتوا على ظهر دبابات المستعمرين التي ستولّي من غير رجعة، ستكون سورية قلعةً للتغيير الجذري الحقيقي، الذي سيكون فيه الشعب هو السيد، وسنقول: بأننا محكومون بالانتصار، ولا شيء دون الانتصار.

وزارة العمل لا يعنيها تطبيق الدستور!!!

التجربة العمالية وحقهم في الإضراب

أرسل مدير العمل في ريف دمشق إلى شركة زنوبيا الكتاب رقم 1334 تاريخ 30/6/2016 جواباً على كتاب الشركة بخصوص بيان رأي المديرية تجاه قيام عمال الشركة بممارسة الإضراب دون وجه حق، كما وصفته إدارة الشركة في كتابها المرسل إلى المديرية، وهذا تكرر لاحقاً في إضرابات أخرى جرت بعد ذلك التاريخ.

■ أديب خالد

الصدمة كانت من رد مديرية العمل الذي جاء فيه:

«أنه وبعد اطلاع وزارة العمل على نتائج الجولة التفتيشية على مقر الشركة المذكورة، فقد أعلمتنا بموجب كتابها رقم ع/5612/1 تاريخ 2016/6/26 بضرورة التأكيد على العمل بالالتزام بأحكام قانون العمل، وعدم تعطيل العمل وسلوك الطرق المقبولة قانوناً للمطالبة بأية مزايا إضافية عما ورد في قانون العمل والقرارات المنفذة، وعلى اعتبار أحقية صاحب العمل بتطبيق أحكام المادة /64/ من قانون العمل رقم 17 لعام 2010 ولا سيما البندين «5/2» من الفقرة «أ» من المادة المذكورة من خلال اللجوء إلى القضاء المختص بعد إرفاق وسائل الإثبات التي تؤيد ذلك».

طبعاً كتاب مديرية العمل هذا تسبب في فصل أكثر من 40 عاملاً وبشكل تعسفي من أعمالهم، وانقطع مصدر رزقهم، وهذا بحد ذاته جريمة بحق الطبقة العاملة قامت بها جهة من المفترض أن تكون على أقل تقدير حيادية بين رب العمل والعمال.

جاء في الكتاب المذكور: أن على العمال الالتزام بأحكام قانون العمل، وعدم ترك العمل، وسلوك الطرق المقبولة قانوناً للمطالبة بأية مزايا إضافية عما ورد في قانون العمل طبعاً على ما يبدو أن مديرية العمل في ريف دمشق والوزارة من ورائها لم يلتزموا هم بالدستور، وخاصة المادة «44» منه، والتي أعطت حق الإضراب للطبقة العاملة، ولا يوجد نص في قانون العمل يمنع أو يجرم الإضراب، بالتالي، فإن العمال لديهم دراية كافية بالقانون والدستور وأكثر اطلاعاً على القوانين من وزارة العمل ومديرياتها.

مديرية العمل، والتي شرعت لنفسها تفسير قانون العمل لم تجد مادة قانونية في قانون العمل تجرّم الإضراب، لذا لجأت إلى تفسير إحدى مواده بشكل يصب في صالح صاحب العمل، وبشكل غير قانوني وغير صحيح، وهي المادة /64/ الفقرة الثانية، والتي نصت «على أنه يحق لصاحب العمل أن ينهي عقد العمل دون إخطار أو مكافأة أو تعويض في حال ارتكب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة لصاحب العمل، شريطة أن يتم إبلاغ الجهات المختصة بالحادث خلال /48/ ساعة من وقت علمه بالوقوع».

وبناءً عليه، اعتبرت مديرية العمل بأن الإضراب وهو حقّ دستوري للطبقة العاملة، بأنه بمثابة خطأ يستوجب التسريح، بناء على المادة /64/ الفقرة الثانية، في حين المادة تقصد بالخطأ الحادث الناجم عن العمل، والذي يسبب خسارة جسيمة لرب العمل أي: تخريب آلة على سبيل المثال، أو إتلاف بضائع قصداً، أو بشكل يدل على الاستهتار، أو الإهمال من قبل العامل، ناهيك أن هناك عدة تعاريف ونظريات قانونية لتفسير معنى الخطأ لا يسعنا ذكرها الآن.

ولكن بناء على هذه المادة قضت مديرية العمل بريف دمشق واجتهدت وفسرت بجواز تسريح العمال تعسفياً إذا طالبوا بحقوقهم بالطرق القانونية والدستورية.

المشكلة في كتاب مديرية العمل المذكور أنه اعتبر أن النص القانوني أعلى من النص الدستوري، وأولى بالتطبيق، وأن مطالبة العمال يجب أن تكون عبر الطرق القانونية التي نص عليها قانون العمل فقط، وكأن قانون العمل منسلخ عن الدستور وأسمى منه؟!

لا يوجد نص في قانون العمل يمنع أو يجرم الإضراب والعمال لديهم دراية كافية بالقانون والدستور وأكثر اطلاعاً على القوانين من وزارة العمل ومديرياتها

التغيير الجذري للعمل النقابي

سؤال يتبادر إلى أذهان الكثير من العمال والمهتمين بالحركة النقابية وتطورها في خدمة من تمثلهم من كافة شرائح العمال، بعد ما آلت إليه البلاد من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالأخص منها أوضاع العمال الاقتصادية والمعيشية اليومية التي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم: هل الحركة النقابية اليوم تملك تلك الإمكانات اللازمة والضرورية لتكون الممثل الحقيقي لكل العمال السوريين في القطاع الخاص المنظم منه وغير المنظم وقطاع الدولة على حد سواء؟

■ نبيل عكام

وهل تعمل أو تستطيع ممارسة الضغط المطلوب على الحكومة، وعلى سياساتها الاقتصادية البعيدة كل البعد عن مصالح البلاد والعباد، وخصوصاً العمال منهم بعد هذه السنين العشر من الأزمة الوطنية؟ وبمعنى آخر: هل يمكن أن يكون لها دور فاعل في لجم هذه السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة المحابية لقوى الفساد الكبير والنهب، والمعادية لمصالح العمال والكادحين الفقراء منذ ما قبل انفجار هذه الأزمة؟

هل تمارس الحركة النقابية رقابتها الشعبية من أجل حماية حقوق ومصالح العمال متسلحة بأدواتها النضالية المعروفة المقرة في الشرائع الدولية والدستور، بعيداً عن المهادنة ودور الوساطة بين العمال وكافة أرباب العمل بما فيها الدولة؟ لقد نصّت المادة العاشرة من الدستور «المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات، هيئات تضم المواطنين من أجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أعضائها، وتضمن الدولة استقلالها وممارسة رقابتها الشعبية، ومشاركتها في مختلف القطاعات والمجالس المحددة في القوانين، وذلك في المجالات التي تحقق أهدافها، ووفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون». وربما السؤال الأهم: هل الحركة النقابية مستقلة استقلالاً ناجزاً بعيداً عن أجهزة السلطة التنفيذية تستطيع من خلاله أن تدافع عن مصالح الطبقة العاملة التي تمثلها؟

نحن نقول: إن الحركة النقابية قوة لا يمكن الاستهانة بها وبإمكاناتها، وخاصة عندما تزداد صلابة في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومطالبها، وعلى رأسها حقوق العمال المتعلقة برفع مستوى حياتهم ومعيشتهم بما يوازي متطلبات الحياة الكريمة للعمال. وفي المقدمة منها: رفع الأجور لمستوى متوسط المعيشة، واجتثاث الفساد الكبير والنهب والغلاء، وهذه أيضاً ليست قضية العمال وحركتهم النقابية فحسب، بل هي قضية وطنية كبرى بامتياز. ولا يجوز للحركة النقابية أن تهادن بها أو تؤجلها اليوم، وما نشهده اليوم من ارتفاع في تكاليف المعيشة اليومية، والتلاعب بأسعار سعر الصرف لليرة السورية مقابل العملات الأخرى، يثبت لنا يوماً بعد يوم أن قوى الفساد والنهب الكبير لا تفكر إلّا بأن تزداد أرباحها من سرقة ونهب كافة العاملين بأجر، ونهب ما تستطيع نهبه من ثروات البلاد، بما فيها أحلام العمال والفقراء كافة.

لكن الهاجس اليوم، هل ستعود تلك الروح الكفاحية والنضالية الصلبة للنقابات والتي تعبر بشكل حقيقي عن مصالح وحقوق الطبقة العاملة؟ لقد وصلت الطبقة العاملة اليوم إلى أسوأ حال على كل المستويات والصعد، وهذا يتطلب من الحركة النقابية وقفة حازمة وصوتاً عالياً لتغير هذه الأوضاع بشكل جذري.

إذاً: على الحركة العمالية اليوم وضع إستراتيجيات عمل نقابي كفاحي، وهذا لن يحصل أيضاً إلّا من خلال تغيّر جذري لهذا الإيقاع البيروقراطي، الذي تعمل من خلاله هذه النقابات، فهي بحاجة إلى تغيّر جذري في إستراتيجية العمل النقابي بكامله، وبكافة جوانبه التي يجب أن تبنى على مستوى عال، بدءاً من الاستقلالية للحركة النقابيّة، والقناعة التامة بأهمية العمل النقابي الكبرى وضرورة تقويته باعتباره سلاحاً في يد العمال للدفاع عن حقوقهم ومواجهة الاعتداء على مكاسبهم. وبناء موازين قوة جديدة تجعل المفاوضات والحوارات مع الحركة النقابية ذات مغزىً، وتمكّن من فرض تراجع الدولة عن سياساتها هذه، وبهذا ستتمكن الحركة النقابية من استعادة القوة لصفوفها.

أما قوى الفساد والنهب الكبيرة وجهاز دولتهم، يدركون أهمية الحركة النقابية، ويولون جهوداً كبيرة لمنعها من ممارسة دورها المناط بها، ويسعون إلى تشجيع التشتت النقابي وضرب صفوفه، ويعملون على تجميد الأجور وضرب الخدمات العامة من تعليم وصحة وغيرها، ورفع أسعار المحروقات المختلفة من مازوت وبنزين وفيول وغاز والدخول في دوامة غلاء مستمرة، وفي الوقت نفسه تُعطى التشجيعات والمساعدات لكبار الفاسدين والناهبين وغيرهم من سماسرة الرّيع، وتفقير المفقرين أكثر فأكثر، وزيادة عدد المهمشين ونسبة البطالة.

الطبقة العاملة

عمال بلدية المروج في إضراب عن العمل

دخل عمال بلدية المروج التونسية في إضراب جديد عن العمل استمر إلى يوم الخميس في الثامن من الشهر الجاري، حيث دعا إلى هذا الإضراب الاتحاد المحلي للشغل. وكان عمال بلدية المروج قد نفذوا إضراباً في أواخر شهر آذار الماضي لمدة ثلاثة أيام متتالية بسبب تلكؤ الإدارة، وعدم الاستجابة للمطالب المهنية والاجتماعية والمعيشية. وتتمثل مطالب الإضراب بتوفير وسائل الصحة والسلامة المهنية، وتعويض العمل الليلي، وتحسين ظروف العمل وتأمين اللباس الشتوي للعاملين، وزيادة الترفيع في المنح الاجتماعية، وتأمين السكن للعمال، وفي مقدمة مطالبهم: دعا العمال المضربين إلى زيادة أجورهم. غير أن البلدية ما زالت تقابل النقابة بالتعنّت، وتهدد باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لكسر الإضراب.

إضراب قطاع الصحة في الجزائر

دعت نقابات العمال التي تعمل في القطاع الصحي، في عدد من المدن الجزائرية إلى الإضراب، مطالبة بضمان الحد الأدنى للخدمات الطبية في مختلف المؤسسات والمراكز الصحية والمستشفيات، حيث استجاب عمال قطاع الصحة للدعوة إلى الإضراب الوطني، ورفع المضربون عدة مطالب، أهمها: توفير مناخ ملائم للنقابيين من أجل ممارسة نشاطهم من دون تدخل الإدارة، ومطالبة عمال القطاع الصحي بالترفيع، واعتصم المضربون عند مدخل مؤسساتهم، رافعين لافتات تطالب بضرورة إعادة النظر في رواتبهم، وهي لا تكفي لسدّ أبسط الحاجيات، ومطالبين بزياداتها، كما طالب الممرضون بتسهيل ظروف الإيواء والنقل، وبمنحة تمكنهم من تغطية تكاليف الدراسة والدورات التي يجرونها لتعزيز كفاءتهم ومكتسباتهم المعرفية في سلك التمريض، وقال ممثلو المضربين: إن أوضاع قطاع الصحة متردّية من كافة الجوانب، وفي مقدمتها تدني أجورهم.

عمال خدمات الحافلات في كارناتاكا

دخل إضراب عمال خدمات الحافلات في كارناتاكا الهندية في 8 نيسان، حيث واصل السائقون وعمال شركات النقل البري إضرابهم إلى أجل غير مسمى بشأن القضايا المتعلقة بزيادة الأجور وتعويضات العمل، حيث استمرت الحافلات في البقاء خارج الخدمة في جميع أنحاء الولاية، بما في ذلك بنغالورو، ومع ذلك حاولت الحكومة إجراء ترتيبات بديلة من أجل كسر هذا الإضراب العام للعمال، ومصرة على عدم استعداد الحكومة للتنازل عن وموقفها وتحقيق مطالب العمال بزيادة الأجور، واشتكى المواطنون من الخدمات الخاصة للحافلات والسيارات وسيارات الأجرة التي تفرض أسعاراً عالية، مستفيدة من إضراب عمال النقل.

عمال المناجم في أمريكا يضربون

دعا أعضاء اتحاد عمال المناجم في أمريكا يوم الخميس الماضي إلى إضراب عام، حيث دخل أكثر من 1100 من عمال مناجم الفحم في مقاطعة توسكالوسا، ألاباما، في إضراب عام بحسب النقابة من أجل الحصول على حقوقهم المنقوصة من أجور وتعويضات وغيرها من الحقوق والمطالب المشروعة، وقد تم التوصل من خلال الإضراب إلى اتفاقية مساومة مؤقتة مع الشركة، لكن لا يزال يتعين على العمال التصويت على ما إذا كانوا سيصدقون عليها أم لا، وقد اظهرت العديد من القوى والشخصيات الاجتماعية في المقاطعة تضامنها مع عمال المناجم المضربين، وقامت الإذاعة المحلية بتغطية هذا الإضراب المهم، وبث مقابلات مع العمال المضربين.

الحركة العمّالية سنوات 1925-1927 /1/

نشأت أولى النقابات العمالية بالتوازي مع تصاعد النضال الوطني ضد الاستعمار في سورية ولبنان، مثل: نقابة عمال زحلة 1923 ونقابة عمال الدخان في بكفيا 1924 ونقابة عمال نسيج التريكو في دمشق 1925 ونقابة عمال المطابع 1928.

■ إيفان علي

لجنة تنظيم النقابات

في أيلول 1925 عقد اجتماع في بيروت نتج عنه تأسيس لجنة لتنظيم النقابات في سورية ولبنان بعد عدة أسابيع.

وتشكلت هيئة تأسيسية لتنظيم العمال في النقابات اسمها «لجنة تنظيم النقابات» قوامها فؤاد الشمالي سكرتير نقابة عمال التبغ، برجيس أبو صالح «نجار»، فريد طعمة «عامل تبغ»، جورج عيّان «حلاق»، نسيم الشمالي «طباخ»، ميكايل كشيشيان «عامل أحذية»، كيفورك كراخانيان «نجّار» وغيرهم. واتصل نسيم الشمالي بصاحب ومدير جريدة «العمال» سجيع الأسمر وعقد معه اتفاقاً على أن يكون مسؤولاً عن التحرير، وتحتفظ الجريدة بمضمون نقابي، ويكتب هو الافتتاحية، ولكن في الواقع كان فؤاد الشمالي هو الذي يحرر الافتتاحية، وقد صدر العدد الأول، وفيه نداء اللجنة النقابية، التي تأسست حديثاً، موجّهاً إلى العمال، شارحاً مطالبهم العمالية، داعياً إياهم إلى توحيد الصفوف، وللانتظام داخل النقابات، وتعبئة القوى لخوض النضالات لتحقيق مطالبهم.

الإضرابات العمّالية أثناء الثورة

إن اضطهاد المستعمرين الفرنسيين للحركة الوطنية لم يؤدّ إلى ضعف تطور الحركة العمالية في سورية، بل على العكس، فإن الاضطهاد وسياسة القمع التي ازدادت أثناء الثورة السورية قوّت من شكيمة الحركة العمالية.

ومما لا شك فيه أن لهيب الثورة التي اشتعلت في سورية، كان لها تأثير على تطور الإضرابات العمالية في عام 1926، وتغذيتها بطاقة نضالية عظيمة، كما أن هذه الإضرابات أثرت بدورها في تضعضع موقف المحتل الفرنسي الذي اضطر في النهاية إلى القبول ببعض المطالب.

ويخطئ من يظن أن سنوات النضال الوطني المسلح 1925– 1927 لم تكن إلّا سنوات نضال وطني لا أثر فيه للنضال الاجتماعي. ويشهد الواقع على احتدام النضال الطبقي، لاسيما في المناطق التي لم تمتد إليها الثورة آنذاك في بيروت وحلب. فالنضال الاجتماعي بلغ إحدى ذراه مع احتدام حدة النضال الوطني سنة 1926.

ومما لا شك فيه، أن النهوض الثوري الذي رافق الثورة السورية، أسهم بالرغم من حملات التأديب وحجز حرية الصحافة والنفي، في دفع موجة الإضراب واتساعها. كما أن سوء الوضع الاقتصادي الذي أدى إلى ضعف القيمة الشرائية المرافقة للأجور الزهيدة، والمنافسة الأجنبية التي حدّت أو بالأصح منعت النمو الطبيعي للتطور الصناعي، وأدت بالتالي إلى ازدياد عدد العاطلين عن العمل، لعبت دوراً هاماً في بدء الإضرابات العمالية عام 1926.

استطاعت حركة الإضرابات أثناء فترة الثورة شلّ قوى الإدارة الفرنسية تماماً في الوقت الذي احتاجت فيه تطورات الثورة إلى الاهتمام والطاقة القصوى.

وكانت الجريدة الأسبوعية المكرسة للدفاع عن مصالح العمال الاقتصادية هي المنظم الفكري لحركة الإضرابات. وبدءاً من تشرين الأول 1925 ولغاية آب 1926 لم يحدث أيّ نزاع بين العمال وأرباب العمل دون المشاركة المنظمة من الصحيفة، التي استفادت من كل حجة للدعاية إلى ضرورة التنظيم والنضال من أجل تحسين الوضع الاقتصادي للعمال. ونظراً للصعوبات الاستثنائية من قبل الرقابة وبهدف المحافظة على صدور الجريدة ولو شكلياً، بصفتها معبرة عن طبيعة مهنية لا أكثر، فقد اضطرت إلى التلاعب، غير أنها كانت دائماً تربط النضال الاقتصادي بالسياسي. كما تعتبر اللجنة التنظيمية الخاصة بتكوين اتحادات عمالية مهنية «لجنة تنظيم النقابات»، هي المركز التنظيمي الآخر للحركة المهنية.

بدأ أول إضراب في بيروت في شهر تشرين الثاني 1925 في معمل الأخشاب. ولم يكن هذا الإضراب كبيراً من حيث حجمه، حيث اشترك فيه ما لا يزيد عن 200 شخص، غير أنه بدأ في الوقت المناسب، حيث تطابق مع وقت هجوم الثوار على بيروت. واعتقلت الشرطة أعضاء المظاهرة المعروفين من اللجنة التنظيمية، وقدمتهم للمحكمة، موجهة إليهم تهمة القيام «بمؤامرة بلشفية» في بيروت. ولكن هذه الاعتقالات لم تقف دون الحركة العمالية. وفي الوقت نفسه ومع احتدام العمليات الحربية في سورية، ونضال العناصر الراديكالية في الحركة الوطنية ضد المفاوضات التي يجريها دو جوفنيل مع العناصر الانتهازية في الحركة، جرى إضراب في ورشات سكك الحديد في حلب، وإضراب لعمال النسيج في حلب وحمص.

عام الإضرابات 1926

مع اشتداد الأعمال العسكرية من جديد حول دمشق، واحتدام الوضع السياسي وتشكيل فصائل المقاومة «البارتيزان» في لبنان ذاتها «البقاع وطرابلس»، جرت في كل سورية في صيف عام 1926 «أيار– آب» موجة واسعة من الإضرابات العمالية. مثل: إضراب مستخدمي البلديات وعمال النسيج في دمشق، عمال النسيج في حماة، عمال التبغ في لبنان، إضراب عمال الترامواي والكهرباء والطباعة والمستخدمين في ميناء بيروت. وغيرها من الإضرابات.

خلال هذه الإضرابات حاولت الشرطة والبرجوازية المحلية إلى جانب الإرهاب والاضطهاد «ترافق ذلك مع حملة اعتقالات واسعة خلال إضراب عمال الترامواي في بيروت بصورة خاصة» تفتيت الحركة العمالية بتنازلات واضحة: شكلت لجان التوفيق من ممثلين للعمال وأرباب العمل برئاسة مدير الشرطة، أو رئيس لجنة الإدارة في المدينة، وجرى ضغط على أرباب العمل لتقديم تنازلات. غير أن التطور اللاحق للحركة الإضرابية قطع أعمال لجان التوفيق هذه، وأصبح من النادر فيما بعد أن تلجأ الشرطة إلى مثل هذه التدابير.

وجرت موجة جديدة من الإضرابات العمالية في نهاية عام 1926 وبداية عام 1927: إضرابات عمال النسيج في حلب والسائقين «عدة ألوف من الناس» في لبنان وعمال التبغ في لبنان، ومع الاضطرابات الأخيرة في حلب، جرت مظاهرة كبيرة من عمال التبغ والتجار الصغار ضد مؤسسة الريجي «مؤسسة احتكار التبغ الفرنسية» التي أثارت كراهية الناس ضدها.

على أساس عدم الرضا العام على النظام السياسي، وتلبية للنداءات، وجزئياً، تضامن مع الإضرابات العمالية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه، جرت إضرابات ذات طبيعة خاصة، وهي إضرابات المحامين والصحفيين. فتحت شعار الاعتراض على إجراء المحاكمات باللغة الفرنسية، توقف المحامون والقضاة عن العمل في المحاكم، وتوقف عمل القضاء لأسابيع عديدة. كما أوقف الصحافيون إصدار الصحف لفترة من الزمن تحت شعار الاعتراض على المراقبة المفروضة عليهم من جانب الاستعمار.

■ المراجع:

د. عبد الله حنا، الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900–1945، ص 327–344

من تجربة الثورة السورية مجلة الشرق الثوري «ريفوليوتسييوني فاستوك» 1928، مجلة جمعية البحث العلمي التابعة للجامعة الشيوعية لشغيلة الشرق المسماة باسم ي. ف. ستالين. العدد 3، عام 1928. دراسات اشتراكية عدد 33 حزيران 1984.

آرتين مادويان، حياة على المتراس، دار الفارابي 1984، ص 105–106.

تحالف الشرق... كابوس يؤرق الحسابات الأمريكية

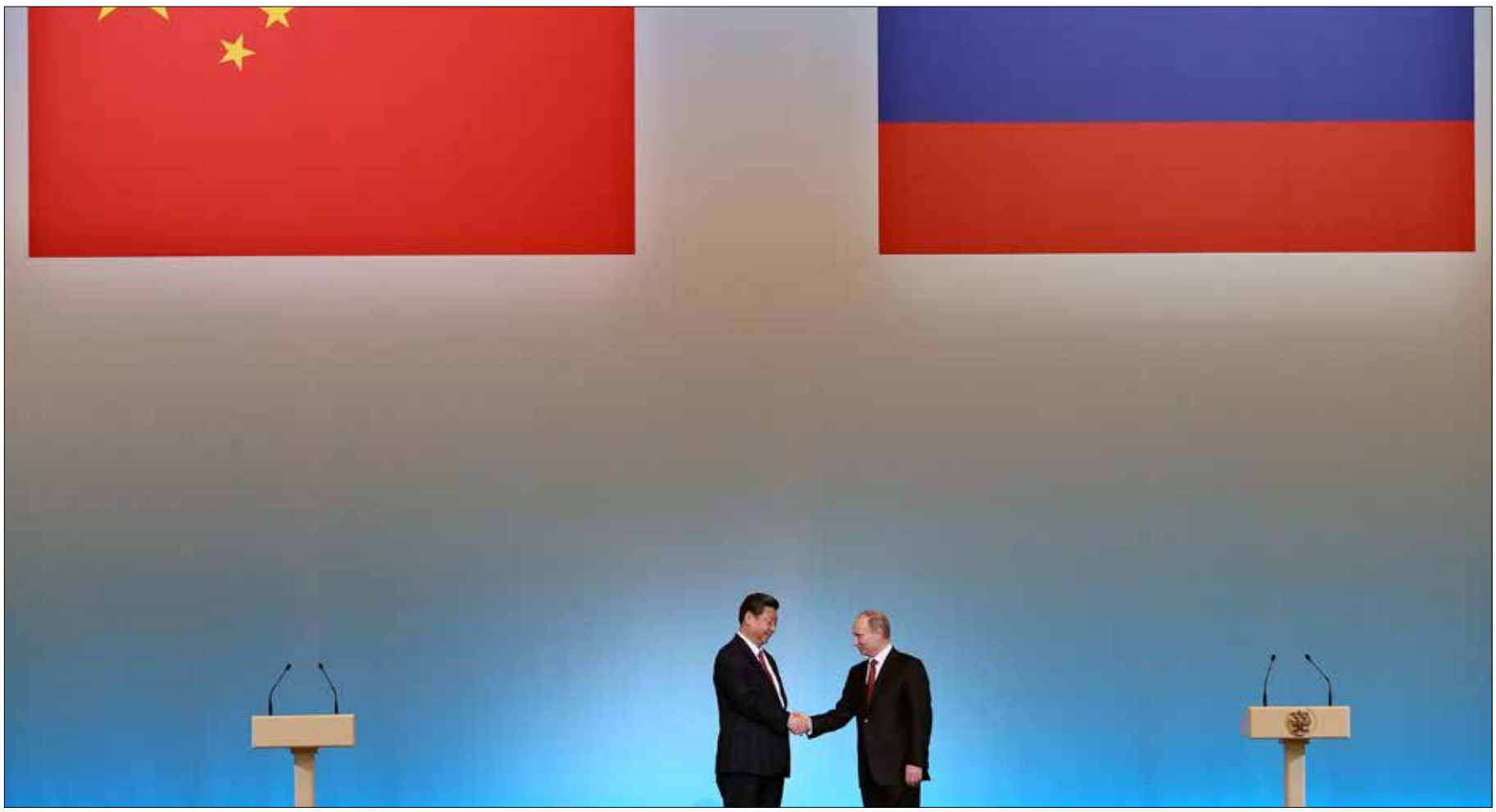

ظلت النظرة الأمريكية إلى روسيا والصين باعتبارهما منافستين إستراتيجيتين للولايات المتحدة تتطور بين المحللين الأمريكيين لسنوات عدّة، لتظهر مؤخراً دلائل ومؤشرات متكررة على أن مراكز الأبحاث والمجموعات التحليلية الأمريكية القريبة من مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة تعاود محاولة صياغة إستراتيجية موحّدة حول الشرق.

■ إعداد: سعد خطار

في تموز العام 2020، تمّ إنشاء «المجموعة الإستراتيجية الصينية» في الولايات المتحدة، والتي تضمّ مزيجاً من الخبراء والسياسيين الذين تجمعهم الفكرة الأمريكية الشائعة حول ضرورة الحدّ من القوة المتنامية في الشرق. وأنشئت المجموعة بمبادرة من إريك شميدت، الرئيس التنفيذي السابق لشركة «غوغل» ورئيس «المجلس الاستشاري للابتكار الدفاعي» في وزارة الدفاع الأمريكية. وقد نشرت المجموعة تقريرها الأبرز بعنوان «المنافسة غير المتماثلة: إستراتيجية للصين. رؤىً قابلة للتنفيذ للقيادة الأمريكية».

في تموز العام 2020 تمّ إنشاء «المجموعة الإستراتيجية الصينية» في الولايات المتحدة والتي تضمّ مزيجاً من الخبراء والسياسيين الذين تجمعهم الفكرة الأمريكية الشائعة حول ضرورة الحدّ من القوة المتنامية في الشرق

الاعتراف بالضعف

يركز التقرير على التكنولوجيا والابتكار، وفي إطار المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، قدم 13 مؤلفاً توصياتهم من أجل «إستراتيجية أمريكية ناجحة»، ومن اللافت أن التقرير يقترح «صيغة جديدة» للعلاقات متعددة الأطراف، تتطلب إنشاء منتدى «T12» الذي يتكون من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى وكندا وهولندا وكوريا الجنوبية وفنلندا والسويد والهند وأستراليا. وتعيد الفقرة الأولى من المقدمة إلى الأذهان خطة باروخ، عندما قدمت الولايات المتحدة اقتراحها إلى الأمم المتحدة في عام 1946 بأن تكون الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية والتكنولوجيا ذات الصلة: «إن القيادة التكنولوجية الأمريكية أساسية لأمنها وازدهارها وطريقة حياتها الديمقراطية. ولكن هذه الميزة الحيوية أصبحت الآن في خطر، مع صعود الصين نحو تجاوز الولايات المتحدة في عدد من المجالات الحرجة. وإذا تُرك الموقف الأمريكي دون مراقبة، فسوف يتآكل أكثر بمقابل حشد بكين للسيطرة والنفوذ على حقوق الناس ورفاههم في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الولايات المتحدة، وهذا التحدي يتطلب حلولاً سياسية عاجلة لتجديد القدرة التنافسية الأمريكية، والحفاظ على المزايا التكنولوجية الأمريكية الحاسمة».

وجاء في استنتاج التقرير: «بدأ التعامل الأمني الأمريكي حول الصين والتكنولوجيا يدور حول مجموعة صغيرة من الموضوعات: تهديد «تطبيق فيديو TikTok» خاص مملوك للصينيين، أو المعركة على الجيل الخامس 5G، والمخاطر المحتملة للهجرة عالية المهارات من الصين إلى أمريكا. ولكن العديد من الأسئلة الأكثر أهمية حول الإستراتيجية الأمريكية تجاه الصين بشأن التكنولوجيا استمرت دون إجابة: كيف نعرف ما إذا كانت المنصات الرقمية تستحق اهتمامنا وتركيزنا؟ ما الذي سيتطلّبه بناء سلسلة توريد أكثر مرونة؟ كيف يمكننا الفوز في الواقع في حروب هجرة الأدمغة؟».

للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، حاول واضعو التقرير أن يقدموا مسار عمل واضح لوضع سياسات وإستراتيجيات صحيحة. وبدلاً من إقناع أنفسهم بالتفوق التكنولوجي الأمريكي، فإن تقييماتهم نمّت عن اعتراف واضح بعدم التكافؤ وضعف موقف الولايات المتحدة. وهو ما لم نكن نسمعه صراحة في السابق، حيث كان الخبراء والمحللون الأمريكيون حريصون على عدم إعطاء مثل هذه الإشارات علناً، والاكتفاء بدلاً عن ذلك بالإشارة إلى حالة الصعود الروسي الصيني بوصفه «تهديداً للقدرات الاستثنائية الأمريكية».

يوصي المؤلفون بأن «تراقب الولايات المتحدة وتخطط ضد التعاون الصيني الروسي وأن تخلق رياحاً معاكسة وأن تنسحب عند الإمكان من خطوط التماس في العلاقات الروسية الصينية»

الاستفراد غير ممكن

النقطة المفصلية في التقرير، هي أن الولايات المتحدة تراقب عن كثب الكيفية التي تتطور بها العلاقات بين روسيا والصين. حيث قدم اثنان من ضباط الاستخبارات، أندريا كيندال تايلور وديفيد شولمان، تقييماً مفصلاً للتفاعلات بين البلدين في سياق السياسة العالمية والمصالح الأمريكية، وأشارا إلى أن «تعاون الصين وروسيا يُعجّل بجهودهما الرامية إلى تآكل المزايا العسكرية الأمريكية– وهي ديناميكية تثير إشكالية خاصة بالنسبة للمنافسة الإستراتيجية الأمريكية مع الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. حيث إن روسيا توفّر بالفعل أنظمة أسلحة متقدمة تعزز قدرات الصين في مجال الدفاع الجوي والقدرات المضادة للسفن والغواصات، وتُجهّز الحزب الشيوعي الصيني بشكل أفضل لإبقاء الولايات المتحدة خارج المنطقة، كما تعمل الدولتان على زيادة تعاونهما التكنولوجي، الأمر الذي يسمح لهما في نهاية المطاف بابتكار ثنائي أسرع مما تستطيع الولايات المتحدة أن تفعله، مما يجهد ميزانية الدفاع الأمريكية التي تعاني أصلاً من الإجهاد. وفي نهاية المطاف، فإن استمرار وهو الأمر الأكثر إشكالية تعميق التعاون الصيني الروسي من شأنه أن يعرض للخطر قدرة أمريكا على ردع العدوان الصيني في المنطقة والتمسك بالتزامها بالحفاظ على منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة».

وكما يؤكد التقرير، فإن روسيا والصين متحدتان في جهودهما لإضعاف التماسك بين حلفاء الولايات المتحدة وشركائها، وإضعاف النفوذ الأمريكي مع الدول والمؤسسات الدولية. وفضلاً عن ذلك، تتعاون موسكو وبكين بالفعل لتجنب العقوبات الأمريكية وضوابط التصدير مما يخفف من آثار الضغوط الاقتصادية الأمريكية. وإذا تعمّقت شراكتهما، أو حتى إذا كانت كل دولة على حدة تبني القدرة على الصمود في وجه الضغوط الاقتصادية الأمريكية، فإن ذلك يُقلل من فعالية الأدوات المالية القسرية الأمريكية، وخاصة العقوبات وضوابط التصدير، والتي تشكل الجزء الفاعل في ترسانة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وفي نهاية التقرير، يوصي المؤلفون بأن «تراقب الولايات المتحدة وتخطط ضد التعاون الصيني الروسي، وأن تخلق رياحاً معاكسة، وأن تنسحب عند الإمكان من خطوط التماس في العلاقات الروسية الصينية»، وهو ما يعني اعترافاً أمريكياً فعلياً بعدم القدرة على اعتماد المزايا التنافسية في التخطيط ضد التعاون الروسي الصيني، وهو ما يقف على طرف نقيض من التحليلات السابقة لبعضٍ المشاركين في إعداد التقرير حول احتمال الاستفراد بواحدة من الدولتين عن طريق استمالة الأخرى وتطوير العلاقات معها.

على أستانا أن تتجاوز نفسها.. وبسرعة!

يمكن القول: إنّ عاماً كاملاً قد مرّ دون معارك عسكرية كبرى، وهذا الأمر يحصل للمرة الأولى منذ بدأت المعارك.

■ المحرر السياسي

إنّه لأمرٌ إيجابي بلا شك أن المعارك العسكرية قد توقفت؛ على الأقل لأنّ ذلك يحقن دماء سوريين كانوا يقتلون بالعشرات وأحياناً بالمئات بشكل يومي، ولكنه إيجابي أيضاً لأن توقف المعارك يؤمّن حالة هدوء نسبي تمهد الطريق باتجاه الخروج من الكارثة عبر الحل الشامل للأزمة بتطبيق القرار 2254 كاملاً.

ولا جدال بين مؤيدي عملية أستانا ومعارضيها، في أنها هي بالذات من سمحت بتأمين حالة الهدوء النسبية هذه عبر جملة من المبادرات والأعمال بينها بالتأكيد مناطق خفض التصعيد.

من المعارك الحامية إلى الاستنزاف

خلال 2016 وما تلاه حتى نهايات 2018، تم توجيه ضربات قاصمة لداعش وأشباهها، وعلى يد الروس بالدرجة الأولى. الأمر الذي بتركيبه مع مسار أستانا، طوّق الصراع العسكري شيئاً فشيئاً وصولاً إلى ما نصفه الآن بأنه مرور عامٍ كامل تقريباً دون أية معارك تذكر.

بإنهاء طور المعارك الحامية، فإنّ سيناريو إنهاء سورية كوحدة جغرافية سياسية بالأداة العسكرية والإرهابية خاصة، كان قد سقط. ولكنّ السيناريو البديل كان جاهزاً مما قبل انتهاء المعارك العسكرية؛ ونقصد سيناريو الاستنزاف...

نقاط المراقبة والتخوم المختلفة التي رسمتها أستانا، كان المقصود منها بالأساس منع الجهات السورية من استمرار قتل بعضها البعض، الأمر الذي كان لعبة بيد المتشددين من الأطراف السورية ومن خلفهم الغربيون الذين إما يتوافقون مع تلك الأطراف مباشرة أو عبر وسطاء، أو يتقاطعون معهم في المصالح.

ولكن وظيفة هذه المتاريس، مع انتهاء عمليات القتال، ومع ارتفاع مستوى العقوبات الاقتصادية والطريقة الانتقائية بين رفع وتشديد، حولت وتحول هذه المتاريس إلى أسوارٍ صينية بين المناطق السورية المختلفة يزداد ارتفاعها يوماً وراء الآخر.

يظهر ذلك بشكل واضح في الهستيريا التي تصيب الغرب لدى أي حديث عن معابر بين المناطق السورية، وفي الهستيريا الموازية المناقضة شكلاً والمطابقة مضموناً للهستيريا الأولى، حين يجري الحديث عن المعابر العابرة للحدود.

خطورة «أوقات السلم»!

إذا حاولنا التركيز على ما يجري فعلياً على الأرض السورية بمختلف مناطقها، وبعيداً عن الجدال وتراشق الاتهامات، وخاصة المتعلق باللجنة الدستورية وبالعملية السياسية، فإننا سنجد أنّ المناطق السورية جميعها تشترك في جملة أمور واضحة:

أولاً: الانهيار الاقتصادي يشمل جميع المناطق السورية، وإنْ كان يأتي أشد أو أقل شدة في جانب من الجوانب في هذه المنطقة أو تلك، ولكن الحالة العامة هي حالة انهيار شامل.

ثانياً: كما أنّ عملية الانهيار واحدة، فإنّ أسبابها الجوهرية أيضاً واحدة؛ فهنالك العقوبات من جهة، والتي لا توفر أحداً وإنْ كان ضغطها يحمل بعض الفوارق بين منطقة وأخرى. وهنالك تقطع أوصال البلاد الذي يشوّه الدورة الاقتصادية الطبيعية، ويخلق حالة فراغ يملؤها الانتهازيون بعمليات نهب واسعٍ عبر الاستيراد والتصدير في ظل أسعارٍ صرف متغيرة يومياً. وهنالك أيضاً سيطرة الفساد الكبير الذي يكاد يكون نسخة واحدة في كل مناطق سورية، بما يتضمنه ذلك من تفاصيل الحواجز والقوات وصولاً إلى الصفقات الكبرى بأنواعها، وخاصة الاستيراد والتصدير «وهذا بترك التجارة السوداء جانباً»... وفوق ذلك كلّه، وربما كأحد أساساته، فإنّه «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، ما يعني أنّ السيطرة في كل منطقة على حدة هي سيطرة السلاح بالدرجة الأولى والثانية والثالثة، وبعد ذلك يمكن الحديث عن «الديمقراطية»، وسيطرة السلاح هذه متداخلة دائماً مع سيطرة الفساد الكبير، وهذا من طبيعة الأمور التي يعرفها الناس بشكل واضح وعياني...

ثالثاً: المشترك طوال السنة الماضية، والأشهر الستة الأخيرة بشكل خاص، في المناطق السورية الثلاث، هو أنّ النشاط والاستهداف رقم1 بالمعنى السياسي ضمن «مرحلة الهدوء النسبي»، ليس تنفيذ 2254 وليس الحل السياسي الشامل، وليست محاولة إعادة توصيل البلاد ببعضها البعض، بل «الانتخابات»، حيث تقدم الأطراف المسيطرة في كل منطقة من المناطق الثلاث روايتها الخاصة عن ضرورة خوض الانتخابات «استجابة لاستحقاقات شعبية ولضرورات تنظيمية، أو استجابة لاستحقاقات دستورية، أو كأداة في منازعة الشرعية... وإلخ». وينبغي التذكير دائماً أنّ الانتخابات لن تجري إلّا وفقاً لما ذكرناه سابقاً؛ أي: حيث «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»..

بكلام آخر، فإنّ توقف الحرب وعدم الوصول إلى الحل، يعني استمرار سيطرة السلاح في كل مناطق سورية، ويعني دفعاً إضافياً باتجاه التقسيم، وخاصة عبر التحكم بالعقوبات تشديداً وتخفيفاً، وعبر خلق «شرعيات» افتراضية بناء على انتخابات تجري في أجزاء من سورية، وليس فيها كلها، وتحت سيطرة السلاح...

النشاط والاستهداف بالمعنى السياسي الآن ليس تنفيذ 2254 ولا الحل السياسي الشامل ولا محاولة إعادة توصيل البلاد ببعضها البعض بل «الانتخابات»

تجاوز أستانا

لا شك أنّ المعني الأول بمنع تقسيم سورية وبإعادة توحيدها وعبر الحل السياسي و2254 وعبر التغيير الجذري الشامل لمصلحة السوريين، هم دائماً السوريون أنفسهم من كل الأطراف، وهذا ما أكدت وتؤكد عليه قاسيون وما تمثله بالمعنى السياسي بشكل دائم، وبشكل خاص، فإنّ المعني هم الوطنيون من الأطراف المختلفة، والذين عليهم توحيد جهودهم ضد المتشددين من الأطراف المختلفة أيضاً... وهذا أمر واضح ولا مجال للهروب مما يرتبه على الوطنيين من مهام واستحقاقات.

ولكن من جهة أخرى أيضاً، وبما يتعلق بالصراع الدولي الجاري في العالم بأسره، وبلدنا أحد نقاط اشتعاله الأساسية، فإنّ ما يجب أن يكون واضحاً بالنسبة لروسيا بالدرجة الأولى، ومن ثم لبقية أطراف أستانا، أنّ الإنجازات الثلاثة الكبرى التي جرى تحقيقها، ما تزال قابلة للعكس 180 درجة... بل وهي مهددة بذلك في حال مر وقت كافٍ لحدوث ذلك؛ وبالتفاصيل:

أولاً: بالنسبة لداعش والفصائل الإرهابية الشبيهة بها، فإنّ عملية القضاء عليها جرت بالدرجة الأولى بيد الروسي... ومع ذلك فإنّ المرحلة الأخيرة من «الهدوء النسبي»، شهدت وتشهد إعادة تنشيط لخلايا داعش في عدة أماكن في سورية.

ثانياً: بالنسبة لمناطق خفض التصعيد وحقنها للدماء وتخفيض مستوى العنف، فإنّ هذه المناطق نفسها، أو جزء منها بطبيعة الحال «لأنّ الانقسام بين مناطق ثلاث في سورية اليوم ليس انعكاساً كربونياً لأستانا، بل يسهم فيه استمرار وجود القوات الأمريكية المحتلة في الشمال الشرقي» ومع استطالة مرحلة «الهدوء النسبي»، فإنها تتحول كما أسلفنا إلى مناطق تفصل بينها أسوار صينية ترتفع يوماً بعد آخر.

ثالثاً: بالنسبة للجنة الدستورية، والتي لا شك في أنّ الدافع الأساسي وراء تشكيلها كان أستانا نفسها، فإننا نرى بالتجربة الملموسة أنها لن تصل إلى مكان ضمن الإحداثيات الحالية، بل وبات البعض يستخدمها كآلية إلهاء وإشغال للهرب من جوهر الحل السياسي وجوهر القرار 2254.

رابعاً: انقسام البلاد بهذا الشكل بما يسببه من تقطع في الدورة الاقتصادية الطبيعية، مضافاً إليه الحصار والفساد الكبير، كل ذلك يجعل من الهدوء النسبي هذا، قنبلة مؤقتة نزعم أنها تحمل من الآثار التدميرية ما هو أشد وأخطر من كل ما مرّ حتى الآن، خاصة وأنّ المطلع لا يغيب عنه أنّ الصهاينة بالدرجة الأولى ومعهم آخرون يحاولون في هذه اللحظات بالذات، ومن فوق الطاولة وتحتها، توجيه الضربة القاصمة لوحدة سورية ووحدة شعبها بكل الأدوات الممكنة، الاقتصادية والقومية والسياسية والثقافية وإلخ وبالتعاون مع متشددين يرون العالم بأسره من خرم إبرة مصالحهم التافهة والأنانية والضيقة...

محصلة

سياسة الولايات المتحدة ثابتة لم تتغير بما يخص سورية على الأقل منذ 2016، أي: منذ بات واضحاً تماماً أنّ «الحسم العسكري» لأي طرف غير ممكن... والنصب والاحتيال الرسمي وغير الرسمي الأمريكي عن الانتقال من إدارة إلى أخرى، وعن إعادة النظر بالسياسات، وعن عدم الوضوح وإلخ، وإنْ مرّ على محللين سياسيين فينبغي ألّا يمر على الدول...

السياسة الأمريكية هي تلك التي لخصها جيفري: «تكاليف محدودة تأثير كبير»، وهذه ليست سياسة جديدة... فهي جوهر السياسة التي أخذت عنوان «سباق التسلح» في القرن العشرين...

هذا كلّه، يستدعي التفكير ملياً وسريعاً، بنقلة نوعية سواء ضمن أستانا أو خارجها بما يدفع فعلاً باتجاه الحل السياسي وباتجاه إيقاف الانهيار، وإلّا فإنّ كل ما تمّ إنجازه قابل للعكس...

تجارة الشعارات

تصرّ الماركسية في إطار التطبيق السياسي بشكل دائمٍ على الترابط الذي لا انفصام فيه بين ثلاثة جوانب: «الوطني، الاقتصادي- الاجتماعي، الديمقراطي». وتقول: إنّه لا انفكاك بين هذه الجوانب بأيّ شكل من الأشكال.

■ عماد طحان

حتى في تلك الحالات التي يتم رفع الشعار الوطني السياسي، بل ومعه الشعار الديمقراطي، فإنّه يكفي أن تكون السياسات الاقتصادية منحازة ضد مصلحة عامة الناس ولمصلحة القلة، لتدمر الشعارين الأولين في التطبيق؛ إذ إنّ ما سينتج مع الزمن عن حالة كهذه هو أمران لا محالة:

أولاً: القلة الناهبة، وكي تدافع عن مصالحها، فإنها ستدافع عن حالة سياسية قمعية، بحيث تتحول أجهزة القوّة ضمن الدولة إلى أجهزة وظيفتها الأساسية هي إسكات عامة الناس عن المطالبة بحصتهم من الثروة التي ينتجونها والتي تُسرق تحت أعينهم.

ثانياً: مع استمرار عمليتي النهب والقمع، فإنّ كل الشعارات الوطنية التي تطرحها الأنظمة المسيطرة تتحول في نظر الناس شيئاً فشيئاً إلى مجرد ستار تستخدمه تلك الأنظمة لتغطية النهب والظلم. وتبدأ تلك الشعارات بالانفصال في عقول الناس يوماً وراء يوم عن مضمونها الحقيقي الذي لا يتعلق بتلك الأنظمة من الأساس، بل بالأوطان وشعوبها.

عود على بدء، فإنّ الثلاثية التي بدأنا حديثنا بها، تستولد بعضها بعضاً وتستدعي بعضها بعضاً. ولكن ثمة ما هو أشد خطورة على المدى البعيد حين تحاول الأنظمة تقديم مزيج غير متجانس من هذه الثلاثية «ودائماً ما يكون المزيج غير المتجانس هذا حالة انتقالية طالت أم قصرت، لأنّ انسجاماً محدداً بين طبيعة الجوانب الثلاثة الجوهرية هو أمر لا مفر منه».

فمثلاً- وهذه الحالة الخطرة التي يمكن أن تمسّنا في سورية بشكل مباشر- حين ترفع السلطات الشعارات الوطنية والشعارات المعادية للإمبريالية والشعارات التقدمية، في حين تمارس طوال سنوات وسنوات سياسات ليبرالية معادية لعموم الناس بالإطار الاقتصادي الاجتماعي، وتخسف سقف الحريات السياسية، بحيث يكاد يكون معدوماً، فإنّ لذلك أثراً أشد خطورة وفتكاً؛ فالنتيجة لا تقف عند خلخلة المجتمع ومعارضة الناس بشكل طبيعي للسياسات القمعية ضدهم، بل وتقود الناس «بوجود تأثير مناسب» إلى معاداة الشعار التقدمي والوطني نفسه، وتحويله إلى مثار للسخرية... وربما يكون هذا استهدافاً حقيقياً لدى البعض من الأساس... خاصة أنّ ديدن بعض أشكال «المعارضة» المصنعة خارجياً هو السخرية من الشعارات الوطنية والمطابقة بينها وبين النظام نفسه!

فكيف الحال إذا كنا نعيش ضمن محيط من «المطبعين» والمنبطحين، وضمن وضع تاريخي يُراد فيه إنهاء سورية بشكل كامل وتقسيمها وإخضاعها؛ الأمر الذي لا مانع له لدى حرامية كبار وتجار حروب من الأطراف المختلفة فيه؟

إنّ التناقض بين رفع شعار وطني محق وبين سياسات ملموسة ضد مصلحة عامة الناس، يحوّل الشعار الوطني في نظر الناس إلى مجرد «بضاعة» يجري بيعها لهم، وهي بضاعة لا تكلّف منتجيها شيئاً، بوصفها شعاراً دون تطبيق، سوى الكلام والوعود...

والتعامل مع الشعار الوطني بوصفه بضاعة، هو بالذات المدخل الذي ينفذ منه العدو حين تبدأ عروضه الكاذبة على لسانه مباشرة أو على لسان عملائه: «تخلوا عن الشعار الوطني وعن القضية الوطنية وستعيشون بالعسل»!

الحقُّ، هو أنّ التخلي عن الشعار الوطني سيكون الخطوة الأخيرة اللازمة لاستكمال الثلاثية وأخذها نحو التجانس التام: «أي: أن نتخلى عن الشعار الوطني وربما عن وحدة بلادنا، وفوقها نعيش في نمط اقتصادي ناهب نكون فيه المنهوبين، ولزوم استمرار النهب هو القمع، أي: أن نكون منهوبين ومقموعين وأذلاء وطنياً في وقت واحد»..

وكما أنّ التخلي عن الشعار الوطني هو الخطوة الأخيرة لثلاثية دمار متجانسة، فإنّ التمسك به وإعادة الألق له هي الخطوة التي لا غنى عنها لتكوين ثلاثية ازدهار متجانسة تكون فيه «سورية موحدة وكريمة ومناصرة فعلية للقضية الفلسطينية، ويكون شعبها مزدهراً اقتصادياً وحراً سياسياً»

التعبير عن الارتباط بين الجوانب الثلاثة «الوطني، والديمقراطي، والاقتصادي الاجتماعي»، يعكس في نهاية المطاف موقفاً طبقياً لمصلحة فئة اجتماعية محددة؛ هنالك من يخفي ذلك خداعاً ومواربة، لأنه يريد تضليل عامة الناس عن حقيقة خدمته لفئة القلة القليلة الناهبة، وهنالك من يعلن هذا الترابط وموقفه منه جهاراً نهاراً وطوال الوقت، تعبيراً عن التزامه مصلحة الفئة المنهوبة الواسعة والعريضة من الناس، كما هو الحال لدى حزب الإرادة الشعبية...

التعامل مع الشعار الوطني بوصفه بضاعة هو بالذات المدخل الذي ينفذ منه العدو حين تبدأ عروضه الكاذبة على لسانه مباشرة أو على لسان عملائه

إنّ إعادة الألق للشعار الوطني بأبعاده المختلفة تبدأ بإخراجه من «سوق البضائع» والمساومات، فوطنية السوريين هي مسألة حيوية وملموسة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى... والمدخل نحوها ليس «تثقيفياً» و«توعوياً» و«تنويرياً» فحسب «على أهمية ذلك»، بل المدخل هو عمل ملموس ومباشر في توحيد السوريين المتضررين والمنهوبين من كل الأطراف، وفي كل المناطق السورية، للضغط معاً للوصول إلى الحل السياسي، وإعادة توحيد البلاد عبر تغيير جذري شامل... وقبل فوات الأوان!

ملاحظات على مشروع النظام الداخلي من دائرة القامشلي

في المقدمة، في فقرة وهو الوريث الشرعي للحركة الشيوعية السورية، المقترح: وهو يعمل لأن يكون الوريث الشرعي للحركة السورية.

أيضاً في فقرة المقدمة النضال من أجل تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة- المقترح: النضال من أجل تحرير جميع الأراضي السورية المحتلة والتضامن مع جميع حركات التحرر في العالم.

وفي فقرة يمكن لأي مواطن يتمتع بالجنسية العربية السورية وأتم الثامنة عشرة من عمره ومتمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية وغير محكوم بجناية أو جنحة شائنة.

المقترح يمكن لأي مواطن يتمتع بالجنسية السورية وأتم السادسة عشرة من عمره ويتمتع بصفات وأخلاقية وغير منتسب إلى حزب آخر /الآن/ أو حالياً. وهناك مكتومو القيد. مجموعة المؤيدين، بدلاً عنها المؤيد هو الذي يوافق على سياسة الحزب ويشارك الرفاق النشاطات، ويُقدم دعماً مالياً للحزب.

تُحدث الدائرة باقتراح من لجنة المحافظة وبقرار من مجلس الحزب المركزي شرط أن تضم 150 ناشطاً على الأقل و100عضو مؤيد كحد أدنى.

المقترح تحدث الدائرة باقتراح من لجنة المحافظة وبقرار من مجلس الحزب المركزي حسب ضرورة العمل الحزبي حذف بند تحديد العدد.

المالكية
«كرامة الوطن والوطن فوق كل اعتبار»

عقدت لجنة دائرة المالكية ندوة موسعة لمناقشة النظام الداخلي حيث تم تقديم ثلاثة اقتراحات على النحو التالي.

حول سن العضوية تقترح الدائرة السن الـ «16» لاعتبارات منها عدم وجود منظمة اتحادية للشباب.

فصل عقد مؤتمرات الدوائر والمحافظات عن انتخاب المندوبين للمؤتمر العام حتى يتم تجديد الكوادر والمحاسبة، حتى وإن لم ينعقد المؤتمر العام.

اقتراح أن يتكون عدد أعضاء المجموعات من ثلاثة فما فوق بدلاً من خمسة.

إضافة مادة للنظام الداخلي يستوجب فيه على المجلس المركزي تبرير انعقاد المؤتمر العام في حال تعذر انعقاده في الدورة الزمنية المحددة.

حلب.. زيارة حكومية جديدة

فهل ستكون النتائج أفضل من سابقاتها؟!

خلال الزيارة الحكومية الأخيرة إلى حلب، مطلع الأسبوع الحالي، تم وضع حجر الأساس لمشروع إنشاء محطة توليد الشيخ نجار الكهرضوئية باستطاعة 33 ميغا واط، مع الإعلان عن البدء بتأهيل المحطة الحرارية.

■ مراسل قاسيون

فكيف ستنعكس هذه الاستطاعة على الحاجة الفعلية للطاقة الكهربائية في المحافظة؟ وهل ستنفذ وعود تأهيل المحطة الحرارية هذه المرّة؟

وفرة في الزيارات والوعود دون جدوى!

كثيرة هي المشاكل والأزمات المتراكمة التي يعاني منها الحلبيون، كما غيرهم من السوريين طبعاً، وكثيرة كانت الجولات والزيارات الحكومية إلى المحافظة طيلة السنوات الماضية، والتي ترافقت مع وفرة بالوعود لكن دون جدوى، أو بنتائج متواضعة غالباً، وخاصة بما يتعلق بملف الطاقة الكهربائية، الذي يعتبر من الملفات الهامة بالنسبة للمواطنين، والذي فرض وجوده على جداول أعمال الزيارات والجولات الحكومية، وخاصة مع زيادة المعاناة من الأمبيرات وتجارها ومستثمريها استغلالاً وفساداً.

فمن جملة ما تم الوعد به خلال السنوات الماضية أن تتم إعادة تأهيل المحطة الحرارية في حلب من أجل حل جزء من مشكلة التزود بالطاقة الكهربائية، سواء بالنسبة للمواطنين واحتياجاتهم المنزلية والحد من اللجوء إلى تجار الأمبيرات، أو بالنسبة للصناعيين ومتطلبات العملية الإنتاجية في منشآتهم ومناطقهم الصناعية، ولكن لم يتم البدء بذلك حتى الآن!

اتّخذ القرار.. بانتظار التنفيذ!

ورد على صفحة الحكومة بتاريخ 2021/4/10 عن لسان رئيس الحكومة ما يلي: «بتوجيه من السيد الرئيس بتأمين الكهرباء لمحافظة حلب، تم اتخاذ القرار بإعادة تأهيل المحطة من خلال التعاون مع الشركات الصديقة، حيث تمت المباشرة بالعمل وستبذل جهود مضاعفة لوضع إحدى مجموعات المحطة بالخدمة نهاية العام الحالي، أو بداية العام القادم على أبعد حد لافتاً إلى أن الحكومة تعمل بكل الإمكانات المتاحة رغم ظروف الحصار لوضع المجموعتين الأولى والخامسة بالخدمة، وتأمين كمية 400 ميغا لمدينة حلب لتضاف إلى كمية 250 ميغا التي يتم تأمينها حالياً».

وكأن هذا التصريح والإعلان الرسمي يعني أن قرار إعادة تأهيل المحطة لم يكن متخذاً طيلة السنوات الماضية، وتم اتخاذه الآن! مع ما يعنيه ذلك من أن كل الوعود الرسمية التي قُطعت بشأن المحطة طيلة السنوات الماضية كانت مجرد كلام لذر الرماد في العيون ليس إلّا!

بمطلق الأحوال، إن ما يهم الحلبيين الآن أنه تم اتخاذ القرار بشأن إعادة تأهيل المحطة الحرارية، وتم الإعلان عن ذلك رسمياً من قبل رئيس الحكومة، وهم بانتظار البدء بالتنفيذ الفعلي هذه المرة.

الأزمة ستستمر أعواماً اضافية

بحسب ما ورد على صفحة الحكومة فإن 250 ميغا هي ما يتم تأمينه من طاقة كهربائية لمدينة حلب الآن، بمقابل 1065 ميغا كانت تؤمنها المحطة الحرارية للمدينة قبل خروجها عن الخدمة.

أما الوعود الحالية، فهي أن يتم تأمين كمية 400 ميغا إضافية، بعد البدء بإعادة تأهيل جزء من المحطة الحرارية، وسقف الوعود الحكومية أن يتم العمل على تأمين 500 ميغا للمحافظة خلال العام الحالي والقادم، وذلك بالتعاون والشراكة مع القطاع الخاص.

وقد ورد ذلك حرفياً عن لسان رئيس الحكومة ما يلي: «الحكومة ستعمل على تأمين 500 ميغا لمحافظة حلب خلال العام الحالي والقادم، وذلك بالتعاون والشراكة مع القطاع الخاص.. تفقد رئيس مجلس الوزراء مشروع إعادة تأهيل المجموعتين الأولى والخامسة في محطة توليد حلب الحرارية للطاقة الكهربائية، واطلع على نسب أعمال إصلاح الأضرار التي تعرضت لها على يد الإرهاب، والتي أدت إلى خروجها عن الخدمة خلال السنوات الماضية. وبيّن المهندس عرنوس أهمية إعادة تأهيل المحطة الحرارية التي كانت تؤمّن 1065 ميغا من الكهرباء لمدينة حلب قبل الحرب، مشيراً إلى حجم التدمير والتخريب الذي طال المحطة جرّاء استهدافها من الإرهابيين لحرمان المحافظة من الطاقة الكهربائية».

كان قرار إعادة تأهيل المحطة لم يكن متخذاً وتم اتخاذه الآن وكل الوعود التي قطعت بشأن المحطة كانت مجرد كلام لذر الرماد في العيون!

بالمقارنة مع الأرقام أعلاه، ومع عدم التقليل من أهمية مشاريع توليد الطاقة الكهربائية من مصادر مستدامة وصديقة للبيئة، ومع التأكيد على أهمية مشروع المحطة الكهرضوئية التي تمّ وضع حجر الأساس لها، لكم أن تقارنوا استطاعة المحطة البالغة 33 ميغا، مع نقص الحاجة الفعلية المقدرة بحدود 500 ميغا على أقل تقدير.

بمعنى آخر، فإن نقص الحاجة للطاقة الكهربائية سيستمر إلى سنين طويلة قادمة في المدينة، وبالحد الأدنى بما يعادل نصف ما كانت تنتجه المحطة الحرارية قبل سني الحرب، علماً أنها كانت بالكاد تغطي الحاجة الفعلية للمحافظة، أي: بعد كل سني الانتظار، وبعد الإعلان عن اتخاذ القرار بشأن البدء بتأهيل المحطة الحرارية، ما زال على الحلبيين أن ينتظروا أعواماً إضافية وهم يعانون من أزمة الكهرباء، ومن استغلال تجار الأمبيرات.

مزيد من التجاهل والقفز على الواقع

على هامش الحديث عن الأمبيرات وتجارها ومستغليها، يأتي الحديث المنقول عبر بعض وسائل الإعلام عن لسان وزير الكهرباء مطلع الشهر الحالي قوله: «لن أشرعن الأمبيرات طالما أنا في الوزارة»، وهي: «استنزاف للوقود ولموارد الدولة».

فالعبارات المنقولة أعلاه لم تكن بالنسبة للمواطنين المكتوين من نار استغلال تجار الأمبيرات إلّا شكلاً من أشكال التجاهل لمعاناتهم، وقفزاً على واقع الاستغلال الجاري بحقهم من قبل تجار الأمبيرات والفاسدين.

فالاستغلال عبر التجارة بالأمبيرات سبق أن اجتاح محافظة حلب، وجبلة وريف دمشق، والكثير من المناطق الأخرى، سواء تمت شرعنة ذلك رسمياً من قبل وزارة الكهرباء أم لم يتم ذلك!

فالحاجة إلى الطاقة الكهربائية هي المحك على هذا المستوى في ظل استمرار تردي الشبكة الرسمية، وعدم كفاية ما يتم إنتاجه من طاقة كهربائية ليسد الحاجات الفعلية، للاستهلاك المنزلي وللإنتاج الصناعي والزراعي والحرفي، أو الضرورية بالحدود الدنيا.

أما الأسوأ بهذا الصدد، فهو أن مبالغ المخالفات التي تسجل بحق تجار الأمبيرات في بعض الأحيان، أو الإتاوات والرشاوى التي تسدد من قبلهم للصمت على تجاوزاتهم واستغلالهم، تتم إضافتها غالباً على تكاليفهم التي تُجبى بالنتيجة من جيوب المواطنين.

فعن أية شرعنة يتحدث السيد الوزير هنا، شرعنة تجارة الأمبيرات، أم شرعنة الاستغلال والفساد؟!

حتى المي شريكها الحكومي خسران!!

كالعادة، ومن دون مقدمات ويا غافل إلك الله.. كشف المدير العام لمؤسسة مياه الشرب «عن ارتفاع تكاليف إنتاج مياه الشرب»، وتم التصريح لإحدى الصحف الرسمية بتاريخ 7 نيسان 2021: «كلفة إنتاج المتر المكعب من المياه بلغت أكثر من 200 ل. س، في الوقت الذي يتم بيعه للمواطن بقيمة 3 ليرات»..

■ دارين السكري

يعني ضربة جديدة للمغتربين... من عنا نحنا وبس...

ومن هون صار فيكون تتجاكروا بهل المنية الجديدة يلي ضاربتنا ياها مؤسسة مياه الشرب يلي بحياتكون إنتو يا مغتربين ما فيكون تتمننوا فيها...

الطاحون والمفتاح

طبعاً بعد كل تصريح من هل النوع من التصاريح بيلحقو مجموعة من الأسباب...

وطبعاً هل الأسباب هي إما بتكون ما بتدخل بعقل الإنسان الطبيعي لا بميزان ولا بقبان.. أو بتلف بتلف وبترجع لمشكلة وكارثة حقيقية عند جماعتون وعم يتم تسليط الضوء عليها..

يعني فيكون تقولوا هيك عم يناغشو بعض والله أعلم.. ألا وهية حسب ما تم التصريح:

«سبب ارتفاع تكاليف المياه الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي ما يؤدي إلى مشكلة في ضخ المياه باستخدام المولدات..»

وهوووون منشوف كيف كل واحد فيون بيرميها ع التاني... مشكلة بارتفاع التكلفة لأنو ما في كهربا يا عيوني...

والكهربا ما عم تجي لأنو ما في فيول وفي حصار، وهدوليك ذرائعون يلي حافظينون عن ظهر قلب..

وبالوقت نفسو «المولدات تحتاج إلى كميات كبيرة من المازوت».. والمازوت متل ما بتعرفوا وشفتو كيف متنا بالشتوية من بردنا لأنو مالو متوفر..

يعني متل قصة الكعكة والطاحون والمفتاح.. وحلوها إذا بتنحل!!!

لك أي بسيطة الشغلة.. بتنحل.. بعد هل التصريح وهل الأسباب غير المقنعة منرفع سعر التكلفة.. ما في أبسط من هيك!

ومتل ما بيقول المتل منضرب هل العجينة بهل الحيط... يا بيقتنعوا يا أما تصطفلوا... وشكلنا اصطفلنا...

رفع السعر هو الحل دائماً

المهم، ما حدا يتذكر المقولة تبع «شريك المي ما بيخسر».. لأن ع ايدين الرسميين تبعنا طلع شريك المي كتيييير خسران.. وخاصة وقت تكون الشراكة حكومية..

مشكلة المياه متل المشاكل التانية بسورية مالها جديدة- قديمة، وما عم يحلوها... رغم أنها أساسية ورئيسية وخدمة ما فينا نستغني عنها ولا يمكن نلاقيلها بدائل حتى تستمر الحياة...

فموضوع تأمين مياه نضيفة أو صالحة للشرب بعد عشر سنوات حرب صار أصعب من الصعب... لأنو التقصير الحكومي بهل الموضوع تجلى بعدم معالجة المياه بشكل دقيق وصحي..

وكالعادة، هل التقصير ما بينعكس سلباً إلّا ع هل المعتر يلي اسمو «المواطن» بس بهل الأزمة انعكس عليه مادياً وصحياً... إن كان بالاضطرار لشراء عبوات المياه المعدنية، أو الاضطرار للشراء من الصهاريج أو التعبئة من المصادر غير الآمنة.. وأكيد كتار سمعوا عن حالات التسمم بالمياه اللي صارت السنين الماضية.. واللي طلع من أسبابها كمان تداخل شبكة مي الشرب مع شبكة الصرف الصحي..

وما منسى إنو كل مشكلة عويصة الحل عند جميع المعنيين بجميع القطاعات... حلها الوحيد هو رفع التكاليف على حساب المواطن...

وما منسى كمان إنو جميع التصريحات والحجج والذرائع يلي بيحطوها هيه عبارة عن تمهيد لرفع التكاليف وفوقها ضرب منية لهل المشحر...

التوزع السكاني ومسؤولية المواطن

أما المفجع فهو حجة التعداد والتوزع السكاني..

يا عالم يا هو.. بعد كل النقص بتعداد السوريين خلال السنين الماضية.. موت وتشرد ونزوح وتهجير ولجوء و.. بيجي مين بيحكي عن التعداد والتوزع السكاني..

أوضح مدير العام للمؤسسة العامة، أنه «من الصعوبات أيضاً التغيير في توزيع عدد السكان الذي فرض على المؤسسة أنظمة تشغيل مضاعفة، والبحث عن مصادر مائية أخرى»..

يعني إذا الناس اجتمعوا بمكان واحد صار اسمو ضخ مضاعف بهل المكان... اما الأماكن يلي طلعوا منها وصارت فارغة من السكان وما عاد فيها ضخ... وبالتالي الضخ عم يصير أقل.. فما حدا بيحكي عنو!!

وطبعاً هاد الطرح الانتقائي بيتعمم ع الكهربا والخبز والمواصلات والمدارس والصحة وكل الخدمات التانية.. المهم يطلع السبب هو المواطن وبس..

يعني أنت يا مواطن سبب كل علّة وكل مصيبة!

وبما إنكون وصلتوا للمي... لنشوف شو آخرتها معكون..

يا ترى رح توصولوا لترفعو تكلفة الهوا والأكسجين.. ولا رح تمننونا إنكون ما قدرتوا تحتكروه وتركتونا نتنفس من دون مصاري وتسعيرة استهلاك حتى الآن؟!

من الآخر.. الله يريح هالمواطن منكم ع أهوَن سبب..

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي على ما وصلت إليه حالنا عبر كثرة الرسائل الذكية المعممة رسمياً، يقول البوست:

● «رسالة غاز.. رسالة بنزين.. رسالة رز.. رسالة سكر.. رسالة شاي.. رسالة مازوت.. رسالة زيت.. رسالة خبز.. عرفتوا ليش اسم بلادنا أرض الرسالات؟!».

حول حديث وزير الكهرباء: «لن أشرعن الأمبيرات طالما أنا في الوزارة»، علق البعض بالتالي:

● «شو منشان الأمبيرات بالعاصمة الاقتصادية لسورية واللي وصلت لأسعار خيالية في ظل ساعات التقنين اللي عم تصل أحيانا لأكثر من 20 ساعة قطع مقابل ساعة وحدة وصل كهرباء»؟

● «لكن شو هدول يلي بحلب سعر الأمبير وصل لل 10500 بالأسبوع ليه ما لغاهن...»؟

حول الاتفاق بين محافظة دمشق ووزارة التموين على آلية جديدة لتوزيع الخبز في دمشق عبر صالات المؤسسة السورية للتجارة والأكشاك، وإعادة دراسة دور وعمل معتمدي بيع الخبز، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «لا عاد شفنا غاز ولا بنزين والخبز ما عاد نشوفه!».

● «هههههه والله لنكيف.. يا حبيبي».

حول الخبر الذي يقول «تجار ريف دمشق يناقشون هموم العمل التجاري وتعزيز الدور الاجتماعي لهم مع وزير التموين والمحافظ»، علق البعض بما يلي:

● «التاجر إلو هموم وكمان الصناعي مهموم وفي مين عم يسمعن لكن هالشعب رح يبيض من كتر ما صاح من الوجع مين الو ...؟؟؟».

● «حتى يدقوا آخر بسمار بنعش هالمواطن المعتر».

حول الخبر الذي يقول: «مفتي دمشق يحدد الحد الأدنى لصدقة الفطر 3500 ليرة لكل شخص وفدية الصوم 3500 ليرة عن كل يوم إفطار»، علق أحدهم بما يلي:

● «حلو كتيييير كتير يعني بيقصد تكلفة وجبة وحدة باليوم 3500، هي حد أدنى، وإذا الواحد بدو تلت وجبات يعني بدو حد أدنى 10500، يعني بالشهر حد أدنى حق أكل بدك 315000 ألف بس حق أكل، ما عدا دواء ومصاريف أخرى.. انتو كيف عم تعطو المواطن راتب 60 ألف وبتقولو إذا وفّر بكفيه؟؟؟؟!».

حول الخبر الذي يقول: «طائرة مساعدات غذائية وطبية مقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة وصلت مطار دمشق الدولي»، علق البعض بالتالي:

● «بكره بيبعونا ياها بالمؤسسات».

● «ما منشوف شي منها بكرة بعض المسؤولين بطريقة ما بتروح لمستودعاتهن بعدين منشوفها بالمحلات وبأسعار خيالية».

● «حلمي أعرف لمين بتروح هل المساعدات».

حول مكونات السلة الغذائية الرمضانية التي ستطرحها السورية للتجارة بسعر 50 ألف، علق البعض بما يلي:

● «نفس أسعار السوق».

● «سلة براتب موظف وعيش إذا فيك تعيش!».

ونختم مع بوست تهكمي مؤلم حول الكارثة المستمرة التي يعيشها الشعب السوري، يقول البوست:

● «لأول مرة في التاريخ شعب بأكمله يعيش حلاوة الروح.. هنا سورية».

وناقل الكفر ليس بكافر.

أزمات مؤتمتة فهل من مزيد؟

تفاقمت أزمة المحروقات بشكلها الأشد خلال العالم 2021، فلم يَشهد لها مثيل طوال سنوات الحرب التي فتكت بواقع المواطن السوري، والتي اشتدت بعدها وأصبحت أقسى. فأزمة المحروقات المستمرة خنقت المواطن السوري، كما أوقفت حال البلد.

■ عبير حداد

لم يعد بإمكان أي عاقل أن يستوعب الواقع الذي وصلنا إليه اليوم، حيث بات المواطن يحادث نفسه بالطرقات بصوت عال وعلى الملأ بمختلف الأماكن، على الطرقاتً، وفي وسائل النقل العامة... إلخ، غير آبه بمن قد يسمعه، ويلعن ما يمر به من وقائعً، تجعله يفقد جل وقته بل وأكثره على الطرقات. يفكر كيف عليه أن ينظم وقته ليركض من هنا إلى هناك بين الطوابير التي لا تنتهي.

فلا يوجد أبغض من أن يفقد الإنسان إحساسه بالحرية، أو أبسط حقوقه بممارسة حياته الطبيعية، دون عوائق وحواجز تم اختلاقها لتحجمه ضمن ما يشغله عن دوره الذي يفترض أن يمارسه «بهذه اللحظة المفصلية» بحق تقرير مصيره ومصير بلاده.

اختناق وآليات جديدة

في ظل الشلل الكامل الذي أصاب مقومات الحياة في كافة مفاصل البلاد، بجميع مدنها دون استثناء، بسبب تفاقم أزمة تأمين المحروقات، والتي اشتدت بعد سلسلة إجراءات رفع الأسعار وتخفيض الكميات، لتصل آخر ما حرر إلى20 ليتراً أسبوعياً للسيارات الخاصة، وخمسة لترات يومية لسيارات الأجرة، الأمر الذي خلق أزمة أكثر اختناقاً، سواء على الكازيات أو على وسائل النقل التي خرجت عن الخدمة نتيجة النقص الحاد.

وبمحاولة لإدارة الأزمة، فقد تمّ اعتماد آلية جديدة لتوزيع مادة البنزين، من قبل وزارة النفط، عبر نظام الرسائل النصية، وذلك اعتباراً من 6 نيسان 2021، حيث تعتمد الآلية الجديدة على إرسال رسالة نصية متضمنة المحطة التي يجب التوجه إليها، مع مدة صلاحية 24 ساعة للحصول على المخصصات، وكما أوضحت الوزارة، عبر موقعها الرسمي، أن ترتيب البطاقات ضمن المحطات سيكون حسب أقدمية التعبئة، مع إمكانية تجديد الطلب عند عدم الحصول على المخصصات خلال المدة المحددة بـ24ساعة.

هل ستثمر الوعود مع توفر التوريدات أم أن تخفيض الكميات المخصصة للآليات خطوة لا رجعة عنها ضمن سلسلة الخطوات في سبيل تخفيض الكميات المدعومة؟

حلول ظاهرية ومشكلات عالقة بالعمق

أكد رئيس دائرة التشغيل والصيانة في شركة المحروقات بحسب جريدة «الوطن» أنه تم البدء بالعمل وفق الآلية الجديدة ووصول الرسائل لمستحقيها وفقاً للأقدمية، مضيفاً «الغاية من الآلية الجديدة راحة المواطن وتأمين حصوله على المادة من دون عناء، والحد من مظاهر الفساد والابتزاز والاتجار غير المشروع بالمادة».

حيث جاءت هذه الألية كسابقاتها من الحلول التي أخفت الأزمة عن السطح، مقدمة حلولاً ظاهرية فقط.

فصحيح أن نظام الرسائل قد أنهى مظاهر امتداد طوابير السيارات على بعد كيلو مترات من محطات الوقود، وأنهى دور المحسوبيات، وما يسمى بالخط السريع مقابل مبالغ مالية كان يجنيها منظمو الدور في محطات الوقود، ولكنه بالعمق، لم يحل أزمة المواطن الحقيقة!

ففي الوقت الذي خفضت به كمية المخصصات للآليات الخاصة والعامة، أصبحت الشوارع السورية شبه خالية، لا يجد المئات من المواطنين وسيلة نقل تقلهم إلى مقاصدهم، ويطول الانتظار لساعات، رغم محاولات تغطية المواقف العامة بباصات النقل الداخلي إلّا أن عددها قليل لا يكفي لاحتواء الأزمة، والاستغلال لا ينتهي، فسيارات الأجرة اليوم تطلب أجوراً خيالية، معللة أن المخصصات لا تكفي طلبين ضمن مدينة دمشق، ما يجبر السائقين للجوء إلى تعبئة البنزين بالسعر الحر، أو من السوق السوداء.

شهود وآراء

تحدثت ميادة التي تسكن في منطقة دويلعة عن انتظارها- لمدة ساعة أو أكثر- لوسيلة نقل توصلها إلى منطقة البرامكة وسط انعدام باصات خط دويلعة، وإذا قررت أن تستقل سيارة الأجرة فقد تتراوح أسعارها بين الخمسة آلاف والعشرة آلاف، وأكملت حديثها عن باصات النقل الداخلي، مشيرة أنه خلال اليوم الأول لطرح باصات النقل الداخلي لتغطية الازدحام، شوهد باص نقل داخليٍ واحد، وأن العملية لم تتكرر حتى تاريخ اليوم 11 نيسان، وعندما سألت السائق، أجابها: أنه تمت الاستعانة بباصات النقل الداخلي «باب توما جسر الرئيس» حيث تمت توسعة خطه ليصبح يضم الدويلعة.

إياد يتحدث عن قرار حصول المسافر على 20 ليتراً لمرة واحدة شهرياً، وإذا احتاج كميات إضافية لسفرة أخرى عليه التوجه إلى البنزين أوكتان 95، أو البنزين المتوفر في السوق السوداء وبالسعر الاستغلالي طبعاً، ويضيف: أعمل في مجال تعهدات الآليات، الأمر الذي يتطلب مني السفر لمسافات بعيدة عبر سيارتي حاملاً معي عدة العمل والعمال، فكيف تكفيني 20 ليتراً شهرياً، وكيف سأتحمل أعباء البنزين الحر أو الأسود، ويرى أن هذا القرار يخدم مصالح المستفيدين من السوق السوداء.

أما مهند، فقد نوه إلى أن عملية ضبط الفساد بشكل كامل صعبة الحصول، حيث أكد أنه لا يحصل على 20 ليتراً كاملة، إنما تتم سرقة جزء منها ليصل إليه بين 16 والـ 15 ليتراً أحياناً، فقط لا غير.

الأتمتة والمشاكل التقنية

تم اعتماد نظام الرسائل سابقاً على مادة الغاز، لتتبعها المواد التموينية لاحقاً، والآن على آلية توزيع البنزين، وتتم حالياً دراسة آلية توزيع مازوت التدفئة وفق نظام الرسائل خلال العام المقبل بحسب بعض التسريبات، حيث هناك من يرى أنها الآلية التي تضمن التوزيع العادل، ومنع التهريب لشبكات السوق السوداء، لكن واقع الحال يقول عكس ذلك، فتطبيق مثل هذه الآليات يواجه الكثير من الصعوبات ضمن الواقع السوري في ظل تفشي الفساد، فالسوق السوداء لم يتم الحد منها، بل على العكس، زادت معدلات استغلالها وتوسعت شبكاتها.

ووفقاً للتجربة الأخيرة بما يخص البنزين فقد عانى الكثير ممن أراد تغيير محطة الوقود أو تأكيد رقمه، بسبب الضغط الشديد على منصات التواصل الخاصة بالبطاقة الذي سبب مشكلات تقنية للوصول إليها، عدا عن ذلك واقع شبكة الإنترنت السيء، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أجهزة بعض المواطنين قديمة ولا تخدم هكذا تطبيقات.

توفر التوريدات وتخفيض الدعم

خلال جولة لوزير النفط لتفقد سير الآلية الجديدة، أشار إلى أن المخصصات الحالية المحددة بعشرين ليتراً متغيرة وستتم زيادتها عندما تتاح التوريدات، وذلك بحسب ما نقل عبر بعض وسائل الإعلام، وقد ترافق هذا الوعد مع الحديث عن عودة إقلاع مصفاة بانياس، وستحتاج لثلاثة أيام ليتم تسليم المشتقات النفطية لشركة محروقات، التي بدورها تشرف على توزيعه لكافة محطات الوقود.

وربما يبقى علينا الانتظار لنرى، هل ستثمر الوعود مع توفر التوريدات، أم أن تخفيض الكميات المخصصة للآليات خطوة لا رجعة عنها ضمن سلسلة الخطوات في سبيل تخفيض الكميات المدعومة التي ربما لن تعود كما كانت عليه «أربعون لتراً كل أربعة أيام للسيارات الخاصة»؟، ناهيك عن إجراءات تخفيض الدعم المباشر عبر رفع الأسعار المتتالي على البنزين، والمحروقات عموماً.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن إجراءات تخفيض الدعم الجارية، بالإضافة إلى كونها تقع على عاتق المواطنين ومن حسابهم ، فهي أيضاً تصب في مصلحة تجار وسماسرة السوق السوداء.

أوقات مناسبة للنهب

في هذا الوقت من السنة، وكعادة التجار والداعمين لهم، لا يمكنهم تفويت الفرصة وإظهار جشعهم من توظيف الأجواء الرمضانية في سبيل رفع الأسعار، والتعاطي مع شهر رمضان من منطلق استغلالي بحت من خلال تحويله إلى ظاهرة تسويقية مكلفة تنعكس سلباً على المواطن السوري، وتزيد الأعباء المالية الباهظة التي تُرهق كاهل الشعب السوري وأُسَره المطحونة الباحثة عن تأمين وجبة إفطارها اليومية بأرخص التكاليف.

■ دعاء دادو

ظاهرة ارتفاع الأسعار في شهر رمضان تتكرر كل عام، ويعاد اجترار الحديث ذاته والعمل الحكومي ذاته الذي لا يقدم ولا يؤخر، وتظل الرقابة عاجزة عن مواجهة هذا الغلاء.

فغياب الرقابة الحكومية وعدم محاسبتها للتجار المستفيدين من وجع وإرهاق المواطن السوري واضحاً بوضوح الشمس، والعمل الحكومي من أجل تخفيض الأسعار بما يناسب دخل الفرد هو مجرد قول لا فعل حقيقي ملموس على أرض الواقع.

تعددت الأسباب.. والنتيجة ارتفاع الأسعار

مثل كل عام لا يختلف اثنان، أنه مع بدء التحضيرات والاستعداد لاستقبال شهر رمضان تتكرر ظاهرة ارتفاع الأسعار نفسها في جميع أنحاء البلاد بتنوع الأسباب، ما بين الاحتكار والجشع والطمع ونقص المواد والعقوبات والحصار وارتفاع سعر الصرف في السوق السوداء، وكل تلك العوامل تؤدي في نهاية المطاف إلى نتيجة واحدة وهي: «الغلاء مع قدوم رمضان».

فعلى الرغم من الإجراءات الحكومية المعلنة لتخفيض سعر الصرف في السوق السوداء، لكونه العامل الأساسي في موجات ارتفاع الأسعار كالعادة، والحديث عن التصدي للمتلاعبين بخلق حالة من الفوضى في السوق والمضاربة، وبالتزامن مع زيادة الطلب من أجل التحضيرات لشهر رمضان، فقد ارتفعت الأسعار بين الـ 20% والـ 30% حتى الآن، ولا يدري المواطن ما ستسفر عنه الأيام القادمة من مستويات سعرية استغلالية قادمة.

أطباق بكلفة أضعاف الراتب

من المعروف أن طبق «السلطة أو الفتوش» من الأطباق الرئيسية على المائدة السورية خلال شهر رمضان، نظراً لنوعية وفوائد الخضروات التي تشكل مكوناته.

ومن خلال جولة على بعض الأسواق، قمنا برصد الأسعار في سوق «باب سريجة»، ومنها: أسعار مكونات طبق «الفتوش» لنقدر كم يكلف سعر هذا الطبق تقريباً لعائلة مؤلفة من 5 أشخاص:

وعلى فرض أنه متواجد مسبقاً زيت زيتون، مع التنويه أن سعر اللتر قد وصل إلى أكثر من 15000 ل. س، فبحسبة بسيطة نجد أن طبق «السلطة أو الفتوش» سيكلف العائلة بحدود الـ 2000 ل.س على أقل تقدير، وعلى مدار شهر رمضان ستصل التكلفة 60 ألف ل. س، عدا عن باقي الأطباق والطبخات، وإن دخلت اللحوم في بعض الأصناف مثلاً، على الرغم من أن اللحوم تعتبر من المنسيات عند السوريين لارتفاع أسعارها.

وبعيداً عن وجبات الإفطار، فقد باتت وجبة السحور الواحدة لأسرة مكونة من 5 أفراد تكلف حوالي 198000 ل. س على مدار الشهر، إذا افترضنا أن وجبة السحور مؤلفة من أربعة أطباق رئيسية فقط «لبنة– جبنة– زيتون– زيت وزعتر... مع كاسة شاي»، وفقاً لكميات الحد الأدنى كما هو مدون، وبحسب الأسعار التالية، من واقع السوق حالياً:

مع التنويه أن تعدد الأطباق بهذه الكثرة على المائدة السورية يعتبر من البذخ الزائد، ولا يستطيع أيّاً كان من المواطنين السوريين ذوي الداخل المحدود توفير هذه الأطباق الأربعة على موائدهم بشكل دائم، لكن ربما لشهر رمضان خصوصيته بهذا المجال.

أي: إن تكلفة طبق «السلطة» + وجبة السحور= 258000 ل. س، علماً أن متوسط أجر الموظف الحكومي ما يعادل 60 ألف ل. س.

وهذه الأرقام الخيالية تعني: أن أكثرية العائلات السورية، التي تعيش بالحد الأدنى، ستعاني من تأمين السلع والمكونات الأساسية لموائدها خلال شهر رمضان، كما هو الحال في بقية أشهر السنة طبعاً.

ظاهرة ارتفاع الأسعار في شهر رمضان تتكرر كل عام ويعاد اجترار الحديث ذاته والعمل الحكومي ذاته الذي لا يقدم ولا يؤخر وتظل الرقابة عاجزة عن مواجهة هذا الغلاء

حجج قديمة والعائد واحد

تتفاوت أسعار الخضار والفواكه بين العديد من المحلات التجارية والبسطات، وسط اتهامات يتقاذفها تجار «الجملة والمفرق»، وبسبب الغياب التام للرقابة، والتي تنعكس أثارها السلبية فعلياً كالعادة على المواطن السوري.

وفي بعض الأحيان، عندما يكون الارتفاع مبالغاً به للأصناف الموجودة في الأسواق، أو عندما تكون الأسعار أعلى من معدلاتها المفروضة من قبل التموين والنشرات التموينية و«غالباً تكون حالة دائمة»، فينسب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أجور نقل الخضروات والفواكه الباهظة من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، إضافةً إلى نقل الخضار والفواكه من قبل باعة المفرق بسيارات تعمل على البنزين. في الوقت الذي تشهد فيه البلاد أزمة خانقة بالمحروقات لعدم توافر مادة البنزين بما يغطي الحاجة الفعلية إلّا عبر السوق السوداء، والتي ترفع تكلفة أجور النقل أضعافاً، مما يزيد العبء على المواطن السوري، لأن الشعب السوري هو الوحيد الذي يدفع ثمن الطمع والسرقة والاستغلال من قبل التجار المحميين فساداً تحت ظلال أجنحة الحكومة.

المكون	السعر
كيلو بندورة	900 ل. س
كيلو خيار البلدي	1700 ل. س
الخسة	500 ل. س
جرزة بقدونس	200 ل. س
جرزة بقلة	250 ل. س

النوع	السعر
كيلو اللبنة	4800 ل. س
كيلو جبنة البلدية	5500 ل. س
كيلو زيتون	4700 ل. س
نصف كيلو زعتر	5000 ل. س
وقية الشاي	4000 ل. س

ارتفع عدد السوريين اللاجئين في الخارج ليقارب عدد النازحين في الداخل، ليشكل كل هؤلاء السوريين غير المستقرين من لاجئين ونازحين نصف عدد السوريين التقديري الإجمالي، الذي يجب أن يقارب 26 مليون بافتراض ثبات في معدلات النمو السكاني... وهو الافتراض الحكومي غير المستند إلى البيانات، ولكنه الوحيد المتاح بكافة الأحوال. وعدا عن اللاجئين والنازحين بأرقامهم الضخمة وأزمتهم الإنسانية، فإن أرقام المهاجرين تبدو أقل شأناً أو أقل قدرة على الرصد والتقدير، الأمر الذي لا يعني أنها قليلة أبداً!

السوريون... بين اللجوء والهجرة

مليون مهاجر في الخليج ومليون لاجئ في أوروبا وأكثر من 5,5 ملايين في الإقليم

■ عشتار محمود

اللجوء يصل إلى 6,6 ملايين و70% فقراء!

وصل عدد اللاجئين السوريين وفق آخر تقديرات منظمة UNHCR إلى 6,6 ملايين لاجئ، ليقارب بهذا لأول مرّة عدد النازحين داخلياً البالغ 6,7 ملايين. عدم الاستقرار هو السمة العامة لأوضاع اللاجئين السوريين، وتحديداً مع تركزهم الكبير في الإقليم، حيث الأوضاع الاقتصادية والسياسية تضطرب في كل دولة وتحمل ثقلها على أضعف الفئات الاجتماعية واللاجئون في مقدمتها. حيث 5,5 ملايين لاجئ في دول الجوار ومصر، و3,6 ملايين منهم في تركيا.

وفق تقديرات البنك الدولي فإن 70% من اللاجئين السوريين عموماً فقراء، برقم يقارب نسبة 85% من السكان داخل سورية الموصوفين دولياً كفقراء... وكما يقال: «الحال من بعضه» لكل متعبي سورية.

الوضع الأسوأ هو للاجئين السوريين في لبنان والأردن والعراق البالغ عددهم الإجمالي: 1,7 مليون لاجئ تقريباً، ومليون منهم مع 4,4 ملايين من المواطنين في الدول المضيفة قد انتقلوا للفقر خلال عام 2020! بعد أن فقدوا أعمالهم وتراجعت المساعدات وتدهورت أوضاعهم الصحية.

اللجوء في أوروبا زيادة 150 ألف بعد الموجة الكبرى!

اللاجئون السوريون في مجمل أوروبا سواء في دول الاتحاد أو خارجها وصلت أعدادهم إلى مليون في آذار 2021. وهو ارتفاع في الرقم الذي قُدّر في نهاية عام 2017 بحوالي: 850 ألف طلب لجوء تقريباً، بعد توقف موجة الهجرة الكبرى وإعادة عمليات إيقاف اللاجئين غير الشرعيين في تركيا، ومنعهم من الوصول إلى أوروبا، وهذه الزيادة هي إلى حد كبير من عمليات لمّ الشمل التي يسمها اللاجئون بالبطء، ويمكن أن تكون قد قاربت نسبة بين 10–15% من اللاجئين. ووسطياً قرابة 12 حالة لم شمل وهجرة أسر لكل 100 لاجئ تقريباً.

عموماً، هؤلاء المليون لاجئ في أوروبا بوضع أفضل، وأكثر من نصفهم في ألمانيا بينما نسبة 11% في السويد، والباقي موزع بين فرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى.

لا توجد تقارير شاملة ومعلنة حول أوضاعهم التفصيلية، ولكن وفق تقارير واستبيانات من ألمانيا في العام الحالي حول عموم لاجئيها، فإن نسبة 43% من اللاجئين الباحثين عن عمل في 2016 قد تمكنوا من الحصول على توظيف في عام 2018، بينما نسبة 57% لم يتمكنوا من ذلك... وفي استطلاع أجري على شباب سوريين في ألمانيا فإن نسبة 54% منهم قد أشاروا إلى أن أسرهم لا تحصل على دخل يغطي الحاجات الأساسية. وحتى إنْ كانت معايير الحاجات قد اختلفت بين الأسر السورية في سورية ولبنان وألمانيا... إلّا أن هذا لا يعني أن الأسر السورية في ألمانيا لا تعاني من الحرمان أيضاً، إذ إنها مضطرة لقياس حاجاتها بمتطلبات المجتمع الذي تعيش فيه.

تتحمل أربع دول في الإقليم نسبة 30% من عدد اللاجئين السوريين الإجمالي واقتصاديات هشة في لبنان والأردن والعراق وحتى مصر تضم عدد اللاجئين الذي تشملهم أوروبا!

تقديرات منظمات دولية تشير إلى أن عدد السوريين في دول الخليج الأساسية السعودية والإمارات يقارب مليون مقيم بينما تصريحات سعودية رسمية أشارت منذ 2015 أنها تستضيف 2,5 مليون سوري!

توزع 6,6 ملايين لاجىء سوري حتى آذار 2021

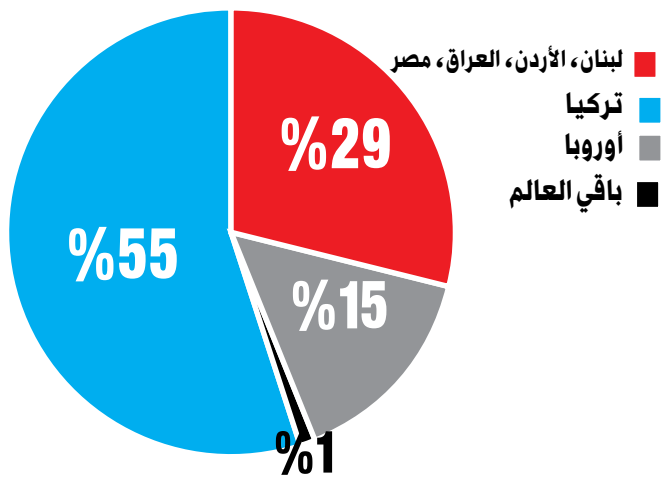

نسبة الفقر بين السوريين في الداخل واللاجئين في الخارج

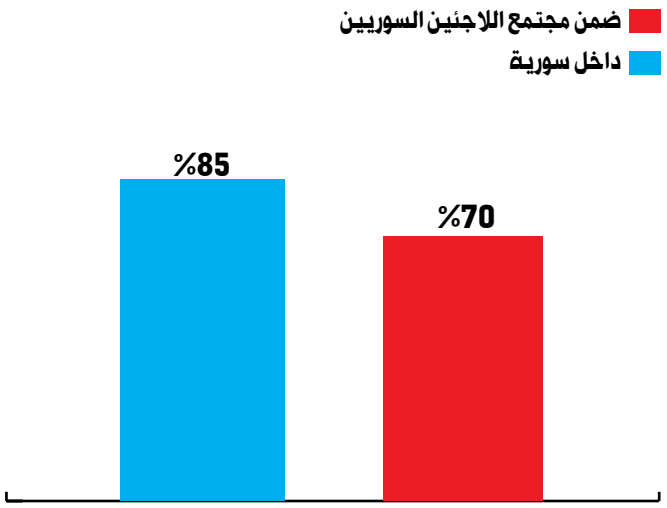

المهاجرون السوريون... لا إحصاء رسمياً وتقديرات من الخليج

لا توجد أعداد تقديرية حول المهاجرين السوريين إلى الخارج، وآخر الإحصائيات الحكومية بهذا الخصوص كانت في التعداد العام لعام 2004. عندما كانت تقديراتهم تصل إلى: 657 ألف سوري مهاجر إلى الخارج ممن هم فوق عمر الـ 15 عاماً، بينما أعدادهم مع أطفالهم أكبر من ذلك، وهو ما لا تقدره الإحصائيات... أي: إن أعدادهم كانت تزيد على 4% من السكان.

اليوم، يصعب الوصول إلى تقدير عدد المهاجرين الكلي إن لم يكن من مصدر حكومي، خاصة أن العديد من دول الهجرة التي يؤمها السوريون بعد شروط ومتطلبات ومؤهلات عالية، فإنهم غالباً ما يحصلون على الجنسية في أغلب هذه الدول بعد فترة معينة، وخاصة في الغرب كما في أوروبا أو الأمريكيتين. ورغم الحفاظ على الجنسيات السورية فإن جنسياتهم الثانية وتحولهم إلى مواطنين يجعل إيرادهم أو إحصاءهم بشكل مستقل غير وارد في معظم البيانات السكانية لهذه الدول، وبالعموم فإن البعض يوصل أرقام هؤلاء إلى ما يزيد على 20 مليوناً في تقديرات المجتمعات العربية في الغرب.

بغض النظر عن الهجرات القديمة، فإن موجة الهجرة من سورية ارتفعت قبل الأزمة، وبعد عام 2005 تحديداً، وارتفعت بحدّة بعد الأزمة بطبيعة الحال، لا يوجد مقياس واضح ودوري

لهذه الأعداد، كما في حالة اللاجئين، إلّا أن بعض المؤشرات من أهم الدول التي يهاجر إليها السوريون عادة تعطي دلالات.

تتمركز الهجرة الجديدة السورية بالمقيمين داخل المنطقة وفي الخليج تحديداً، وسابقاً إلى لبنان والأردن. وفق تقديرات الإسكوا ومنظمة الهجرة الدولية فإنه حتى منتصف عام 2018 كان عدد المهاجرين السوريين في الدول العربية يقارب 1,3 مليون مهاجر، العدد الأكبر في السعودية بحوالي 745 ألف، بينما في الإمارات يتراوح العدد بين 320– 400 ألف، ويصل العدد في لبنان إلى 200 ألف غير اللاجئين بأرقام تقريبية لا توجد لها تقديرات دقيقة. بل إن بعضها يتناقض مع تصريحات رسمية لوزارة الخارجية السعودية منذ عام 2015 يشير إلى أنها استقبلت 2,5 مليون سوري بعد الأزمة، وأنهم يعتبرون «ضيوفاً» في المملكة! أما في الإمارات وهي الوجهة الثانية الأكبر، فإن البعض يوصل الرقم إلى مليون سوري، بينما تبدو هذه التقديرات بعيدة عن الواقع.

الملفت في تقديرات تقرير المنظمتين الدوليتين هو مستوى التغير في معدلات الهجرة السورية إلى الخليج والسعودية تحديداً، وتوقيتاته الزمنية، فعملياً ازداد تعداد السوريين المقيمين في السعودية بنسبة 5% خلال عشر سنوات بين 1990–2000. ولكنه ازداد بين 2000–2010 بنسبة: 60%. أما بين عامي 2010 ووصولاً إلى 2017 ارتفع العدد بنسبة 44% وأقل من المعدل في السنوات العشر السابقة...

بغض النظر عن الهجرات القديمة فإن موجة الهجرة من سورية ارتفعت قبل الأزمة وبعد عام 2005 تحديداً وارتفعت بحدّة بعد الأزمة بطبيعة الحال

لمعادلة التغيّر طرفان، فمن جهة دول الخليج لم تعد بالقدرة ذاتها على استيعاب تدفق العمالة العربية كما كانت في مطلع الألفية، ومن جهة أخرى فإن نسبة من السوريين المقيمين في الخليج قد لجأوا إلى أوروبا، وهؤلاء تمّ تعويض جزء منهم بالقادمين الجدد من سورية ما أدى إلى عدم زيادة الرقم بالمستوى ذاته لما قبل الأزمة.

الأزمة السورية عصفت خلال عقد من الزمن بالتركيبة السكانية السورية، فأخرجت خلال عقد من الزمن قرابة 8 ملايين مواطن بأقل التقديرات من البلاد... وأخرجت 6,7 ملايين آخرين من منازلهم، وتغيرت الوقائع الجغرافية والسكانية والبيئة الاجتماعية لقرابة 60% من السكان. ومن مجتمع مستكين وقليل الترحال إلى حالة تجريف اجتماعي واسع، ومعدلات لم تشهدها أية أزمة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية! مؤشرات، وهي وحدها كفيلة بأن تقول: إن البلاد في حالة فشل وتحتاج إلى إنقاذ. وإن إعادة أكثر من نصف المجتمع السوري إلى موطئ قدمه هي مهمة لا تُحل إلّا بعاصفة أخرى اجتماعية وسياسية واقتصادية واسعة، خارج كل المعطيات الضيقة والمحاولات الشكلية اليائسة لإصلاح مدرسة هنا، وتوزيع سلة هناك... البلاد تحتاج إلى ظرف تغيير شامل يسمح لها باستعادة سكانها، وإلّا فإنّ من تبقى من 40% من السكان داخل البلاد سيجدون طريقاً ما للهرب أو للانفجار

أعداد السوريين المقيمين في السعودية منذ 1990 وحتى سنوات الأزمة

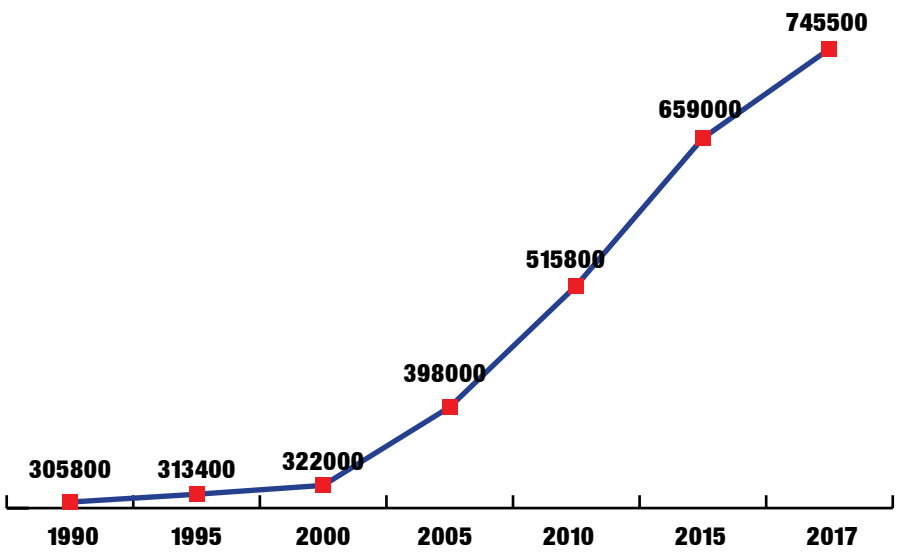

أزماتنا الكبرى تُواجَهُ «بصيحات الصبر»

لا تلبث الأزمة الاقتصادية السياسية الاجتماعية التي تشهدها البلاد تصل إلى عتبة، حتى تقفز إلى عتبة أخرى... فمن انهيارات الليرة وتقلبات الدولار وموجة ارتفاع كبرى في أسعار الغذاء، إلى تعطل واسع في حركة المواصلات خلال أقل من شهر مضى، وكل هذا في ظل استمرار أزمتي الوباء والخبز، وكل منهما حمل ثقيل حتى على بلاد تقف على قدميها، فما بالكم بسورية المتعبة!

وسط كل هذا تتعالى صيحات «الصبر وتوصيات الصمود» وإجراءات من الطابع: «التنظيمي الإداري». كأن نُغير طريقة توزيع الخبز وسط نقص القمح، وأن نُغير طريقة وتوقيتات توزيع البنزين وسط انعدام البنزين، وآخر الصيحات أن نُغير طريقة توزيع «الصدقة والزكاة» ونجعل الإحسان أكثر تنظيماً وفعالية ينتقل بسلاسة من «المتصدّق إلى المتصدَّق عليه»، بينما الجشع وتبييض الأموال والطغاة يحومون في كل مكان، وهم الظل الذي يغطي كل «النور والعطاء الرسمي» وربما يجعلنا غير قادرين على رؤيته!

بالفعل، اليوم يتفاعل السوريون بطريقة واحدة مع كل ما يتعلق بالإجراءات المتبعة لمواجهة الأزمة رغم اختلاف تجلياتها: جميعهم «نفضوا أيديهم» من أية عملية انتشال، بل حتى ترميم أو إسعاف تأتي من دوائر صنع القرار المحلي.

فمن الهائمين على وجوههم وسط الجوع ومستحقات الاستمرار اليومي، إلى الغاضبين المنتقدين الذين سقطت الغشاوة عن أعينهم مؤخراً، مروراً باللاجئين للسخرية، الباحثين عن تأويلات لهذه الإجراءات، وكيف تفصّل على مقاس إفادة قوى الظل الكبرى التي تجمع كل ما يمكن جمعه «إلى أن يفرجها الله»، وصولاً إلى من يوجهون أنظارهم إلى المعطيات الإقليمية والدولية مترقبين ما سيحدث وسط هذا الجنون الذي لا يمكن أن يستمر... وهو سائر لا بدّ إلى واحد من اثنين، إمّا أن يُقْدِم المجتمع على مرحلة جديدة فيها ملامح محتملة من التفتت والتقسيم وصولاً إلى الفوضى والتقوقع في بيئات ضيقة محميّة... يحكمها العنف، وذلك مع التراجع المحتوم في قدرة ما تبقى من سلطات مركزية على ضبط الأزمات ومواجهة التغوّل وإدارة المرحلة. أو أن تأتي الدفعة لتحريك ما هو غير قابل للتحريك بالمعطيات المحلية حالياً، وهي دفعة متمثلة بتوفير بيئة سياسية يتحرك من خلالها «السوريون الأحياء» لفك الألغام الكبرى التي يعيش عليها المجتمع اليوم. بيئة سياسية تمنع التوغّل في التوحّش الذي نشهده حالياً. مفاتيحها الأساسية: أن يُعاد ربط البلاد ببعضها البعض على الأقل بالمنافذ الاقتصادية، وأن يلجم المتشددون جنونهم ويضطروا تحت ضغط الخوف على أنفسهم «لأنهم لا يخافون على البلاد» أن يمتثلوا مع رغبة كل القوى الإقليمية، ومعظم القوى الدولية لإنهاء المستنقع السوري، والسير نحو أيّ توافق يمكن أن يسمح بإيقاف السقوط الحر. بيئة سياسية عدوّها الأول هم الأمريكيون: أصحاب المصلحة الأساسية في منع تشكيلها، الذين إن تجاهلوا الملف السوري كما يدّعون، فإنّ جوهر هذا التجاهل هو استدامة الواقع الحالي نحو الهاوية، بينما مستوى الحركة الدولية والإقليمية للقوى الأخرى يعيقه من ضمن ما يعيقه الجمود والتشدد السوري حتى الآن.

تدور في الدوائر النقدية العالمية حكايات أخرى... تبدو فيها حدّة الصراع الدولي متجلية أيضاً كما في كل ميادين الاقتصاد الدولي، ولكن مع فارق أن معادلات السباق هنا تتغير بسرعةً وتبدو أكثر حسماً، لتميل فيها الكفّة نحو آسيا. فالنظام المالي والنقدي العالمي يسير نحو العملات الإلكترونية على أساس ثورة في القواعد التكنولوجية والبنى التحتية للاتصالات، وهذه العملية تسبق فيها الصين بلا منازع، وتنتقل من التجريب المحلي لليوان الإلكتروني إلى إطار إقليمي ودولي لهذا التبادل قد يكون عنصراً هاماً في تدويل اليوان.

اليوان الإلكتروني في 2021 خطوة نحو العالمية لنقود المستقبل

تعمل العديد من دول العالم على تطوير العملات الإلكترونية المركزية التي يُرمز لها CBDC. تتنوع مستويات هذا العمل من إطار البحث والتطوير وصولاً إلى الإطلاق التجريبي الذي تقوم به حتى الآن 5 دول عبر العالم: الصين، كوريا الجنوبية، تايلاند، أوكرانيا، والسويد، وفقاً لـ atlantic council بينما تشير مصادر أخرى إلى أن برنامجاً تجريبياً إضافياً يجري في سنغافورة.

■ عشتار محمود

في الولايات المتحدة لا يزال نقاش العملات الإلكترونية المركزية في إطار البحث، وكذلك الأمر في الاتحاد الأوروبي، حيث فرنسا هي الوحيدة التي انتقلت من مرحلة البحث إلى التطوير، ولكن الاتحاد أشار إلى أن إطلاق اليورو الإلكتروني مسألة يجب أن تنجز خلال خمس سنوات، وسط إشارات إلى عرقلة ألمانيّة، نظراً لتأثير نظام العملات الإلكترونية على دور البنوك.

بالعودة إلى الصين، فإن الإطلاق التجريبي في الصين يجري بمستويات أعلى وأشمل بالمقارنة مع البرامج التجريبية الأخرى المعلنة، حيث حجم التبادلات وعدد السكان أكبر بما لا يقاس، وقد دخل تجريب اليوان الإلكتروني حتى الآن أربع مدن كبرى، إضافة إلى بكين مؤخراً. يضاف إلى ذلك أن التجريب الصيني وصل إلى مستويات مبادلات التجزئة أي: من البنك المركزي للبنوك للتجارية وغيرها من المؤسسات المالية وصولاً إلى المستهلكين العاديين، بينما البرامج الأخرى تجري على مستوىً محدود ضمن مبادلات البنوك المركزية مع المؤسسات المالية بالدرجة الأولى. واختلاف المستويات ومستوى شموليتها يعكس مستوى تطور القاعدة التكنولوجية المتاحة للاستخدام، وسرعة الوصول إلى التطبيق الشامل، وبهذه المقاييس فإن الصين هي الأقرب دون منازع.

القاعدة التكنولوجية هي الأساس

بالمجمل، إن العملات الإلكترونية تقوم على قاعدة تكنولوجيا «Distributed Ledger Technology» DLT تكنولوجيا لا مركزية البيانات. وهي تكنولوجيا في قطاع الاتصالات والمعلومات تتيح عملياً توزيع ملكية إنتاج وحفظ البيانات والمعلومات المتداولة، وذلك على شبكة غير هرمية، تتساوى فيها نقاط الشبكة وتصبح المخدمات الأساسية أقل مركزية مع كل تطوير للتكنولوجيا. وهو عامل تشاركية وأمان أعلى للبيانات التي تتحول إلى السلعة الأعلى قيمة عالمياً، إنّه بمثابة نقلة نوعية في توزيع حواضن البيانات وتوسيع قواعد إنتاج هذه الحواضن، وما يرتبط بذلك من ارتفاع مستوى أمان حفظها وحمايتها من الاختراقات.

يضاف إلى ذلك، أن هذه التكنولوجيا المبتكرة تطبّق على بنية تحتية متمثلة بتطبيقات التكنولوجيا العالية في قطاع المعلومات والاتصالات: الكمبيوترات الفائقة التي تعالج البيانات الكبرى والتطبيقات الفيزيائية في هذا المجال المتمثلة في الكمبيوترات الكمومية، تكنولوجيا G5 الجيل الخامس، وغيرها ابتداءً من صناعات الألياف والكابلات البحرية، ومروراً بصناعات الأجهزة الإلكترونية... «يمكن مراجعة قاسيون الأعداد: 918– 919–921».

وعموماً، لم تستطع الصين أن تحقق هذه النقلة في تجارب عملتها الإلكترونية المركزية دون أن تكون القاعدة الأساسية لصناعات التكنولوجيا العالية الصينية قادرة على تخديمها بكل ما سبق. مع الإشارة طبعاً إلى وجود ثغرات حتى الآن في هذه القطاعات متمثلة بصناعة أنصاف النواقل أو الرقائق الإلكترونية chips التي لا بد من الإشارة إلى أن منتجها العالمي الأكبر والأكثر تطوراً يوجد في تايوان، وهي المنطقة الصينية خارج البر الصيني، والتي يدفع الغرب نحو تغذية حكمها الذاتي بالسلاح، وترتفع درجة التوتر هناك إلى مستويات غير مسبوقة في الأعوام الأخيرة، بما لا ينبغي فصله عن أهمية تايوان الاستثنائية «50% من الإنتاج العالمي للرقائق» في هذا القطاع الرائد الذي يمثل واحداً من أبواب الضغط الأمريكي الأساسي المتبقية على الصين.

اليوان الإلكتروني وعالمية اليوان

منذ بداية تطوير وتجريب اليوان الإلكتروني بدأ الحديث عن تهديده لدور الدولار في التداول العالمي، ولكن هذا الارتباط لم يكن واضحاً إلّا كرؤية مستقبليّة على اعتبار أن الصين تسبق في تطوير القاعدة التكنولوجية والتنظيمية «لنقود الغد» وهذه الأسبقية رافعة لليوان الإلكتروني.

ولكن، يبدو أن تسريع العملية ضروري، وتحديداً مع انفجار الأزمة في عام 2020 والوضع الهش للدولار بعد اعتماد الغرب الطريقة التقليدية في منع الإفلاس عبر ضخ تريليونات إضافية من أوراق الدولار في عام واحد.

يتضح منذ مطلع عام 2021 أن التجهيزات للتعاون الدولي في إطار العملات الإلكترونية المركزية تتوسع، وأيضاً الصين هي شريك أساسي. وفي تاريخ 23–2–2021 تمّ الإعلان عن مشروع جسر العملات الإلكترونية المركزية المتعددة: «m-CBDC» والذي شمل أربعة بنوك مركزية وسلطات نقدية آسيوية: الصين، هونغ كونغ، تايلاند، والإمارات العربية المتحدة.

هذا المشروع دخل مرحلته التجريبية الثانية، وهو يهدف إلى إيجاد منصة مشتركة قانونياً ومالياً وتكنولوجياً للتبادل والمدفوعات الدولية بين البنوك المركزية وبالعملات الإلكترونية. سيؤدي إلى تسريع العمليات وجذب بنوك مركزية أكثر، فهو يتيح علاقة مباشرة بين البنوك المركزية والمؤسسات المنضمة لتبادل النقود الإلكترونية، بما يلغي دور الوسطاء الموجودين حالياً في تبادل العملات بين الدول. وهو عملياً يضم إضافة إلى الصين أهم المراكز المالية العالمية متمثلة في هونغ كونغ، بينما يرى البعض أن كلًّا من الإمارات وتايلاند شركاء هامّون في مشروع الحزام والطريق، ومن الدول المتعاملة باليوان حالياً. إضافة إلى أن الإمارات مركز تجاري ومالي له وظيفة دولية، إذ تشير بعض التقديرات أن 60% من التجارة الصينية إلى الشرق الأوسط وأوروبا تمر عبرها، وهي تتحول وتُستخدم كمنصة للتلاقي الدولي. أما تايلاند فقد طورت عملتها الإلكترونية، وهي تعتبر من شركاء الصين الهامين في جنوب شرق آسيا.

بنك التسويات الدولية يدير اللحاق الغربي بالسبق الصيني في هذا المجال وسط ممانعة في أوساط النخب الغربية لهذا التوجه

الغرب ليس بعيداً عن كل ما يجري، فرغم ارتفاع حدّة التوتر الأمريكي الصيني، إلّا أن المؤسسات الغربية النقدية الكبرى تنخرط في هذه العمليات، فهذا الجسر مدعوم من بنك التسويات الدولية BIS وهو المؤسسة الدولية الغربية التي تعتبر بمثابة «بنك البنوك المركزية الغربية» عبر علاقته بالسلطات النقدية في هونغ كونغ. أي: إن أطرافاً في المنظومة الغربية تدعم هذا التوجه وتنخرط فيه أو لا تستطيع منعه.

إشارة أخرى سابقة في هذا السياق، هي بدء الصين لمشروع مشترك مع منظومة سويفت، الشبكة العالمية التي مركزها بروكسل، والتي تضم معظم المؤسسات المالية العالمية ويجري عبرها معظم التعاملات المالية الدولية. المشروع المسمى «البوابة المالية لخدمات المعلومات» يوحي بتنسيق تكنولوجي وقانوني ومالي أيضاً، إذ تنخرط سويفت في تنسيق التعاملات الدولية مع الصين باليوان، وبمجال العملات الإلكترونية تحديداً. المشروع الذي أُنشئ بتاريخ 16–1–2021 ويهدف إلى إيجاد آلية تشريعية وتكنولوجية مشتركة للتعاملات الدولية بين النظام الغربي سويفت، وبين نظام المدفوعات الصيني البديل CIPS المعني بالتداول المحلي والدولي باليوان، يُضاف إلى ذلك أن مجلس الإدارة يضم أيضاً مدير معهد العملات الإلكترونية التابع لبنك الشعب الصيني.

مؤخراً، كان مدير المعهد المذكور مو شانغشن أحد المحاضرين في بنك التسويات الدولية، وقد قدّم مقترح الصين حول التنسيق وإيجاد القواعد الدولية المشتركة في مجال تطوير العملات الإلكترونية المركزية... فبنك التسويات الدولية يدير اللحاق الغربي بالسبق الصيني في هذا المجال، وسط ممانعة في أوساط النخب الغربية لهذا التوجه، مقابل وجود من يريد التسليم بالأمر الواقع وقبول المتغيرات الكبرى والانخراط فيها. أما الصين فمنفتحة على التعاون لسبب أساسي، أنها أصبحت في موقع القوّة في هذا المجال تحديداً، وهي معنية بمساعدة الغرب على القبول بالتراجع، وتمهيد الطريق له عبر التعاون والمبادرة والدبلوماسية، لأن الرفض الغربي للوقائع يترافق مع ارتفاع النزعة التدميرية العدوانية، الأمر الذي نراه واضحاً بالسلوك الأمريكي، وهو خطر على الجميع...

عام الغليان السوري!

ارتفعت درجة استياء المواطن السوري من تفاقم الأزمات إلى حدّ الغليان، حتى أصبح من الممكن تسمية هذا العام بعام الغليان السوري منذ بدايته.

■ نادين عيد

فمنذ بداية السنة والأزمات تعصف وتشتد بشكل أعتى وأعمق وأعم مما قبل بكثير، ولا مخرج حقيقياً من قبل المتنفذين لتخليص المواطن من هذه الأزمات التي سببت له أزمة نفسية أيضاً، حيث وصل المواطن لدرجة لم تكن تخطر على البال، فتراكم الأزمات الأخيرة طال كرامة عيش المواطن إلى أعماق الجذور، وأشعره بالإذلال «المُدوبل».

واقعان أحلاهما مَرّ

في نهاية العام 2011 كان عامة الناس يرددون عبارة «الله يجيرنا من الأعظم»، نسبةً للغلاء الذي شهدوه حينها، ولم يكن أحد يتخيل أن هذا الأعظم سيصل إلى هذا الحدّ من التفاقم، الذي لم يعد يحتمل فعلاً.

فالأم السورية اليوم، عندما تجلس لتتذكر «أيام الرخاء»، أو التي أصبحت تعتبرها أيام رخاء «أي ما قبل الأزمة»، مقارنة بوضعها الأسوأ الذي هي عليه اليوم، تخالها تتحدث عن حكاية ألف ليلة وليلة، التي ليس لها من الحقيقة صلة بالواقع.

عشر سنوات هي الفاصل بين واقعين أحلاهما مُرّ على المواطن السوري. واقعان، كان الأول سيئاً، ولكنه أصبح أسوأ من أن يستوعبه العقل، وكأنه قد أخرج بأجوج ومأجوج خلال السنوات العشر، والتهموا الأخضر واليابس.

فالبيت السوري، رغم الغلاء الذي كان سائداً تلك الفترة، كان لا يخلو من الحليب ومشتقاته، واللحوم ربما حلم للبعض، ولكنها لم تكن صعبة المنال، وبدل الصنف الواحد على مائدة الفطور الصباحي كانت هناك عدة أصناف.

المدفأة كانت تُعين على برد الشتاء، والكهرباء رغم واقعها السيئ، لكنها كانت تقضي الكثير من الحاجات، والخروج للمنتزهات والاصطياف كان حكاية أخرى أيضاً.

وباء الأزمات أشد فتكاً

كثيرة هي الأزمات التي لم تعد تحصى، في الوقت الذي قرر هؤلاء المواطنون، الذين يعتبرون صخرة منيعة بالصبر، أن يتناسوا الكورونا التي قد تفتك بهم نتيجة التزاحم الذي أجبروا عليه، فهم يعلمون أن هناك وباءً أشد فتكاً يمتص دمهم، ويُنقص من أعمارهم وأفقدهم لذة البقاء.

فلا يمكن نسيان مشاهد أفواج البشر المتراكمة فوق بعضها البعض للحصول على مخصصات الخبز، ومثلها على المؤسسات، وكذلك الأمر على وسائل النقل التي تحمل فوق طاقتها الاستيعابية لشحها، والتي تنتهي مخصصاتها من المشتقات النفطية عند عدد سفرات يومية معدودة، أو أن تحتمل العيش مع عدد ساعات كهربائية معدودة لا تكفيك لقضاء حاجات أساسية.

الحجج من قبل من هم فوق دوماً جاهزة حرب وأزمة وحصار وعقوبات ومؤامرة ومضاربة بالعملة و.. ولكن أين الحلول الجذرية لكل ذلك؟

وهل هناك أسوأ من أن يقف المئات على المواقف لساعات، في برد الشتاء أو في حر الصيف، ينتظرون وسيلة نقل عامة أو حتى خاصة لتقلهم إلى مقاصدهم؟ أو أن تمتد طوابير السيارات على بعد كيلو مترات من محطات الوقود لمدة تتجاوز الأربع عشرة ساعة، ولماذا؟ للحصول على عشرين ليتراً من البنزين، المدعوم اسمياً، ولمدة أسبوع للسيارات الخاصة، ولمدة أربعة أيام لأصحاب سيارات الأجرة الذين لم يعودوا قادرين كغيرهم من المواطنين أن يعيشوا بكرامتهم وسط الغلاء والطوابير الممتدة بلا انتهاء.

حججٌ جاهزة ولا حلول

أما الحجج من قبل من هم فوق، فهي دوماً جاهزة، وحدث ولا حرج، حرب وأزمة وحصار وعقوبات ومؤامرة ومضاربة بالعملة و.!

ولكن أين الحلول الجذرية لكل ذلك؟

أيعقل لا توجد حلول؟

وهل نحن أول بلد قد انهالت عليه العقوبات؟

ولِمَ لَمْ نتعلم من تجارب من فُرضت عليهم العقوبات ونجحوا بتجاوزها؟!

أم أن الحلول تأتي على هوى ومصالح كبار الحيتان المسيطرين على كل النوافذ التي يتنفس منها المواطن، لدرجة أنهم خنقوه، وتركوه مع نقص أكسجةٍ في مقومات الحياة، كي يموت ببطء!

الحكومة تعلن: سوف نحلّ الأزمات في موسم النّمل!

في سورية لا توجد أزمة بنزين، في سورية لا توجد أزمة غاز، في سورية لا توجد أزمة خبز. وإن وجدت تلك الأزمات، فالنّمل هو السبب، والنّملة تقول: أصلاً أنت السبب! والنّمل يقول: لا توجد أزمة، والسبب نفسي.

■ حنا دياب

في الصورة الأولى للمشهد، البطون جائعة، ووسائل الإعلام تطعمنا بكلمات وتصريحات لا تشبع، طابور المواصلات يكبر، ووسائل الإعلام تمطرنا بالباصات، وحل الأزمات الممنتجة في غرف الأخبار فقط. الأسعار في السوق ترتفع، ووسائل الإعلام تصدقنا القول بأنها انخفضت! ويقول آخر: ما في حدا جوعان.

أزمة المياه تحدث هنا وهناك، سببها نفسي بامتياز، فلتشربوا أيها المواطنون العطاش من التصريحات الإعلامية، أزمة انقطاعات الكهرباء تظلم المدن والقرى والبيوت، أما إذا عُرف السبب، بطل العجب: المواطن هو السبب، فهو يصرف الكهرباء الوطنية ببطرٍ ولا يشبع!

في صورة ثانية للمشهد، الحكومة قررت القضاء على الأزمات بضربة سوبرمان القاضية! أو هكذا وعدت على الأقل.

فالوعود يشربها العطشان ويأكلها الجائع، والوعود تُشعل الكهرباء في المدن والبيوت المظلمة، وتؤمن ربطات الخبز بعدالة للجياع.

بشرى سارة أيها المواطنون الجائعون، بشرى سارة أيتها المدن والقرى العطشى والمظلمة على امتداد سورية. افرحوا يا من تطحنكم الأزمات في الأسفل، فالوعود ثم الوعود، تؤكد لكم أن الحكومة قد قررت القضاء على الأزمات كلها: الكهرباء، الغاز، الخبز، المياه، الأسعار، البنزين، المازوت، الأدوية، الطبابة .... إلخ. وموعد هذا الحل، هو موسم النّمل.

ومن وحي حرارة الحدث العظيم، صار الحوار التالي، قالت الحكومة: سنحل الأزمات في موسم النّمل. فقال المواطنون الجائعون، وقالت المدن العطشى والمظلمة: متى الحل، ومتى يحل موسم النّمل؟ فقال أهل الجزيرة والفرات لأهل البلاد: لا يوجد موسم للنمل!

استمر الحوار، وسأل المواطنون الجائعون، وسألت المدن العطشى والمظلمة بقلق بالغ: وماذا بشأن الوعود لحلّ الأزمات؟ فقال

الدمشقيون: سجلوها على لوح البوظ! ورد أهل الجزيرة والفرات: انتظروا موسم النّمل. وموعده بتاريخ 33 من الشهر الثالث عشر، وفي اليوم الثامن للأسبوع.

وهكذا فالحكومة تعلن: سوف نحلّ الأزمات في موسم النّمل! وسجلت وعود الحل المتكررة على لوح البوظ الذي يعرفه الدمشقيون!

دماغِنا العاقل أصغرُ بمليون سنةٍ ممّا كنّا نظنّ!

وفقًا لدراسة حديثة بعنوان «الدماغ البدائي للإنسان الباكر»، نُشرت في مجلة العلوم «ساينس»، في 7 نيسان الجاري، كان ما يزال لدى البشر الأوائل أدمغة شبيهة بتلك التي لدى القردة العليا عندما بدأت موجات انتشارهم من إفريقيا. كما وجدت الدراسة أنّ البشر المعاصرين لم يطوّروا عضو التفكير المتقدّم «الدماغ العاقل» إلّا مؤخّراً نسبيّاً، منذ 1,7 – 1,5 مليون سنة فقط. وهذا يعني أن الدماغ الفريد للإنسان الحديث قد تطور بعد أكثر من مليون سنة من ظهور جنس الإنسان، وبعد هجرة الإنسان المنتصب Homo erectus الأول من إفريقيا. ويقلب هذا الاكتشاف النظرة التي كانت سائدة سابقاً، والقائلة بأنّ الفصّ الجبهي لدماغنا «الجزء الذي يعالج المهام المعرفية المعقدة، والتفكير الاجتماعي واستعمال الأدوات واللغة» تطوَّرَ أثناء مرحلة الانتقال من «أستراوبيثيكس» إلى الإنسان «منذ نحو 2,8 – 2,5 مليون سنة».

■ تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

رفع «بصمات» أدمغة أسلافنا

تتكون الأدمغة من أنسجة رخوة ولا تتحجّر إلى أحافير، ولذلك لجأ الباحثون إلى دراسة تضاريس الوجه الداخلي للجماجم المتحجّرة التي كانت تحوي الدماغ، ليستنتجوا منها «طبوغرافيا» هذا العضو وكيف تطور تشريحياً.

وقارن العلماء بنية الأدمغة «البدائية» أو «المبكرة» ببنية دماغ الإنسان الحديث، ونظروا إلى الأنواع الحية الأقرب لنا، القردة العليا، بما في ذلك 81 شمبانزي، و27 بونوبو، و43 غوريلا و32 أورانغوتان «سعلاة»، وأيضاً مع 110 من جماجم البشر المعاصرين. ثم درسوا التضاريس الداخلية لحوالي 40 جمجمة من أنواع بشرية قديمة، بما فيها «أستراوبيثكس سيديبا» والإنسان المنتصب و«إنسان ناليدي»، وحدّدوا درجة «البدائية» أو التقدم في أدمغتهم بمقارنتها بنظيراتها لدى القردة العليا والإنسان الحديث.

وقالت الباحثة المشاركة بالدراسة، مارسيا بونسي دي ليون، وهي عالمة بـ«الأنثروبولوجيا الأحفورية» في جامعة زيورخ السويسرية، إنه عندما تصوَّر الباحثون هذا المشروع أواخرَ التسعينيات، شعروا أنه مهمّة مستحيلة، إذ لم تكن بحوزتهم آنذاك أيّة طرائق موضوعية لمعرفة بنية الدماغ من دراسة الوجه الداخلي للقَحْف «الجمجمة». ولكن بعد ذلك، سمح تطور تكنولوجيا التصوير المقطعي المحوسَب scan CT، وغيرها، للباحثين بالحصول على معرفة كهذه بالنسبة لأدمغة الأنواع الحية والمعاصرة. الأمر الذي دفع هذه العالمة وزملاءها للتفكير: لماذا لا نستخدم التصوير المقطعي أيضاً لدراسة الجماجم المتحجّرة؟

وهكذا استطاعوا اكتشاف الانطباعات أو «البصمات» التي تركتها تلافيف الأدمغة القديمة وأثلامُها وبعض الأوعية الدموية المحيطة بالدماغ. وكان كشفها عملاً شاقاً كما قال الباحث المشارك كريستوف زوليكوفر «المختص بكل من الأنثروبولوجيا الأحفورية والبيولوجيا العصبية».

وبينما كان أعضاء الفريق يشقّون طريقهم ببطء عبر التضاريس الأحفورية للجماجم، رأوا تحولات تطورية تتكشف أمامهم. وكان من أبرزها ملاحظة أنّ أحد المعالم التشريحية الدماغية وهو «الثلم أمام المركزي السفلي» inferior precentral sulcus أصبح ينزاح، مع ارتقاء أدمغة البشر أكثر فأكثر، نحو الخلف إلى ما وراء مَعلم تشريحي آخر اسمه «الدَّرَز الإكليلي» coronal suture «بين عظام الجمجمة». وهذا الانزياح نتيجة وعلامة مهمّة على التوسّع الارتقائي «التطوُري» لفَصّ الدماغ الجبهي السفلي، والذي يحوي منطقة بروكا «أو قبّة بروكا Broca cap» المعروفة بوظيفتها المهمة في إنتاج اللغة والكلام، وهي من القدرات المعرفية العليا المميزة للإنسان العاقل المتطوّر.

5 جَماجمَ ثمينة

أقدم بقايا لجنس الإنسان «الهومو homo وقد نستعمل كلمة «البشر» بدلاً منها هنا» في السجلات الأحفورية تعود إلى 2,8 مليون سنة، اكتشفت في «ليدي جيرارو» في إثيوبيا. لكنها بقايا بلا جماجم. ولم نعثر حتى الآن على أيّة جماجم بشرية تعود لفترة المليون سنة التالية بعد ذلك، وفق ما قالت أميلي بيودي، عالمة الأحياء القديمة في جامعة كامبريدج. فجوة المليون سنة هذه أضافت تعقيداً على اللغز: متى تطوَّر دماغ مُتقدّم لدى الهومو؟

لكن الباحثين قالوا: إنّ تحليلات جماجم الإنسان المنتصب ساعدت على فتح قُفل اللغز، ولا سيّما بفضل مجموعة نادرة من 5 جماجم لأفراد ماتوا بين سن المراهقة والشيخوخة، سمّيت «إنسان دمانيسي» نسبةً لموقع اكتشافها في جورجيا، ويقدّر عمرها بنحو 1,8 مليون سنة ومحفوظة جيداً. ويُعتقد أن أفراد دمانيسي من أوائل البشر الذين غادروا إفريقيا منذ 1,7 مليون سنة.

تطبيق الطرائق الجديدة للدراسة الحديثة التي نتناولها هنا، على عيّنات جماجم «إنسان دمانيسي» أدّت إلى مفاجأة، إذْ اكتشف الباحثون الآن أنّ العينات الخمس المذكورة لم تكن تتمتع بالانزياح الخلفي لـ«الثلم أمام المركزي السفلي»، أيْ: إنّ فصوصهم الجبهية السفلية لم تكن قد توسّعت بعد، بل كانت «بدائية» كما في القردة العليا تقريباً. وتنطبق بدائية فصوصهم الجبهية هذه أيضاً على أسلافهم الأستراوبيثيكس وكذلك «الإنسان الماهر» والإنسان المنتصب المبكر، وفق ما قال الباحث المشارك بونس دي ليون.

خرج البشر من إفريقيا بأدمغة شبه قِرديّة تطوّرت لاحقاً في أوراسيا وجنوب شرق آسيا

ومع ذلك لم يمنع وجود فص جبهي شبه قرديّ الإنسانَ المنتصب من التمتع بسمات مميزة. فحسب زوليكوفر «هؤلاء الأشخاص ذوو العقول البدائية كانوا قادرين على مغادرة إفريقيا، والتكيف مع المناخ القاسي في أوراسيا، وإنتاج مجموعة متنوعة من الأدوات، والحصول على اللحوم وتقديم الدعم لأعضاء المجموعة المسنين» – أيْ: إنّه يصف لنا مجتمعاً مشاعياً بدائياً.

وهكذا استنتجت الدراسة، وخلافاً للفكرة السائدة سابقاً، أنّ وجود فص جبهي معقّد لم يكن شرطاً ضرورياً لانتشار البشر الأوائل خارج إفريقيا. ولكن الباحثين ما زالوا يضعون احتمال أنْ يكون الفصّ الجبهي المعقّد قد بدأ التكوّن في إفريقيا، حيث وجدوا دليلاً على منطقة الدماغ المعاد تنظيمها في جماجم بشرية من إفريقيا، وكذلك من جنوب شرق آسيا، يعود تاريخها إلى 1,5 مليون سنة وما بعد.

الاكتشاف الجديد ونظرية إنجلس

الاكتشاف المهم الذي توصلت إليه الدراسة بأنّ «عضو وعينا» بخصائصه التشريحية الجبهية المتطورة إنما يعود إلى 1,5 – 1,7 مليون سنة، وليس إلى 2,8 – 2,5 مليون سنة كما كان يُعتَقَد سابقاً، لا يتناقض مع نظرية فريدريك إنجلس حول «دور العمل في تحوّل القرد إلى إنسان» – نظرية الدور الحاسم لصنع الأدوات والعمل في نشوء الوعي البشري– بل على العكس، فهذا الاكتشاف يلقي أضواء جديدةً على صحّة نظرية إنجلس ويغنيها بتفاصيل وأطر زمنية أكثر تحديداً.

قد لا تكون جديدةُ الأدلة على الأسبقيّة التاريخية لصنع أدوات العمل «والبدء بعملية العمل» على نشوء وتطوّر الوعي، إذ إنّ «الأدوات الحجرية صُنعت منذ 3,3 مليون سنة» كما يقول عالم الحفريات فريد سبور من «مركز بحث التطور البشري» التابع لمتحف التاريخ الطبيعي في لندن– وهذا يعني في زمن سابق على أقدم بقايا بشرية مكتشفة في إثيوبيا «قبل 2,8 مليون سنة» وبالتالي قبل كلّ مراحل ودرجات تطوّر الوعي وعضوه «الدماغ».

ولكنّ مما هو جديد بالدارسة على ما يبدو، اكتشاف إلى أيّ مدى قد تكون طويلة الفترة الفاصلة بين البدء التاريخي بصنع الأدوات و«ظهور» الوعي البشري الحديث «والتي إذا حسبناها وفق ما ورد أعلاه، فستكون ما لا يقل عن 1,5 – 1,8 مليون سنة» دون أنْ يتعارض هذا مع صحّة كونها «قفزة نوعية/ ثورية» بعمر التاريخ، ولا مع كونها تتكوّن من مراحل فرعية وتدرجّات تراكمية كمّية خاصّة بها «مثل التضخّم التدريجي للفص الجبهي السفلي ومنطقة بروكا».

ومن النتائج المهمّة أيضاً لهذه الدراسة، أنها لم تكشف فقط أهمية توسّع «قشرة المخ الجبهية الأمامية السفلية» بل وأنّ هذا يتمّ أيضاً «مع توسّع القشر الجداري الخلفي والقذالي، مما يدل على أنّ باحات الترابط القشرية الأمامية والخلفية تتطوّر بالتناغم مع بعضها وليس بالتعاقب». ومن المفيد هنا أنْ نتذكّر تأكيد إنجلس على أنه رغم تمايز مناطق الدماغ فإنّه يتمتّع بوحدة ديالكتيكية تشريحياً ووظيفياً، كما ورد في سياق انتقاد إنجلس لبعض مذاهب «الفرينولوجيا» في عصره «انظر مقاله المهم «المادية وعالَم الأرواح» في مخطوطه «ديالكتيك الطبيعة»».

هذا وقدمت الدراسة أيضاً دليلاً إضافياً على أنّ تطوّر الإنسان لم يكن خطياً أو انسيابياً، عندما قالت: «إنّ الأنماط الزمانية والجغرافية للتنظيم البدائيّ والمشتقّ [المعقّد] لدماغ الهومو الباكر لا يمكن تفسيرها بسيناريو انتشار/ هجرة مفرد، بل لا بدّ أنّها انطوت على تعقيد مكاني– زماني أكبر».

هل هي «بداية نهاية أوكرانيا» فعلاً وبأي معنى؟

عاد الملف الأوكراني ليتصدر المشهد هذا الشهر، حيث يجري تحشيد عسكري أوكراني على خط التماس مع منطقة دونباس «جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك المعلنتين ذاتياً»، وتحركات عسكرية روسية قرب الحدود الأوكرانية وفي شبه جزيرة القرم، وبينما تؤكد موسكو بأن تحركاتها العسكرية داخل حدودها هي شأن داخلي ودفاعي، رداً على تحركات القوات الأوكرانية المدعومة غربياً في وقت سابق، بالإضافة إلى الحديث عن إقامة مناورات عسكرية مشتركة تجمع القوات العسكرية الأوكرانية وحلف الشمال الأطلسي «الناتو» في منطقة البحر الأسود، يعمد الأوكرانيون والغربيون خلفهم على اقتطاع تطور الأحداث والانطلاق من التحركات الروسية بوصفها البادئ في الاستفزازات الأخيرة، ويصاحب هذه التطورات العسكرية تصعيدٌ سياسي تقوده كييف والولايات المتحدة الأمريكية، وليبدأ الحديث إثر ذلك عن احتمالات نشوب حربٍ روسية- أوكرانية أو حتى روسية- أمريكية.. فما مدى جدية هذه الاحتمالات، وما المتوقع حدوثه؟

■ يزن بوظو

إضاءة سريعة للماضي

تعود جذور الأزمة الأوكرانية وعلاقة روسيا بها إلى مرحلة انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث بدأت الخلافات على عدد من المناطق ومنها دونباس والقرم بكونها أراضٍ روسيّة أم أوكرانية؟ فضلاً عن مَوقع أوكرانيا ضمن الخريطة الجيوسياسية بوصفها غربية أم شرقية، وبينما يحلو للمؤرخين والمحللين أن يتكلموا حول رغبات «الدولتين» بهذه الأراضي وأحقيتها لأيّ منهما، يتناسون الشعوب المعنية بهذا الأمر ولصالح أي جهة يعلنون انتماؤهم. بالمرحلة قبيل وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي سادت حالة خلاف لدى الأوكرانيين برغبتهم الاصطفاف مع الغربيين أو الروس سياسياً، تلاها عدة احداث وتطورات، وبعضها يشكل «انقلابات» سياسية حكومية تارةً لصالح هذا الطرف وتارة للآخر، وصولاً إلى النقطة الأخيرة حين أعلن الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانكوفيتش تعليق اتفاقية الشراكة واتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، مما يعني تقليص التعاون مع الغربيين، لينتج عن ذلك موجة احتجاجات كبيرة في عام 2013، مقادة من يمينيين أوكرانيين مدعومون غربياً، وصلت لذروتها في العام التالي وأطاحت بحكومة يانكوفيتش، ليتلوها حكومة بوروشينكو 2014 ومن بعدها حكومة زيلينسكي في 2019 إلى الآن.

كان واضحاً بالنسبة للأوكرانيين الدوافع السياسية خلف هذا «الانقلاب»، لتتصاعد كردّ فعل عليه أصوات الانفصال في كل من القرم ودونباس في عهد بوروشينكو... وليجري استفتاء شعبي في القرم عام 2014 صوّت فيه 96% من سكان الجزيرة لصالح الانضمام لروسيا، أما في دونباس فقد أعلن سكانها جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك ذاتياً... أي وبالمختصر، فما كسبه الغربيون بتدخلاتهم في أوكرانيا بمحاولات استيلائهم على السلطة مؤقتاً، خسرته الحكومات التابعة لها نفسها لصالح روسيا على المدى الطويل والدائم، من قبل الأوكرانيين أنفسهم.

لم تقبل أو تعترف حكومة بوروشينكو السابقة، أو حكومة زيلينسكي الحالية بإعلان دونباس ذاك على أي حال، وظل الصراع المسلح مستمراً بين مقاتلي المنطقة والجيش الأوكراني. بعد مرحلة من استمرار التصاعد تمكن الروس والأوكرانيون من الاجتماع في مينسك/بيلاروسيا وبحث كيفية حل الأزمة سياسياً، نتج عنه ما بات يعرف بـ «اتفاق مينسك» والذي ينص على وقف إطلاق نار شامل، وحل الأزمة سياسيا عبر الحوار والتفاوض، وإعلان دستور جديد ينصّ على حق منطقة دونباس بإدارة شؤونها ذاتياً دون الانفصال، لكن سرعان ما عادت حكومة بوروشينكو إلى خرق حالة وقف إطلاق النار ونشطت الأزمة بشكلها العسكري مجدداً، مما استدعى لاحقاً إنشاء صيغة دولية عرفت بـ«صيغة نورماندي» الرباعية، ضمّت روسيا وأوكرانيا وألمانيا وفرنسا، لكنها لم تنجح بفرض وقف إطلاق النار حتى اجتماعها الثاني في 2019.

منذ ذاك الوقت كان الظرف العسكري هادئاً بإطاره العام، رغم حدوث خروقات بين وقتٍ لآخر، وصولاً إلى المرحلة الحالية...

الظرف الدولي ورغبة زيلينسكي

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية، وعبر كل الملفات والأزمات المشتعلة دولياً، أن تورّط موسكو بها بمعارك مستنزفة بغية إضعافها، وشيطنتها، فضلاً عن تفجير مناطق النزاع هذه لصالح واشنطن ومشروعها، وتشكل أوكرانيا نقطة واحدة من العديد غيرها.

ما نحاول قوله هنا، أنه لا يمكن فصل تطورات أوكرانيا عن التطورات الدولية عموماً، أو الانطلاق منها وحدها، فبعد أن فشل الأمريكيون في الفترة السابقة عن تثمير أزمة قره باغ لصالحهم، وخسروها لصالح التسوية السياسية والتهدئة، يحركون الآن من جديد «حجر» أوكرانيا ضمن رقعة الشطرنج هذه.

بدأت الاستفزازات عملياً بشكلها السياسي منذ العام الماضي، حين أعلنت كييف أن أوكرانيا وروسيا في حالة حرب! ومؤخراً بالشكل العسكري قيام الجيش الأوكراني بتحشيد وتعبئة على خط التماس مع دونباس، وتنفيذه عملية قصف مكثف على طول خط الجبهة في الثالث من الشهر الجاري، وقد جاء ذلك بعد اتصال أجري بين الرئيسين الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، والأمريكي جو بايدن. بالتزامن مع عزم أوكرانيا والناتو قيامهم بمناورات عسكرية مشتركة سُميت «Defender Europe 2021» تحاكي حرباً مع روسيا، وبالنسبة لحكومة زيلينسكي فإن ما تطمح إليه فضلاً عن «الليبرالية» داخلياً وما تستثمره من نهب، هو تمتين موقعها عبر انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، ولم يلبث الرئيس الأوكراني بالتعبير عن حلمه حتى جاءه الردّ من الجانبين الأمريكي حينما رفض المتحدث باسم وزارة الدفاع التعليق على طلب زيلينسكي ذاك، والألماني بقول نائبة المتحدث باسم الحكومة بأنه لا خطط حالياً لمنح أوكرانيا عضوية الناتو.

تعود جذور الأزمة الأوكرانية وعلاقة روسيا بها إلى مرحلة انهيار الاتحاد السوفييتي حيث بدأت الخلافات على عدد من المناطق ومنها دونباس والقرم بكونها أراضٍ روسيّة أم أوكرانية؟

ما مدى الدعم الأمريكي حقيقةً، وما السبل المتاحة؟

إن احتمالات نشوب حرب روسية- أمريكية بعيدة، فحتى وإن افترضنا جدية واشنطن بالوقوف مع حكومة زيلينسكي، فإنها بأزمتها، وانقسامها، وتناقضاتها مع أوروبا، ومجمل محصلة تراجعها اليوم، لا يتيح لها أية إمكانية لهكذا مواجهة لا على المستوى الاقتصادي، ولا العسكري الذي كان، وبالأساس عنوانه خلال المرحلة السابقة والراهنة هو الانسحابات المُزمَّنة دولياً، وجلّ ما تقدمه هو الدعم السياسي الموارب الذي يهدف إلى تفجير أوكرانيا وسحب موسكو إلى التورط بها. وبالمثل مسألة الحرب الروسية- الأوكرانية، فلا مصلحة لأي من الدولتين، وأي من الدول الأوروبية الوصول إلى هذه المستويات، كما أن التجربة تؤكد ذلك في العديد من الملفات السابقة والشبيهة التي كان آخرها تهديد الصدام التركي- المصري في ليبيا، والأذربي- الأرمني في قره باغ.

إن طموحات الحل العسكري لا مكان لها في موازين القوى الدولية اليوم، والطريق الوحيد المفتوح أمام أزمة أوكرانيا هو الحل السياسي وتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة، ومنها مينسك نفسه، وإلا فإن الطريق البديل المطروح هو نفسه «الفوضى» الأمريكية، والتي عبّر عنها وحذّر منها نائب مدير إدارة الرئيس الروسي، دميتري كوزاك، بأن تجدد الأعمال القتالية في دونباس سيصبح «بداية نهاية أوكرانيا»، لما سيتبعه من إراقة دماء، وتفكك البلاد.

الأردنّ... درسٌ جديد لدول المنطقة!

مع التطورات الأخيرة التي شهدها الأردن، والتي تصفها وكالات الأنباء أحياناً بمحاولة انقلاب على العرش مدعومة من قبل الأمير حمزة الأخ غير الشقيق للملك عبد الله بن الحسين الثاني، وأحياناً أخرى تختصرها بمجرد مشكلة أمنية بسيطة جرى التعامل معها أمنياً وعائلياً، تظهر جملة من التساؤلات حول ما الذي يجري فعلياً؟ ومن يقف وراءه؟ وما تداعياته على المنطقة؟ وغيرها من الأسئلة الحساسة.

■ علاء أبوفرّاج

يمكننا القول: إن الحدث «المفاجئ» للبعض دفع إلى السطح شكلين من التفسيرات، وتحاول وسائل الإعلام حصر «الحقيقة» بأحد هذين التفسيرين. ففي الوقت الذي تقول فيه الرواية الأولى: إن ما جرى داخل المملكة هو محاولة انقلاب من قبل معارضين للعرش بسبب المشكلات الداخلية المتراكمة، وبينما يميل التفسير الآخر لإثبات أن طرفاً خارجياً يسعى إلى إسقاط الملك عبد الله الثاني، وتتجه أصابع الاتهام إلى الكيان الصهيوني الذي يُفسّرُ ماضيه الأسود ودوره السام في المنطقة وجوده في قفص الاتهام بهذه السرعة. لكن التاريخ القريب للمنطقة يفرض علينا تفسير هذا الحدث منطلقين من مجموعة من المسلّمات الثابتة، والتي باتت مكوناً أساسياً في كل التقلبات السياسية التي نعيشها اليوم.

القصة كما يجري تداولها

قبل محاولتنا إعادة ترتيب الأوراق طامحين أن نصل إلى تفسير منطقي لما يجري، وأملاً في توقّع ارتدادات هذا الحدث، لا بد أن نُعيد إلى الأذهان تسلسل أحداث الأيام القليلة الماضية كما وردت في التصريحات الرسمية ووكالات الأنباء. فكانت البداية صدور بيانات منذ 3 نيسان الجاري باسم عائلات وعشائر بعض المقربين من الأمير وولي العهد السابق حمزة بن حسين الهاشمي، والتي تحدثت عن عمليات مداهمات واعتقالات قامت بها قوى أمنية. ثم صدر بيان رسمي عن القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، أكد على لسان رئيس هيئة الأركان المشتركة يوسف الحنيطي، اعتقال مجموعة أشخاص من بينهم الشريف حسن بن زيد المبعوث السابق للعاهل الأردني إلى السعودية، ورئيس الديوان الملكي السابق باسم عوض الله، وأضاف البيان: أن رئيس هيئة الأركان طلب من الأمير حمزة «التوقف عن تحركات ونشاطات تُوظّف لاستهداف أمن الأردن واستقراره». لتظهر في وقت لاحق رسالة مصوّرة على قناة بي بي سي البريطانية، قالت: إنها استلمتها من قبل محامي الأمير حمزة، تحدث فيها عن وضعه تحت الإقامة الجبرية، ويُعلن فيها موقفه المعارض، وتأكيده عدم وجود أية جهات خارجية وراء تحركه. وشكّل هذا الحدث تصعيداً لما يجري، وبدا هذا واضحاً في المؤتمر الصحفي الذي عقدته الحكومة، وتحدث فيه وزير الخارجية أيمن الصفدي، والذي أكد وجود دورٍ مباشر للأمير حمزة بما يجري، وقال في حديثه: إن الأمير أقام اتصالات مع جهات معارضة، وأكد وجود اتصالات مع جهات خارجية، وأضاف الصفدي، أن هذه الخطوات تشكّل تهديداً لأمن البلاد، وأشار أن «الأجهزة الأمنية رصدت تواصل شخص له ارتباطات بأجهزة أمنية أجنبية مع زوجة الأمير حمزة، ويعرض عليها تأمين طائرة فوراً للخروج من الأردن إلى بلد أجنبي» ليتبين لاحقاً أن هذا الشخص هو إسرائيلي الجنسية، وأن هناك علاقة له مع جهاز الموساد، مما دعم دور الكيان الصهيوني فيما يجري. في وقت لاحق وبتوجيه من الملك عبد الله، بدأ عمه الأمير حسن بن طلال بمحاولة احتواء المسألة ضمن العائلة، لتثمر جهود الوساطة هذه بأن وقّع الأمير حمزة رسالة أكد على تعهده بالولاء والطاعة للملك عبد الله. وليظهر الأمير برفقة الملك في الأضرحة الملكية بمناسبة مئوية الدولة في يوم الأحد 11 نيسان.

يجري التعامل مع السخط الشعبي بوصفه جزءاً من مؤامرة خارجية لكن ما لا يجب أن يغيب عن الأذهان أن أداءً استخبارتياً عالي المستوى رافق هذه القضية

هل انتهت القصة فعلاً؟

في العودة إلى سؤالنا الأول، وكيف يمكننا تفسير ما جرى؟ يمكننا القول: إن المملكة الأردنية كغيرها من دول المنطقة باتت مليئة بالمشكلات المتكدسة، والتي لم تحل حتى اللحظة، والمشكلة الأكبر أن ما جرى سيفتح الباب لمحاولة حل كل المشكلات «بالحل الأمني» المعروف، أي: أن يجري التعامل مع السخط الشعبي بوصفه جزءاً من مؤامرة خارجية، لكن ما لا يجب أن يغيب عن الأذهان، أن أداءً استخبارتياً عالي المستوى رافق هذه القضية، ونعني هنا تحديداً أن بصمات «الجهات الخارجية» واضحة، ويبدو هذا بشكل مباشر في وسائل الإعلام التي لا يمكن تجاهل دورها عند رواية الأحداث، فمقال واشنطن بوست الذي أشعل وسائل الإعلام الأمريكية والصهيونية أولاً، إلى الرسالة التي نشرتها الـ بي بي سي البريطانية بوقت مدروس للغاية، ليتم تسريب اتصالات وشريط مسجّل للقاء الأمير حمزة مع رئيس الأركان، والتي تحاول جميعها بشكل مدروس تظهير الأمير حمزة كما لو أنه يدفع ثمن انتقاداته الجريئة للفساد وسوء الأحوال في البلاد، دون وجود أية إشارة جدّية في وسائل الإعلام هذه إلى احتمال أن يكون الأمير يستغل حالة الغضب الشعبي وبمساعدة قوى إقليمية، ويحاول أن يقلب الطاولة في المملكة.

مما سبق يبدو واضحاً، أن ما يجري في الأردن لا يمكن تفسيره من زاوية واحدة، فالمشكلات الداخلية المتراكمة باتت تشكل أرضية خصبة لحالة من عدم الاستقرار السياسي، وهذا بدهي، لكن الشق الآخر للجواب والمرتبط بمصلحة للخارج في زعزعة الأوضاع يفرض علينا طريقاً وحيداً للإجابة، خصوصاً وأن الأردن لم يشكّل في تاريخيه عقبة حقيقة في وجه المشاريع الاستعمارية والغربية، بل على العكس تماماً، مما جعل البعض يستهزئ بأن يكون الأردن ضحية لمؤامرة صهيونية أيضاً! وهو من أوائل المطبعين مع الكيان الصهيوني، ولم تُعرف مواقف حازمة للمملكة يمكن أن تغضب الغرب. فما هي مصلحة الكيان من التآمر على أصدقائه القدامى؟

الجهات الخارجية واضحة!

لن نتمكن بطبيعة الحال من حل اللغز تماماً أو الإحاطة بتفاصيله كلياً، وذلك لغياب أية معلومات موثقة حول الموضوع. لكن بعض الموقوفين في القضية تبين أن علاقات تربطهم بالكيان، فرجل الأعمال الصهيوني الذي عرض المساعدة على زوجة الأمير حمزة، ورغم ادعائه بأنه صديق للعائلة لا أكثر، يثبت وجود هذه الاتصالات، ولكن شخصية مهمة أخرى في هذا الحدث تؤكد دوراً للكيان والسعودية

اتفاقات التطبيع التي وقّعت مع الكيان تاريخياً لم تخدم إلّا مصالحه والأردن محكومٌ بالوقوف بوجه الكيان إن كان يرغب فعلاً بحماية نفسه

فيما يجري، وهو رئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق باسم عوض الله، والذي عمل سابقاً مبعوثاً خاصاً إلى السعودية، وحصل خلال عمله على جواز سفر سعودي، ولعب دوراً كبيراً في وضع السياسات الليبرالية الأردنية حتى جرى إبعاده في 2008 بعد أن شغل مناصب عدة في الحكومة، يُثار حوله العديد من القضايا التي تخص القضية الفلسطينية ومواقفه المشبوهة حيالها، مثل: المساس بحق العودة والترويج لصفقة القرن وغيرها، بالإضافة إلى كون عوض شخصية مقربة من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ومن الإمارات وتحديداً محمد بن زايد، مما يفسر إرسال السعودية لوفد مستعجل برئاسة وزير الخارجية إلى الأردن للمطالبة بإطلاق سراحه فوراً. ومما جعل السعودية والإمارات بموقع المتهم أيضاً لمحاولة زعزعة الأوضاع في الأردن.

الكيان المأوزم

بات واضحاً، أن العلاقة تتأزم بين الأردن والكيان الصهيوني منذ زمن، ويحاول البعض تبسيط المشكلة عند الحديث عن الأزمة التي نتجت عن الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها ولي العهد حسين بن عبد الله إلى المسجد الأقصى، والتي أُلغيت بسبب تعامل أجهزة أمن الاحتلال مع الموضوع، والتي تلاها منع طائرة نتنياهو من التحليق في الأجواء الأردنية، مما عرقل زيارة الأخير إلى الإمارات. لكن ما سبق يشكّل نتائج للمشكلة القائمة لا أسباباً لها، فالكيان الصهيوني لعب منذ نشوئه دوراً مولداً للأزمات في المنطقة وهذه تحديداً وظيفته، وكان للأردن نصيبٌ من هذه الأزمات، لكن النظام القائم وبدلاً من أن يتعامل مع الكيان بوصفه تهديداً للمنطقة كلّها- وللأردن ضمناً- قدّم خدمات مجانية على حساب مصلحة الشعب الأردني أولاً، ما لم تأخذه المملكة بعين الاعتبار هو أن الكيان محكومٌ بالتوسع على حساب الآخرين، وبرهنت الأيام أن الكيان يرى في الأردن خزاناً لمشاكله لا أكثر، وظهر ذلك منذ زمنٍ وبشكل واضح ورسمي مع بدء الحديث عن صفقة القرن، التي أسقطت كل القرارات الدولية لحل القضية الفلسطينية، وشكلت في مضمونها تصعيداً خطيراً أدرك الجميع أنهم سيدفعون ثمناً له. الحديث المتكرر عن ضم الضفة الغربية وما سيشكله هذا من تهديد للأردن، بالإضافة إلى الأصوات الصهيونية التي تعالت ونادت مراراً بضرورة ترحيل الفلسطينيين من أراضيهم إلى الأردن، كل هذه القضايا خلقت حالة من التوتر بين المملكة والكيان، وأظهرت بشكلٍ واضحٍ أن اتفاقات التطبيع التي وقّعت مع الكيان تاريخياً لم تخدم إلّا مصالحه. وبأن الأردن محكومٌ بالوقوف بوجه الكيان إن كان يرغب فعلاً بحماية نفسه. كل هذا يشكّل أسباباً كافية بالنسبة للكيان الصهيوني وبمباركة أمريكية أن يحاول فرض تغيير من الخارج على المملكة الأردنية، لا لأن الأردن بلدٌ مقاوم، بل لأن الكيان المأزوم لم يعد يكتفي بخدمات الأردن التي قدمها تاريخاً، بل بات يحتاج إلى البلاد كلها لتنفس أزمته الحادة.

كل ما يجري يضع أمامنا أمثلة جديدة حول صفقات التطبيع القديمة ويوضح المستفيد الحقيقي منها، والأكثر من ذلك، تطرح المشاكل الأخيرة في الأردن سؤالاً حول مصلحة كل الدول المدافعة عن التطبيع، والتي تحاول الترويج له بوصفه مخرجاً من أزماتها، ليبرهن التاريخ بأن التطبيع كان دائماً خدمة مجانية للكيان الصهيوني على حساب دول وشعوب المنطقة. وبأن الأزمة الوجودية الحادة التي يعاني منها الكيان تفرض عليه أن يحوّل كل محيطه إلى فحم يضمن استمرار الكيان، فأصدقاء الكيان القدامى قد يتحولون إلى عقبة في وجهه، وهو ما قد يفسر الجزء الخارجي من الأحداث الأردنية.

روسيا لا ترى في واشنطن شريكاً موثوقاً!

في تصريحات لافتة لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قال فيها: إن موسكو تعتبر الولايات المتحدة شريكاً غير موثوق به، ولا يمكن الاعتماد عليه، وأشار إلى أن المنتظر من واشنطن هو خطوات محددة.

وصرح لافروف يوم الخميس 8 نيسان، أثناء مؤتمر صحفي مشترك عقب مفاوضات مع وزير الخارجية الكازاخستاني مختار تلاوبردي، بأن موسكو لا تستطيع التعويل على مواقف واشنطن في المجالات الحيوية بالنسبة للدولة، مشدداً على أن تصريحات الولايات المتحدة بشأن اهتمامها ببناء «علاقات قابلة للتنبؤ» مع روسيا غير مقنعة.

وتابع: «نسمع الآن أن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية صرح بأن عقوبات ستأتي، لكن الولايات المتحدة مهتمة ببناء علاقات قابلة للتنبؤ ومستقرة مع روسيا. هذا الكلام غير مقنع ونتوقع منهم خطوات محددة».

وأشار وزير الخارجية الروسي إلى أن السياسات التي تنتهجها واشنطن تجاه موسكو تتعرض حالياً لانتقادات حتى من قبل بعض المؤسسات الموالية لأمريكا، مثل «المجلس الأطلسي»، واصفاً هذه السياسات بأنها «نهج يؤدي إلى طريق مسدود وربما حتى غبي لا يحقق أية نتيجة من ناحية الأهداف التي تم إعلانها عند فرض العقوبات».

الصورة عالمياً

• أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، عن عدم استعداد الولايات المتحدة لرفع جميع العقوبات المفروضة على إيران حتى في حال استئناف الأخيرة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

• تعهدت الصين بأن العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة على عدد من شركاتها التكنولوجية لن تبقى دون رد مناسب. وشدد المتحدث باسم الخارجية الصينية أن بكين ستتخذ إجراءات الرد المطلوبة رداً على هذه الخطوة الأمريكية

• اعترضت مقاتلة روسية من طراز «ميغ-31»، طائرة استطلاع أمريكية حاولت الاقتراب من الحدود الروسية وأجبرتها على الابتعاد. وقامت المقاتلة الروسية باعتراض طائرة الاستطلاع الأمريكية من طراز RC-135، فوق المحيط الهادئ.

• أعلن وزير النقل والبنى التحتية التركي عادل قره إسماعيل أوغلو، أن بلاده تواصل التحضيرات لطرح مناقصة إنشاء قناة إسطنبول المائية. وشدد إسماعيل أوغلو على أهمية القناة بالنسبة لتركيا، مشيراً إلى أنها ستجعل من إسطنبول «مركزاً تجارياً عالمياً».

• استبعد نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، عودة السفير الروسي إلى واشنطن في المستقبل القريب، وأوضح أن مسألة عودته مرتبطة بمدى استعداد واشنطن لتطبيع العلاقات مع موسكو.

• مثل رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، الاثنين 5 نيسان، أمام المحكمة في القدس، في إطار تهم الفساد الموجهة إليه، تزامناً مع بدء مشاورات لاختيار المرشح لتشكيل الحكومة المقبلة.

تزعزع الثورة المضادة في اليونان

بدأ العام 2021 في اليونان بهجوم شنته الحكومة عبر قانون جديد يهدف إلى تسريع الإجراءات النيوليبرالية في التعليم العالي، ومركزة الشرطة بشكل دائم في الحرم الجامعي، وهو الأمر ذو الرمزية العالية، تبعاً لكون الجامعات خاوية من الشرطة منذ مظاهرات الطلاب في السبعينيات لإسقاط الدكتاتورية. تعرّض الحق بالتظاهر لضغوط مستمرة، إمّا من خلال مختلف القوانين والمراسيم، أو بحكم الأمر الواقع من خلال القمع الأمني للمتظاهرين. توضّحت رغبة الحكومة بشنّ حرب ضدّ اليسار الجذري. أثارت الحملة الاستبدادية استياءً كبيراً، وصل ذروته في عطلة نهاية الأسبوع من 13 و14 آذار في الكثير من مدن اليونان، وفي معظم أحياء العاصمة أثينا. عودة الجماهير إلى الشارع تخلق وضعاً جديداً، ويستحق الأمر إيلاءه اهتماماً يجاوز التغطية الإعلامية المباشرة للأحداث.

■ بانوس بيترو

قبل عام من انتخابات 2015، تحدث السياسيّ اليميني ماكيس فوريديس «وزير الداخلية الحالي» أمام حشد صغير لدعم حزب «الديمقراطية الجديدة» اليميني. أعلن في حينه: «سوف لن نسلّم البلاد لليسار... ما دافع عنه أجدادنا بالبنادق– في إشارة إلى الحرب الأهلية 1946 إلى 1949 عندما فرض القوميون نظاماً إرهابياً ضدّ الحزب الشيوعي– سندافع عنه اليوم بأصواتنا. لا تخدعوا أنفسكم، التصويت القادم لا يدور حول اختيار حزب، أو برنامج اقتصادي، إنّها مواجهة إيديولوجيّة هائلة بين عالمين مختلفين».

خسر معسكره المعركة في ذلك الوقت لصالح سيريزا الذي شكّل الحكومة بقيادة تسيبراس. البقيّة معروفة لهذا سنوجزها: الجهود للوصول إلى تسوية مع الترويكا «صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية»، واستسلام أليكسيس تسيبراس وتوقيع مذكرة التقشف الثالثة. قبل تسيبراس بشروط الترويكا رغم أنّ الاستفتاء على عدم الرضوخ كان بنسبة 61% في تموز 2015، الأمر الذي عبّد الطريق لعودة اليمين إلى السلطة.

في انتخابات 2019 فاز حزب «الديمقراطية الجديدة» بانتخابات هامّة، حيث أشارت نتائج الاقتراع إلى ميل الرأي العام إلى الخطاب الشعبوي. خيانة سيريزا وتحولها الإيديولوجي الذي تلا ذلك لتبرير الخيانة، أعاد تأهيل فكرة أنّ خلق بيئة مفضّلة للمستثمرين «النيوليبرالية» هي الطريق الوحيد للخروج من الأزمة. استغلّ حزب «الديمقراطية الجديدة» المزاج السائد ليستثير المشاعر المحافظة الاجتماعية كوسيلة لتقوية موقفها أثناء وجودها في المعارضة.

يمكن لكلمة وزير الداخلية ماكيس فوريديس اليوم، التعبير عن موقف تيّاره: «سنقوم بجميع التدخلات الضرورية لضمان عدم عودة اليسار إلى السلطة». في الحقيقة فوريديس يعبّر عن اليمين الشعبوي اليوناني المعاصر بشكل ممتاز. فقد قضى شبابه في مجموعات فاشيّة جديدة تستخدم الأسلحة في الشوارع ضدّ المظاهرات المناهضة للفاشيّة. يحبّ أن يشير إلى المفكر اليساري أنطونيو غرامشي في خطبه وإلى مفهوم «الهيمنة»، في شرحه لخطط تياره طويلة الأمد «لإلحاق هزيمة إستراتيجية بالأفكار اليسارية– شيء أكبر من مجرّد نسبة مئوية انتخابية، شيء يوجد في الجامعات وفي الفنون وفي النقابات وفي عقول الناس».

لكنّ هذا التيّار الذي يريد «السيطرة على العقول» يدرك أيضاً مدى أهميّة القوة والعنف في الحكم، ولهذا نراهم اليوم يتغنون «بديمقراطيتنا الليبرالية». وهذه الديمقراطية الليبرالية لديها مشروع حقيقي اليوم تسعى حكومة قيرياقوس ميتسوتاكيس إلى تنفيذه، يتمثّل في الدفاع عنها ضدّ النقابات والحشود اليسارية والمتظاهرين في الشوارع.

تصعيد القمع المباشر

مثل بقيّة أوروبا والعالم الغربي، تمضي الحكومة اليونانية بخطوات سريعة لإقرار نهج القمع المباشر. شكّل الإحباط الذي تركته خيانة سيريزا للشعب فرصة لليمين لانتهازها وتعزيز شعارهم: «علينا إنهاء ميتابوليتيفسي». تعني ميتابوليتيفسي حرفياً «تغيير النظام السياسي»، وتصف التحوّل إلى الديمقراطية عقب سقوط الدكتاتورية العسكرية في 1974. تعني إنهاء ميتابوليتيفسي بالنسبة لليمين، إنهاء التقاليد النضالية في السبعينيات، وانتصارات الحركة العمّالية و«هيمنة» اليسار.

قامت حكومة ميتسوتاكيس على الفور بشنّ هجوم بهدف تنفيذ سياسات نيوليبرالية متطرفة والإخلال بتوازن القوى بين العمّال وأرباب العمل. وللأسف فقد استندوا إلى السوابق المأساوية التي وضعتها حكومة سيريزا ولم يفوّتوا مناسبة للتنويه إلى ذلك.

منذ آذار الماضي كان ظهور الوباء عاملاً كاشفاً بشكل كبير. كانت إدارة الوباء كارثية، حيث رفضت الحكومة تنفيذ أيّة سياسة كانت لتساعد في التعامل مع الوضع. لم يحدث أبداً إغلاق حقيقي في القطاعات الاقتصادية الرئيسة «المصانع والمكاتب... إلخ»، وما بُذل أيّ جهد لفرض تدابير السلامة الصحيّة على أرباب العمل. كان على النظام الصحي الوطني المنهار بالفعل أن يخوض حرباً بلا جنود «أطباء» ولا أسلحة «وحدات عناية مركزة وقدرات على إجراء التحاليل». لم يتم حتّى تعزيز نظام النقل العام لتجنّب الاختلاط والازدحام في وقت الذروة. لا يزال الموظفون حتّى اليوم مجبرين على الذهاب إلى العمل كالمعتاد، ثمّ تحمّل حظر التجوّل والقيود التي تؤثر على «أوقات فراغهم». لم تتم الاستجابة لالتماسات التلاميذ بتصغير حجم الصفوف لتصبح المدارس أكثر أماناً، فهذا كان سيتطلب توظيف المزيد من المعلمين و/ أو بناء المزيد من المدارس.

على الشعب الغاضب أن يضمن عدم تكرار الخيبات مرّة أخرى وهذا لن يحدث دون تنظيم جذريّ حقيقي يقود الناس

أيّ جهد للتعامل بشكل حقيقي مع هذه المشاكل سيعني قطيعة مع التوجه النيوليبرالي. أيّ أطباء جدد ووحدات مستشفيات عامة وأسرّة جديدة، وسائقون وأسطول من المركبات الجديدة لخدمة النقل العام، ومدرسون جدد وموظفون أكثر يمكن أن تكون حلولاً «دائمة»، الأمر الذي لا يمكن للنيوليبراليين تحمله.

بعد التجمّع المذهل لمناهضي الفاشيّة أثناء محاكمة «الفجر الذهبي»، شنّت الحكومة هجوماً وقائياً مضاداً. تمّ تعليق المادة 11 التي تحمي الحق في التظاهر مرتين بأمر من قائد الشرطة. في وقت لاحق تمّ اعتقال عشرات الناشطات اليساريات لمجرّد التلويح بلافتة احتجاج على العنف ضدّ المرأة في 25 تشرين الثاني. القانون الذي تمّ تمريره صيف 2020 يمنح الشرطة الضوء الأخضر لتقرر بشكل تعسّفي «مدى التهديد المحتمل» وحظر التجمّعات العامة.

أدركت الحكومة أنّ الغضب الشعبي يغلي تحت السطح، وأنّ تأثير الأزمة الاقتصادية سيتفاقم بمرور الوقت، ولهذا حاولت فرض «الوضع الطبيعي الجديد» حيث تكون جميع الاحتجاجات خطرة، ويتم عزل جميع «الأقليات النشطة» وقمعها بشكل شديد، بأمل ضرب قدرة التنظيم وحشد المزيد من الناس.

مرآة لتصرفات النخب العالميّة

المشكلة الرئيسية التي تواجه حزب «الديمقراطية الجديدة» أنّ دعامة «الثورة المضادة» قد انهارت. النيوليبرالية تعيش حالة أزمة منذ 2007. يريدون تتبّع خطا مثالهم الأعلى مارغريت تاتشر، ناسين أنّ الوضع العالمي والدولي مختلف، والأهم، أنّ الوعود الكاذبة بالنمو الاقتصادي المستدام وتجنّب الآثار السلبية لا يمكن أن تصمد إلى الأبد.

في اليونان المعاصرة، تلقّت شرائح من القطّاع الخاص ضربة كبيرة بسبب الأزمة المستمرة والوباء. الأزمة ضربت بشدّة مؤيدي الحكومة: أصحاب الأعمال الصغيرة

كمرآة دقيقة للتحولات العالميّة

وبعض أصحاب المهن. قطّاع البرجوازية الصغيرة التي أملت بأن تكون «الحكومة الـودودة مـع الأعـمـال» حـلاً لمشاكلهم، يواجهون اليوم وضعاً كارثياً. أرباب العمل كانوا تحت ضغط هائل منذ 2010، وحتى أثناء الأيام الخوالي قبل الأزمة المالية لم يكن وضعهم جيداً. واجهت استعادة النيوليبرالية التقليدية– بوصفها «الحسّ السليم» وتحول المجتمع اليوناني إلى بيئة «صديقة للأعمال» عقبات كثيرة، بما فيها نضالات العمّال من أجل حقوقهم. ولهذا عززت الحكومة دعامة وجودها الثانية: «الحرب على اليسار». تستخدم في ذلك السلطوية والإيديولوجية المحافظة. ففي ذات الوقت الذي تقوم فيه قوات الأمن بالعمل القمعي، يحاول الهجوم الإيديولوجي تشويه سمعة اليسار الجذري من خلال تقديمه على أنّه «العدو الداخلي» الـذي يستحق أن يُعامل بوحشية. بات خطاب «القانون والنظام» هو الأمر الوحيد الذي يمكن للسلطة الحاكمة تقديمه كسبب لوجودها، وهو ما بات يترنّح تحت ثقل الأزمة المالية.

نرى هذه المحاولات في جميع القطاعات. لدينا مثال صغير عن العقلية السلطوية السائدة، لكنّه مثال ممتاز. على إثر الفضيحة التي انتشرت عن التحرّش والعنف الجنسي في الوسط الثقافي، وذروته قيام رجل الحكومة مدير المسرح الوطني باغتصاب مراهقات من الوسط الفني بشكل منهجي، حاولت الحكومة حمايته في البداية، لكنّها اضطرّت للتضحية به في نهاية المطاف. لكن من المنطقي بعد كلّ ما جرى أن تستقيل وزيرة الثقافة على إثر الدعوات المستمرة لذلك. رغم أنّ استبدالها عادة سيكون أمراً سهلاً وغير مكلف ضمن عمليّة تغيير الوجوه، إلّا أنّ السلطة اختارت الدفاع عنها. تمّ تصوير الأمـر في وسائل الإعلام السلطوية بأنّه «بروباغندا يسارية»، وأنّ الحكومة هي «الضحيّة» بعد محاولاتها إعادة ربط الفنون والثقافة اليونانية «بالروح الإغريقية التقليدية القديمة». ليس هذا أكثر من انعكاس لانزياح النخب العالمية نحو الإيديولوجية «الشعبوية» في جميع البلدان المأزومة رأسمالياً.

ينطبق ذات الأمر على تعامل السلطة مع إضراب السجين ديمتريس كوفونتيناس، العضو السابق في منظمة «17 تشرين» اليساريّة– العسكريّة المنحلّة، عن الطعام. دون الدخول في التفاصيل، أضرب كوفونتيناس البالغ من العمر 63 عاماً ضدّ السلطة لعدم منحه حقوقه المنصوص عليها في الدستور وقانون العقوبات، فتعاملت السلطة مع الأمر بمنتهى القسوة والوحشيّة بطرق متعددة– سابقة ولاحقة للإضراب. وكانت الحكومة واضحة في أنّها مستعدة للوصول إلى «موته جوعاً». يذكرنا هذا الموقف برمزيته بمارغريت تاتشر من جديد، وهي التي تركت بوبي ساندرز ورفاقه العشرة يموتون من الجوع ضمن إضرابهم عن الطعام.

حدود القمع والشعب الغاضب

بالنسبة لبعض المحللين كان هذا تطبيقاً حرفياً لما يسمّى «إستراتيجية التوتّر». تمّ تطبيق الإستراتيجية الأصليّة في إيطاليا في السبعينيات، في الوقت الذي كانت فيه المجموعات اليسارية مسلحة. لكن في ظلّ غياب مثل هذه الجماعات في اليونان اليوم، أطلقت السلطة اليونانية نسختها عن «شبح العنف». اعتمدت خطب ووسائل الإعلام السلطوية نهج جميع مؤيدي الإضراب وحقوق المرأة، هم مؤيدون ومتعاطفون مع الإرهاب، وبالتالي فتصرفات السلطة ضدّهم هي حرب على الإرهاب.

بدأت قوات الأمن بعمليات استباقية ضمن معايير جديدة لتطبيق القانون. قامت «وحدات مكافحة الشغب» باستخدام العنف المفرط في تفريق حشد من بضع عشرات من الأشخاص لدعم المضربين عن الطعام، قبل أن يتاح لهم الحد الأدنى من الوقت للتجمّع ورفع لافتاتهم. كان الهدف من ذلك هو وضع سابقة لجميع النضالات المستقبلية، وتقسيم الشارع إلى «مصفقين للعنف من أجل القانون» و «إرهابيين محتملين»، مع كلّ ما يتتبع ذلك من ضخ إعلامي وإيديولوجي.

لكنّ الأمر لم يجدِ نفعاً، ولا يمكن أن تتكرر فترة السبعينيات والثمانينيات حين تمكنت الأنظمة النيوليبرالية من استخدام العنف بنجاح. في شهر كانون الثاني شنّ طلاب الجامعات مقاومة هائلة ضدّ القانون الجديد الـذي يسرّع الـتـحـولات النيوليبرالية في التعليم العالي، ويسمح بتواجد الشرطة بشكل دائم في الحرم الجامعي. اجتمعت الحشود وضمّت آلاف الطلاب.

وحتّى «قضيّة كوفونتيناس» اتخذت منعطفاً مختلفاً. تدهورت صحته أسبوعاً بعد أسبوع، وبات من الواضح أنّ اليونان على وشك أن تصبح أوّل دولة أوروبية يموت فيها مضرب عن الطعام منذ 1981. بـدأت المؤسسات اليونانية الأوروبية والعالمية، مثل: أعضاء في البرلمان الأوروبي، ومنظمة العفو الدولية بقسمها اليوناني، تشعر بالحرج، وتتالت الاتهامات والانتقادات للحكومة اليونانية. التدخل العلني الوحيد الذي دعم الحكومة اليونانية كان من مسؤولي الولايات المتحدة. لا يجب اعتبار ذلك مفاجأة فهم مسؤولون عن سجون غوانتنامو ومراكز الاعتقال السريّة حول العالم.

الـشـرطـة الـتـي بـاتـت تـعـمـل بـوحـشـيـة في الحدائق والأحياء والساحات العامّة، راكمت لدى الناس تجارب مريرة يومية، فباتت ترى فيها «جيش احتلال». في مرحلة ما من القمع، يتوقف الاستخدام المستمر له عن ترويع السكان، وينتهي به الأمر إلى إثارة سخطهم أكثر. كانت الأحداث التي وقعت في بلدية نيا سميرني في أتيكا بمثابة شرارة.

في ساحة نيا سميرني قامت الشرطة بتهديد عائلة تجلس على كرسي الحديقة «دون أن تجري تمرينات رياضية نشطة، وهو سبب يسمح للناس بالتجوّل أثناء الحظر». دعم الشباب المحليون العائلة، فقامت الشرطة باستقدام تعزيزات «لتهدئة الحشد المعادي».

خيانة سيريزا وتحولها الإيديولوجي الذي تلا ذلك لتبرير الخيانة أعاد تأهيل فكرة أنّ خلق بيئة مفضّلة للمستثمرين «النيوليبرالية» هي الطريق الوحيد للخروج من الأزمة

انتشرت مقاطع الفيديو على الإنترنت، وكانت نسخة رواية الشرطة التي نشرتها وسائل الإعلام السلطوية «بأنّ الشرطة قد تعرضت لكمين عنيف» محطّ سخرية. في مساء ذات اليوم سار أكثر من ألف شخص في البلدة للتظاهر أمام مركز الشرطة المحلّي، فتمّت مهاجمتهم بالغاز المسيّل للدموع والعنف والرصاص المطاطي لتفريقهم.

في اليوم التالي، وبعد أن تفاعل الإعلام بشكل متناقض مع المسألة، أتى الانفجار. أكثر من عشرة آلاف شخص تجمعوا في ساحة بلدية نيا سميرني. كان الجميع هناك: النقابات المنتسبة للحزب الشيوعي، وقوى اليسار الراديكالي، والسكان الذين لم يتظاهروا من قبل. وحتّى أنصار كرة القدم، قرروا تنحية خلافاتهم جانباً والتظاهر ضدّ وحشية الشرطة. لكنّ السلطة لم تفهم، واستمرّت الشرطة بمهاجمة الحشود، لكن هذه المرّة قاوم المتظاهرون وحدثت اشتباكات كبيرة. وفي ذات الليلة شنّت الشرطة عمليات انتقام همجيّة ضدّ كامل سكان البلدة في محاولة تلقين الجميع درساً.

التناقض بين التغطية الإعلامية الرسمية للأحداث، والواقع الذي غطّته مقاطع الفيديو التي انتشرت، كان أحد العوامل التي أثارت غضب العامّة. تذكّر الناس ما حدث في استفتاء 2015 عندما فقدت وسائل الإعلام مصداقيتها لدورها في دعم التصويت بنعم على تدابير الترويكا. ولم تفد تصريحات ميتسوتاكيس من «أنّ وسائل التواصل الاجتماعي غير الرسمية تشكّل تهديداً للديمقراطية لأنّها تقدم الواقع مشوهاً» إلّا بزيادة الغضب الشعبي.

نقطة التحوّل

يمثّل ما حدث عودة الناس إلى الشارع، وليس نهاية القصّة. اليسار المناهض للرأسمالية لا يزال منقسماً ومرتبكاً في محاولته معالجة جراحه من 2015. تمّ إضعاف النقابات بشدّة، و«الحركة الجديدة» تفتقد إلى الأسس الحاسمة في الوقت الحالي.

لكنّ ما حدث ليس أمراً معزولاً عن سياق الأحداث القائمة منذ 2008 وصاعداً. تتصاعد إمكانية مواجهة آثار الهزيمة السياسية في 2015 بشكلها الأولي، جنباً إلى جنب مع إعادة تنشيط محتملة لقطاع من النشطاء السياسيين، الأمر الذي يبدو ملائماً لمرحلة سياسية جديدة.

يميل المحللون وكتّاب الأعمدة السياسية– في الإعلام الشركاتي السائد اليوم– إلى الإشارة لانتفاضة الشباب في عام 2008، وحركة الساحات في 2011، وتراجعهم في محاولة ليطمئنوا مؤيديهم ويحبطوا معارضيهم، بأنّ «هذا لن يحدث مرّة أخرى». في الحقيقة على الشعب الغاضب أن يضمن عدم تكرار الخيبات مرّة أخرى، وهذا لن يحدث دون تنظيم جذريّ حقيقي يقود الناس، لا يكون مستعداً للمهادنة مع الآليات الرأسمالية والنيوليبرالية.

موقف السلطة من التنوّع الذي شهده الحراك الشعبي الجديد يشي بنيتها محاولة تقسيمهم دون شك، لكنّه يشي أيضاً بخوفهم من أشباح الكفاحات القديمة التي أسقطت الديكتاتورية من قبل، والقادرة اليوم على تخطّي قوى الثورة المضادة ورميها من غير رجعة.

■ بتصرّف عن: Greece: Broad response to the neoliberal authoritarianism of the right-wing government

صور من تاريخ احتفالات الجلاء العظيم

أصبح الاحتفال بعيد الجلاء تقليداً وطنياً من تقاليد الشعب السوري منذ عام 1946، عام رحيل وجلاء الاستعمار والجيوش الأجنبية عن أرض سورية. واستمرت القوى الوطنية تحيي هذا التقليد كل عام. ونقدم هنا صوراً من تاريخ احتفالات الجلاء خلال مختلف المراحل التي مرت على البلاد.

■ قاسيون

دمشق 1946

في مدينة دمشق، حدثت احتفالات شعبية وجماهيرية واسعة يوم 17 نيسان 1946.

وكان مهرجان الوفود العربية على مدرج الجامعة السورية، والاحتفالات الرسمية المختلفة، والحشود الجماهيرية على ضفاف بردى. ومهرجان الحزب الشيوعي الذي خطب فيه خالد بكداش. ومظاهرة الشباب الشيوعي في دمشق. وإضرابات عمال الكهرباء والترامواي والسائقين من أجل مطالبهم. واختتم الحزب الشيوعي نداءه في يوم الجلاء: عاشت سورية جمهورية حرة ديمقراطية سعيدة. وعرف الحزب في الأربعينيات باسم «حزب الجلاء».

طرطوس 1951-1955

كانت احتفالات الجلاء في الخمسينات مترافقة بالنضال ضد الأحلاف الاستعمارية والمشاريع الإمبريالية. وترافق مع الاحتفالات، صراع مع المجموعات الموالية للمشاريع الإمبريالية. وعندما صعد الرفاق إلى جبلي السيدة والسايح وكتبوا عبارة «عاش عيد الجلاء» بكاز مشتعل عام 1951، استشهد الرفيق رئيف دعمش بضربة حجر على رأسه، كما استشهد الرفيق يوسف عيسى أثناء احتفالات الجلاء عام 1955.

اللاذقية 1954

كتبت جريدة الصرخة بتاريخ 1 أيار 1954 بعنوان «الإفراج عن معتقلي مظاهرة ذكرى الجلاء»:

أفرج بعد احتجاجات شعبية واسعة، ورغم تدخلات المحافظ المكشوفة، عن جميع موقوفي مظاهرة الجلاء، وقد حاول المحافظ بشتى أساليب الضغط على القضاة، ولكنه فشل بمسعاه أمام إرادة الشعب ورغبته.

السويداء 1956

يقول النقابي مزيَد صافي نصر أحد مؤسسي نقابة عمال البناء والأخشاب في السويداء:

ومن أغلى الذكريات في تلك الفترة، مشاركتي بالتظاهرة الحاشدة التي أقامها الحزب احتفالاً بعيد الجلاء عام 1956 التي امتدت من مكتب الحزب حتى مكتب السراي، وكان المشاركون يسيرون ثمانية، ثمانية، ومع كل مجموعة عازف مجوز، يغنون ويهتفون، وكنت أسير في المقدمة حاملاً العلم الوطني ومرتدياً اللباس العربي. وقد انتهت المسيرة بصدام مع رجال الشرطة.

سلقين 1957

في جو من النهوض الوطني العام، خرجت مدينة سلقين بقضها وقضيضها للاحتفال بعيد الجلاء عام 1957، بينهم عدد كبير من عمال الجرارات والعمال الزراعيين المنتصرين في الإضرابات حديثاً، والذين استطاعوا زيادة أجور قطاف الزيتون والحصاد في أراضي الاقطاعيين. وفي هذا الاحتفال، ألقى سائق التراكتور الشهيد مصطفى أمين هلال كلمة في الجموع المحتشدة. وعرفت مدينة سلقين في تلك السنوات باسم «موسكو الصغرى».

القامشلي 1965

كتب الرفيق الراحل عبدي يوسف عابد في جريدة قاسيون عام 2008: قبل أواسط نيسان 1965، وصلتنا رسالة من قيادة الحزب، تطلب منا الاشتراك في احتفال عيد الجلاء «الرسمي» بجماهير غفيرة، ورفع يافطات تحمل شعاراتنا، ونهتف بها.

حشدنا في القامشلي مئات الرفاق من الريف والمدينة، مع ثماني يافطات وهتافين ورفيق مسؤول، على أن ينتشروا في السوق والشوارع القريبة من سراي مدير المنطقة، ويترقبوا بدء الاحتفال لينضموا إليه ويشتركوا فيه، وكنت أتصل برفيق معه دراجة هوائية ليوافيني بالأخبار بين فترة وأخرى.

وعندما تأخر الاحتفال وتجاوزت الساعة العاشرة والنصف. قلت للرفيق الرسول: نحن حزب الجلاء، سنحتفل بالذكرى المجيدة لوحدنا.

انطلقت المظاهرة وفتحت اليافطات وارتفعت الأعلام، وهي تحيي ذكرى الجلاء وشهداء الاستقلال الأبرار. ومطالبنا: خبز وسلم وحرية، وعاشت الصداقة العربية السوفييتية، وتسقط الإمبريالية الأمريكية والصهيونية المجرمة، والشعب يطالب بالديمقراطية. واستمرت التظاهرة أكثر من ساعة، انتهت بتوقيف عدد من الرفاق.

المظاهرة أزعجت السلطات كثيراً، وخاصة بعض اليمينيين الحاقدين على رفاقنا. وقام هؤلاء في اليوم الثاني بحجز عشرات وسائل النقل، لجلب الفلاحين إلى القامشلي.

بعد الساعة التاسعة من اليوم التالي أخذت وسائل النقل من باصات وشاحنات وحتى تريلات جرارات، تدخل المدينة وتجوب الشوارع، وركابها يهتفون ضد الحزب الشيوعي وتطالب بحجز أموال الشيوعيين. يا حسرتي!

الحسكة 1987-1988

في سنوات 1987–1988، جرت تضييقات على احتفالات الجلاء في الحسكة واللاذقية ودرعا، ففي احتفال الحسكة «جبل كوكب»، جرى حجز سيارات المحتفلين، فعادوا إلى بيوتهم في مدينة الحسكة مسافة 5–8 كيلومتر عبر الطبيعة، ودخل آلاف المحتفلين إلى المدينة بمسيرة كبيرة تحمل الأعلام الوطنية والحمراء مرددين شعارات عيد الجلاء. كما جرى توقيف أعضاء اللجنة المحلية للحزب في أحد الاحتفالات في الحسكة.

سورية 2005

شهدت العديد من المدن السورية احتفالات بطرق متنوعة بعيد الجلاء المجيد عام 2005، ففي طرطوس خرج الرفاق والأصدقاء مسيراً بين قرى الجبال وصولاً إلى مسقط رأس الشيخ صالح العلي لمسافة 20 كم وهم يهتفون: جينا يا صالح جينا والرايات بايدينا. وشهدت القامشلي مسيرة جماهيرية هي الأولى من نوعها في ذلك الوقت، وهتفت الجموع: علّي الراية عليها، فوق النجم خليها، ضد النهب عليها، ضد الفساد عليها، بعين العدو خليها.

وشهدت مدينة القريّا في محافظة السويداء مهرجاناً شعبياً أمام ضريح قائد الثورة السورية الكبرى سلطان باشا الأطرش. وفي دمشق، انطلق المحتفلون نحو ضريح الشهيد البطل يوسف العظمة في ميسلون وهم يرددون الهتافات. كما شهدت بلدات الجولان المحتل احتفالات متنوعة في يوم الجلاء.

راية سعيد آغا دقوري

يحلو لبعض الصحف والمواقع الإلكترونية، بمناسبة وبدون مناسبة، الكتابة عن سعيد آغا دقوري أحد قادة الحركة الوطنية في الجزيرة، وهذه ليست بمشكلة. بل المشكلة هي الكتابة عن هذه الشخصية الوطنية بطريقة التزوير التاريخي، وإلصاق تسميات ومشاريع لا تمت بصلة إلى هذا القائد الوطني.

■ قاسيون

قد ينطلق البعض من هؤلاء من مواقع «السقف الثقافي الضحل» التي تؤدي بهم إلى الوقوع في الأخطاء التاريخية، والبعض الآخر يعرف ماذا يفعل، إذ يحاول أن يجيّر سمعة هذا القائد لخدمة مصالحه السياسية. تلك المصالح التي قاتل ضدها سعيد آغا دقوري ورفاقه:

في العام 1922 حاول الفرنسيون التقدم لاحتلال عامودا، فردهم سعيد آغا على أعقابهم. ثم حاولوا التقدم بحجة بناء مخفر، فوضع الدقوري شرطاً أمامهم: يكون عناصر الدرك سوريين.

وعندما حاول الاستعمار التقدم باتجاه عامودا 1926، حدثت معركة كبيرة بقيادة الدقوري كان نتيجتها سقوط 24 شهيداً من الثوار، والتصدي للحملة الفرنسية. وكان على اتصال مع الوطنيين مثل: شكري القوتلي وإبراهيم هنانو وسعد الله الجابري وغيرهم.

انتقل الدقوري بعدها إلى خارج عامودا لإبعاد أذى الفرنسيين عن الأهالي، ولكنه واصل الإغارة على مواقعهم، ثم انسحب إلى تركيا 1927 مواصلاً قتال الاستنزاف عبر الحدود، فنفته تركيا إلى ديار بكر.

عاد إلى عامودا بعد صدور العفو 1931، وعند حدوث الحركة الانفصالية في الجزيرة نتيجة دسائس الموظفين الفرنسيين الفاشيين، قاد سعيد آغا دقوري ثورة عامودا الشهيرة 1937 منسقاً مع الوطنيين في دمشق. وخاض العديد من المعارك ضد المستعمرين الذين قصفوا مدينة عامودا بالطائرات ودمروها بالكامل. وسقط على إثرها حوالي 150 شهيداً، وعدد كبير من الجرحى، ونزح السكان باتجاه تركيا والعراق تلاحقهم الطائرات الفرنسية.

عاد الدقوري إلى بلاده 1942، وانتخب نائباً عن الجزيرة 1943. وأثناء تصاعد النضال الوطني في سبيل الجلاء ربيع 1945. قاد سعيد آغا دقوري واحدة من مجموعات الوطنيين «المقاومة الشعبية» أثناء انتفاضة الجلاء، وساروا معاً لتحرير المدن والبلدات الجزراوية من الاستعمار ورفع العلم الوطني في سمائها.

تلك هي رايته، راية سلطان باشا الأطرش ويوسف العظمة وحسن الخراط وفوزي القاوقجي والشيخ صالح العلي. أما الرايات الأخرى التي يحاول البعض أن يلصقها بسعيد آغا دقوري، فهو منها براء.

أخبار ثقافية

ترميم قوس النصر التدمري

أوضح مدير جمعية صناعة الحجر في روسيا الاتحادية ديمترى ميديانسف أن بدء أعمال ترميم قوس النصر الأثري في مدينة تدمر على أرض الواقع سيكون في الـ 12 من تشرين الثاني القادم، وبدأت بعض الأعمال في الأيام الماضية، مثل: الأعمال الميدانية من معاينة لموقع الترميم والمباشرة في رسم المخططات، وذلك بالتنسيق والتعاون مع المديرية العامة للآثار والمتاحف في سورية. ويضم فريق الترميم مهندسين اختصاصيين في مجالات الإعمار والترميم والتصوير ثلاثي الأبعاد بهدف استعادة التراث الأثري لمدينة تدمر التي هي إرث للشعب السوري والعالم.

إصدار بيانات مسح فضائية

أصدرت الصين مجموعة بيانات مسح مدتها ثماني سنوات لتلسكوب الألياف الطيفي متعدد الأهداف في منطقة السماء الكبيرة «لاموست». ومن المتوقع أن يتجاوز عدد الطيف الذي أطلقه لاموست 20 مليون عنصر بحلول عام 2022. وذكرت المراصد الفلكية التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم: أن البيانات الطيفية لـ لاموست لا يمكن الاستغناء عنها علمياً للبحث عن بنية مجرة درب التبانة وتكوينها وتطورها. بدأ لاموست المسوحات المنتظمة في عام 2012 بعد انتهاء بنائه في عام 2008. وفي يونيو 2020، انتهى مسح الطيف لمدة ثماني سنوات لـ لاموست.

كانوا وكنا

في نيسان 1946، غادر آخر جندي أجنبي استعماري أرض سورية، وأصبح السابع عشر من نيسان عيداً للجلاء العظيم الذي يحتفل به السوريون كل عام. في الصورة: جانب من احتفالات يوم الجلاء عام 1946 في دمشق، وقد احتشد الناس على أسطح الأبنية الأثرية لمشاهدة الاحتفالات الجماهيرية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/04/11» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الكتابة الأكاديمية: قاموس رتيب وبارد

في لغة الشارع، نلاحظ أحياناً ظهور كلمات تسود وتنتشر دون سببٍ معروف، منها مثلاً «لايك» و«حبيت» اللتان انتشرتا للتعبير عن الإعجاب بأمرٍ ما، أو حينما يقال «شغّال» إجابةً على سؤال: «كيفك؟». لكن الحقيقة أن الكلمات الشائعة لا تقتصر حدودها على لغة الشارع، بل تتجاوزها إلى اللغة الأكاديمية والفكرية، بحيث نرى موضوعات وكلمات تسود وتنتشر ضمن أوساط محددة، وتصبح أشبه بأطر لا بد من استخدامها إن أراد المرء أن يبدو «مفكراً» و«عميقاً».

■ نور أبوفرّاج

أن تتحدث مثل «المثقفين»

كثيراً تَسْخر شرائح واسعة من المجتمع من الطريقة التي يتحدث بها المثقفون. لكن ما هي هذه الطريقة حقاً، وما أبرز سماتها؟ أي بصيغة أخرى: كيف تتحدث مثل مثقف؟

لكي نقترب قليلاً من الإجابة عن السؤال، يكفي ملاحظة أن اللغة الأكاديمية أو التخصصية، كما تسمى تهيمن على الأوراق البحثية والمقالات التخصصية من حولنا. فعلى سبيل المثال، ودون سبب واضح، تنتشر في مجال الدراسات الثقافية موضة استخدام اللاحقة اللغوية: «ات»، كما لو أن إضافة هذه اللاحقة لأية كلمة يكسبها مزيداً من العمق والوقار، ومن الأمثلة على ذلك كلمات: فضاءات، ممارسات، اشتغالات، نظاميات، خطابات، مقاربات. في المقابل، وفي مجال العمل التنموي والأوراق والمنشورات الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدني نلحظ وجود كلمات شائعة أخرى، يأتي في صدارتها: تنمية، استدامة، تمكين، حوكمة، هيكليات. وكما لو أن الأمر لا يمكن أن يزداد جموداً وتعقيداً: نلحظ أيضاً شيوع استخدام تركيبات لغوية معقدة، تبدو للوهلة الأولى مبهمة تماماً وعصية على الفهم. كما لو أن العمق هنا يعني بالضرورة اللف والدوران حول المعنى قبل إصابته، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: «جهات فاعلة غير دولاتية»، و«إستراتيجية تنمية تضمينية». فطريقة صياغة هذه العبارات كفيلة بتكريس الشعور لدى القارئ بأنه غير مؤهل لفهم عما يدور الحديث، وبالتالي فالكلام غير موجه له، ولا ضرورة لكي يتعب نفسه في فهمه.

الكتابة المملة كشرط أكاديمي

في كتابه نظام التفاهة ينتقد المفكر آلان دونو النمط السائد في الكتابة الأكاديمية، ويقول معلقاً على ذلك: «وحده الأسلوب المحايد، والهادئ والمضبوط هو ما يجعل من نشر المرء جديراً بالعلم، كلما كان ذلك ممكناً ينبغي أن تكون الكتابة مملة». ويضيف، بأن الكتابة الأكاديمية ينبغي لها ادعاء الارتباط بالمعرفة بحيث تبقى دائماً في المنطقة الوسطى لأنه: «كل ما عدا ذلك سيتسبب بحالة من عدم الارتياح». ويضيف دونو أيضاً، بأن الباحثين كثيراً ما يتلقون نصائح بتجنب الكلمات المُثقلة بأية شحنة عاطفية، فبدل تعبير «الثورات السياسية» يُنصح باستخدام كلمة مقاومة، وبدل «الطبقات الاقتصادية» يقال فئات اجتماعية. يلحظ الكاتب أيضاً نزوعاً لاستخدام تركيبات لينة ومبهمة كاستخدام مصطلح «حوكمة سيئة» بدلاً من نهب وجرائم.

ليست لغة خشبية بل بلاستيكية!

في وصف هذا النوع من الكلمات، يمكن لنا استبدال تعبير «اللغة الخشبية» بعبارة «اللغة البلاستيكية» الذي يعني أن اللغة يجب أن تكون مُعلبة رتيبة ومتشابهة، وقابلة للاستخدام مرةً بعد مرة. فالأمر وفق بعض الباحثين لا يقتصر على الاختيار المحدد للكلمات، وإنما يرتبط أيضاً بنبرة أو إيقاع النص ككل. الأمر هنا يشبه معبراً أو مصفاة تدخل عبرها الأفكار والأطروحات مهما اختلفت لتخرج جميعها متشابهة. ولهذا يشبّه باحثون آخرون هذا النمط من الكتابة بالشيفرة السرية التي يتداولها أعضاء نادٍ مغلق. يحمي هذا الغموض النص من النقد، بحيث لا يستطيع القارئ الجزم إن كان ما يقرأه ملهماً ومهماً أو هو محض تفاهات. وبذلك يمكن القول: إن اللغة الأكاديمية اليوم أمست تكثيفاً صادقاً لجوهر فكرة العولمة الثقافية، وامتداداً لما يسمى «ثقافة استهلاكية» لكن ما يتم استهلاكه هنا هو الكلمات والأفكار بدلاً من السلع.

وظيفة اللغة المعلّبة

يطرح كتاب نظام التفاهة سؤالاً مهماً مفاده: «من ذا الذي يود أن تبقى الأمور على هذه الشاكلة؟ ومن هو المستفيد من هذه النبرة الإلزامية؟». لكن الكتاب ذاته يبدو عاجزاً عن تقديم إجابة وافية للسؤال المطروح. من اللافت هنا في السياق العربي، أن الكثير من هذه المصطلحات تم اشتقاقها لتلائم مصطلحاً موجوداً باللغة الإنكليزية أو الفرنسية أو الألمانية وغيرها. ولهذا ربما يتساءل البعض عن دلالات هذه الظاهرة التي تتجلى بالتخلي عن اللغة الأصيلة والحية للتعبير عن ظاهرة أو قضية مُعاشة لصالح مصطلح يتم استيراده وتداوله وتكريسه عبر الإعلام والمؤلفات المطبوعة والمؤتمرات وغيرها من أساليب تداول ونقل المعرفة.

مع الوقت يبرمج المجتمع نفسه على اعتبار أن القضايا المهمة والجديرة بالطرح أو التي تستحق الدفاع عنها والعمل عليها هي فقط القضايا التي تدور في فلك تلك المصطلحات

في الوقت الذي تلعب فيه اللغة عادة دور الجسر الذي يوصل المعنى: تتحول هذه المصطلحات والتعبيرات إلى جدار يمنع نقل المعارف ويتركها مُحتكرة من القلة القليلة التي تألف وتتقن استخدامها. كما أن هذه المصطلحات تتحول مع الوقت إلى كلمات مفتاحية تحدد مسارات البحث والعمل المدني. إذ يكفي مثلاً وضع كلمة «تمكين» قبل أية شريحة اجتماعية «امرأة، طفل، ذوو الإعاقة» كي يمتلك المرء عنواناً بحثياً أو مقترحاً لمبادرة اجتماعية يجدها جديرة بالتنفيذ على أرض الواقع.

ومع الوقت يبرمج المجتمع نفسه على اعتبار أن القضايا المهمة والجديرة بالطرح أو التي تستحق الدفاع عنها والعمل عليها، هي فقط القضايا التي تدور في فلك تلك المصطلحات. وهنا تتحول الكلمات من مجرد تعابير إلى طريقة ونهج تفكير.

من جانب آخر، قد يتجلى الخطر الحقيقي هنا في تكريس فكرة أن الكلمات يجب أن تكون «باردة»، أي: مُفتقدة للشحنة والحرارة، وغير قادرة على تحفيز الناس وتحريك مشاعرهم ودفعهم للعمل والحركة. وهذا مجدداً ينافي الوظيفة الذي وجدت الكلمات من أجلها. وكخلاصة يمكن القول: إن العولمة الثقافية لا تكتفي بتحديد الموضوعات التي ينبغي على الناس التفكير بها والعمل عليها، وإنما تحدد لهم أيضاً طرائق وأساليب التعبير عن تلك الموضوعات.